



78

قضايا التبعية الإعلامية والثقافية

● في العالم الثالث

تأليف

د. عواطف عبدالرحمن

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

78

قضايا التبعية الإعلامية والثقافية

في العالم الثالث

تأليف

د. عواطف عبدالرحمن



المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المقدمة 5

الفصل الأول:
مقدمة عن الإعلام في العالم الثالث 11

الفصل الثاني:
مدرسة التبعية في العالم الثالث 27

الفصل الثالث:
مظاهر وآليات التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث 47

الفصل الرابع:
الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية 83

الفصل الخامس:
الصحافة الإفريقية بين التبعية والإستقلال 111

الفصل السادس:
الغزو الثقافي والإعلامي في أمريكا اللاتينية 139

الفصل السابع:
العالم الثالث والنظام الإعلامي العالمي الجديد 159

الفصل الثامن
أفاق الاستقلال الإعلامي والثقافي في العالم الثالث 189

المراجع 199

المؤلف في سطور 203

مقدمه

لقد اعتقد البعض أن موجة الاستقلال التي اجتاحت معظم الدول آسيا وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية سوف تؤدي بالضرورة إلى تحقيق استقلالها الاقتصادي والثقافي والإعلامي. ولكن حتى منتصف السبعينات لم يبد أن أية دولة من دول العالم الثالث قد استطاعت أن تحقق سيادتها الإعلامية كاملة. ورغم آن مظاهر التبعية الاقتصادية في العالم الثالث قد أصبحت واضحة للجميع فإن التبعية الثقافية والإعلامية لم يتم الكشف عنهما إلا بشكل محدود وفى سياق الأختام بدراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. والآن قد مرت ثلاثة عقود حفلت بالممارسات والمحاولات العديدة من أجل الخروج من دائرة التبعية ولم يقدر النجاح إلا لحالات قليلة بينما لا تزال الغالبية العظمى من شعوب العالم الثالث تسعى للخلاص الشامل.

ولذلك فإن الأمر يقتضي منا ضرورة إعادة النظر في المفاهيم والنظريات والسياسات آلتي سادت في مجتمعات العالم الثالث في الفترة الماضية سواء في مجال التنمية أو الاتصال. ولا بد أن يقودنا هذا إلى مناقشة التراث الغربي في التنمية وخصوصا الكتابات الأمريكية عن الأعلام والتنمية وذلك بسبب تأثيرها الحاسم على صناع القرار السياسي والثقافي والإعلامي في معظم ا دول العالم الثالث. وقد حاول العلماء الأمريكيون أمثال

دانيال ليرنر وايثيل دى سولا بول ولوسيان باى وفردريك فراى الإسهام في حل التناقض الذي تعانى منه شعوب العالم الثالث، وهو يتلخص في كيفية الجمع بين التكنولوجيا الغربية المتقدمة والاحتفاظ بوحدة الثقافات القومية في العالم الثالث. وتعتبر نظرية ليرنر في الإعلام والتنمية أكثر النظريات شيوعا وانتشارا في الدول النامية وهى تدور حول إبراز الدور الخطير الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في نقل الدول النامية من النمط التقليدي إلى التحديث. والحقيقة أن ما يطلق عليه هؤلاء اسم (تحديث) هو في الأساس عبارة عن تقديم المجتمعات الغربية الصناعية المتقدمة لشبكاتها المالية ونشاطاتها الاقتصادية وأنماطها الاستهلاكية وبناءاتها التكنولوجية إلى الدول النامية كنموذج وحيد يجب الاحتذاء به. وتركز الحملات الإعلامية والإعلانية الخاصة بترويج مفهوم التحديث على أهمية التكنولوجيا الحديثة وملحقاتها. ويشيع التفكير الذي يرى أن التكنولوجيا وسيلة طبيعية يمكن استخدامها في كل المجتمعات وفى ظل كل الأنظمة ولخدمة أهداف مختلفة، ويكمل هذه الفكرة على المستوى الإعلامي فكرة التدفق الحر للأنباء والمعلومات آلتي تروج لنفس المضمون وهو حق كل امرئ في أن يشارك في هذا التدفق. ولكن من الناحية الواقعية فإن التدفق يمارس في اتجاه رأسي أحادى الجانب ويتجه من الشمال إلى الجنوب لصالح الدول الصناعية المتقدمة. كذلك تبرز مشكلة الدول النامية في عدم اختيار التكنولوجيا الملائمة لاحتياجاتها ومواردها وخلفيتها الحضارية. وهذا يدفعنا إلى اكتشاف حقيقة أخرى هامة وهى أن المسئولية تقع بالدرجة الأولى على المؤسسات العلمية آلتي تسهم في صنع القرار الخاص باستيراد التكنولوجيا. وهذا يؤدى بالتالي إلى تبعية أغلبية العلماء والأبحاث العلمية في العالم الثالث لمراكز البحوث الأجنبية، فكريا على الأقل.

والواقع أنه لا يكفي أن نذكر مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية للتدليل على وجود التبعية وتغلغلها في شتى دروب الحياة الاجتماعية والثقافية في مجتمعات العالم الثالث. فمن الواضح أن ملكية الأجانب للصحف في الدول النامية وتدفق الإعلانات آلتي تسيطر عليها الشركات الأجنبية والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، وتدريب الإعلاميين وخصوصا الصحفيين، كل ذلك يتم في سياق الثقافة الأجنبية، بحيث يبدو

الأمر وكأنهم يتوجهون بأعمالهم وكتاباتهم إلى جمهور أجنبي وحتى المواد ذات المضامين الوطنية تقدم في إطار وسياق أجنبي.

ولذلك يصبح من الضروري بذل مزيد من الجهد من أجل فهم مصادر وطبيعة ومضمون الاتصال لدى كل من الشعوب المتقدمة والنامية ودراسة مسارات وأشكال تدفق هذا الاتصال داخل الدول وبين بعضها والبعض الآخر، وأنماط التدفق الرأسي والأفقي. فالمعروف أن الاتصال يحدد الحقيقة الاجتماعية آلتي تترك طابعها على نظام العمل ونوع التكنولوجيا ومفردات النظام التعليمي الرسمي وغير الرسمي وكيفية استخدام وقت الفراغ. كذلك لا بد من تقصى ودراسة جذور التبعية الثقافية والإعلامية واستجلاء أبعادها ومظاهرها والكشف عن ألوانها وأدواتها وتتبع أثارها على المستويين المحلي والعالمي..

ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الدراسة والمتابعة النقدية للكتابات والاجتهادات آلتي قدمتها مدرسة التبعية في العالم الثالث مع الحرص دوما على إجراء دراسات ميدانية لاستكمال الإطار النظري الخاص بمفاهيم التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، وقد حاولت من خلال متابعتي عبر سنوات عديدة للقضايا الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ومن خلال معايشتي المباشرة وغير المباشرة للعديد من التجارب الثورية في الإعلام لدى حركات التحرر الوطني العربية والأفريقية، فضلا عن صلات التعاون الأكاديمي المباشرة مع أساتذة ومنظري مدرسة التبعية الثقافية والإعلامية أمثال هبرت شيللر وكارل نورد نسترنج وارمان مارثل أرت وجيمس هالوران وراكيل وساليناس ووالاس سميث وفيل هاريس وقران فان دنا وغيرهم. هؤلاء الذين يحاولون أن يقدموا رؤية بديلة للنظريات آلتي أدت إلى تكريس التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث: أقول حاولت من خلال كل هذا أن أصوغ رؤيتي وملاحظاتي في قالب معرفي يتسم بالشمول والوضوح، علما بأنني قد ركزت على ثلاثة محاور رئيسية هي كالتالي:

ا- محور التبعية الثقافية والإعلامية من جانب العالم الثالث للعام الرأسمالي الصناعي المتقدم. وقد استبعدت محور التبعية الداخلية. آي التبعية للسلطة السياسية والقوى الاجتماعية المسيطرة على مصادر الثروة والنفوذ على أساس أن ذلك سيرد في دراسة أخرى ميدانية ستتناول التبعية

الإعلامية في العالم العربي.

2- محور الاستقلال الإعلامي الذي برزت ملامحه على المستوى الدولي فيما عرف بمشروع النظام الإعلامي العالي الجديد. كما تجسد على المستوى القومي في محاولات دول العالم الثالث لإنشاء التكتلات الإعلامية الإقليمية والقومية وأبرزها مجمع وكالات أنباء عدم الانحياز. هذا وقد استبعدت التجارب الإعلامية التي قدمتها حركات التحرر الوطني في العالم الثالث وآلتي عرفت باسم صحافة الكفاح المسلح. ومن أشهر رموزها صحافة الثورة الجزائرية والتجارب الإعلامية لكل من أنجولا وموزمبيق وزيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا وفلسطين ونيكارجوا وفيتنام، وذلك أملا في أن تتضمنها دراسة قادمة عن صحافة الكفاح المسلح في العالم الثالث.

3- محور الصحافة فقط مع عدم تجاهل وسائل الإعلام الأخرى سواء المسموعة أو المرئية. وتشمل الإذاعة والتليفزيون والسينما، وذلك نظرا لأن الزملاء المتخصصين في هذه المجلات قادرون على تغطيتها ورصد مظاهر التبعية الإعلامية والثقافية بها بصورة أفضل بكثير مما كنت سأقدمه.

وإذا كانت الأيام القادمة سوف تحمل المزيد من النضال من جانب شعوب العالم الثالث من أجل تشكيل نظم إعلامية وثقافية مستقلة وقادرة على التفاعل داخل مجتمعاتها من ناحية ومع سواها من المجتمعات الأخرى، فإن هذا العمل المتواضع يمثل محاولة أمينة للإسهام في النضال الدائر بين الذين يبحثون عن وسيلة لإطالة عمر هذه الأوضاع الجائرة وأولئك الذين سيسعون من أجل القضاء عليها وتجاوزها إلى أوضاع تتسم بالعدالة وإمكانية الازدهار. ونأمل من خلال وصف عمليات السيطرة الإعلامية والثقافية والعوامل التي تؤثر فيها والياتها وكيفية مقاومتها أن نشارك في تزويد الرأي العام العربي بالحد الأدنى من المعرفة العلمية المتخصصة التي يجب أن يتسلح بها في مواجهة تحديات العصر.

وفي النهاية لا بد أن أتوجه بكل الامتنان والاعتزاز لجميع الأصدقاء من زملائي وطلابي وأهلي الذين ساندوا هذا العمل وشجعوا على إتمامه بالصورة المنشودة.

عواطف عبد الرحمن

الباب الأول
العالم الثالث والتبعية الإعلامية والثقافية

1 مقدمة عن الأعلام في العالم الثالث

1 - الخريطة الإعلامية في العالم الثالث

يلاحظ أن التقدم التكنولوجي الهائل الذي أحرزته وسائل الاتصال منذ اختراع آلة الطباعة في القرن الخامس عشر وحتى المرحلة الراهنة كان له انعكاسات عميقة في اتساع وسائل الاتصال من حيث الكم والنوع ووصولها إلى مجموعات سكانية متنوعة تزايدت أعدادها بصورة ملحوظة خلال ربع القرن الأخير. وقد امتدت وسائل الاتصال الجماهيري إلى المناطق النائية من العالم ولم تعد قاصرة على سكان المدن والعواصم، مما أدى إلى حدوث تحول أساسي في طبيعة الوظائف والأدوار آلتي تقوم بها وسائل الاتصال ولا سيما الصحافة والإذاعة-هذا بالإضافة إلى أن الانتشار السريع للتليفزيون في الدول المتقدمة وتزايد نمو تأثيره في العالم الثالث قد حمل معه تغييرات اجتماعية وثقافية متنوعة لا تزال في حاجة إلى استكشاف وتقييم لأبعادها المختلفة على الوجه الأكمل. وعندما نحاول إلقاء نظرة شاملة على الخريطة العالمية للإعلام سوف يثير دهشتنا أوجه

التفاوت البارزة في توزيع وسائل الاتصال الجماهيري وخصوصا بين دول الشمال والجنوب.

إن العالم الثالث (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) يضم ثلاثة أرباع سكان العالم ولكنه لا يملك سوى نصف مجموع الصحف وربع مجموع التوزيع في العالم. ويبلغ متوسط التوزيع نسخة واحدة لكل 95 شخصا في أفريقيا ولكل 15 شخصا في آسيا. وعلى الرغم من أن الهند بها 835 صحيفة مختلفة فإن توزيعها يكاد يكون مقصورا على المدن ويبلغ متوسط التوزيع 16 نسخة لكل ألف من السكان. وهناك 7 دول أفريقية وثلاث دول عربية لا توجد بها صحف يومية ما عدا بعض النشرات الحكومية المطبوعة على الرونيو. وفى 13 دولة أفريقية صحيفة واحدة غير يومية لكل دولة، وذلك على عكس أمريكا اللاتينية حيث تنتشر الصحف في المدن الكبرى والصغرى على السواء ويبلغ متوسط توزيع الصحف 70 نسخة لكل ألف من السكان. ورغم ما تزخر به هذه القارة من تعقيدات اجتماعية واضطرابات سياسية وتبعية اقتصادية وثقافية شبه مطلقة للولايات المتحدة الأمريكية فإن هناك أمثلة عديدة من الصحافة اليومية البارزة. ومن هذه الأمثلة الصحافة في كل من شيلى والبرازيل والأرجنتين. ومن الملحوظ أن عدم التماثل في طباعة ونشر وتوزيع الصحف في داخل العالم الثالث ذاته فضلا عن الفروق الهائلة بينه وبين العالم المتقدم لا يقتصر على الفروق الكمية. بل توجد أيضا فروق ضخمة في نوعية الصحف فالقراء في الدول النامية يكتفون بصحيفة لا تزيد عن بضع صفحات لا تتضمن مساحة كافية لتغطية الأخبار الداخلية أو الخارجية أو لعرض وجهات النظر المتباينة.

وتعد الإذاعة أكثر وسائل الاتصال الجماهيري انتشارا في العالم. وقد استخدمت الدول النامية هذه الوسيلة استخداما هائلا في العقدين الآخرين. وتعتبر الإذاعة في الدول النامية الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن يطلق عليها صفة الجماهيرية. ولا توجد حاليا وسيلة اتصال أخرى لها إمكانية الوصول إلى فئات سكانية في مناطق مترامية بهذه الدرجة من الكفاءة لتحقيق أهداف تعليمية وإعلامية وثقافية وسياسية ويمكنها التفاهم باللغات واللهجات المحلية (غير المكتوبة في معظم الأحيان) في الدول النامية.

ويلاحظ أن نسبة النمو في الإذاعة قد تجاوزت الحد الأدنى الذي

حددته اليونسكو (5 أجهزة راديو لكل مائة شخص) في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا وتوشك أفريقيا أن تحقق الحد الأدنى في السنوات القليلة القادمة. ويتميز الراديو بأهمية خاصة في دول العالم الثالث بسبب قلة وصول الصحف إلى المناطق الريفية وأيضا بسبب انتشار الأمية على نطاق واسع. ومع ذلك تبلغ أوجه التفاوت في مجال الإذاعة حدا صارخا إذ يبلغ نصيب دول العالم الثالث 21 ٪ من مجموع أجهزة الراديو في العالم موزعة كالتالي: آسيا 12 ٪، أمريكا اللاتينية 6٪ ثم أفريقيا 3 ٪. هذا في حين يبلغ نصيب أمريكا الشمالية وحدها 48 ٪.

أما التليفزيون فإن ظهوره كوسيلة اتصال جماهيري يعد تجسيدا لخلاصة التقدم الذي أحرزته وسائل الاتصال في السنوات الخمس والعشرين الماضية. وتعد فرنسا وإنجلترا أول الدول التي بدأت في إرسال برامج تليفزيونية منتظمة منذ عام 1936 ولم يأت عام 1975 حتى أصبحت توجد خدمات تليفزيونية في 138 دولة في العالم.

وإذا كانت أجهزة التليفزيون تقارب عدد الأسر في الدول المتقدمة، فإن التليفزيون في بعض الدول النامية ما زال يقتصر على الأقلية فهولا يصل إلا إلى أقل من. 10 ٪ من الأسر. ويضاف إلى ذلك ضعف الإرسال في أغلب الدول في العالم الثالث مما يعنى اقتصار التليفزيون على سكان المدن وحدهم وعدم وصوله إلا إلى نسبة ضئيلة من سكان الريف. كذلك فإن إنتاج البرامج التليفزيونية مقارنة بالبرامج الإذاعية يعد عملا باهظ التكاليف. كما أن للدول النامية أولويات أخرى أشد إلحاحا ولهذا تمتلئ شاشات التليفزيون لعدة ساعات ببرامج مستوردة صنعت أساسا لمشاهدين في الدول المتقدمة. وتشغل هذه البرامج المستوردة أكثر من نصف الإرسال في كثير من الدول النامية.

وفى مجال التليفزيون بالذات أكثر من غيره تزداد المخاوف من الغزو الثقافي والتهديد الموجه ضد الثقافات القومية في العالم الثالث. ويلاحظ أيضا ازدياد أوجه التفاوت في مجال التليفزيون سواء ما يتعلق بأجهزة الاستقبال أو محطات الإرسال فنلاحظ أن نصيب العالم الثالث كله لا يزيد عن 16 ٪ من أجهزة استقبال التليفزيون في العالم بينما تزداد النسبة في مجال الإرسال إذ تبلغ 28 ٪ وهى موزعة كالتالي: في مجال أجهزة الاستقبال

(آسيا 10 ٪، أمريكا اللاتينية 5 ٪، أفريقيا 1٪) بينما تتوزع النسبة في مجال محطات الإرسال التليفزيوني على النحو التالي: آسيا 25 ٪، وأمريكا اللاتينية 2 ٪، وأفريقيا 1 ٪.

ومن الواضح إن اتساع نطاق مختلف قطاعات الاتصال ولا سيما ما يتعلق منها بوسائل الإعلام الجماهيرية قد ضاعف من أهمية وكالات الأنباء التي تكاد تكون المصدر الرئيسي وأحيانا المصدر الوحيد للمعلومات بالنسبة لهذه الوسائل ولا سيما ما يتعلق بالأنباء الخارجية. وإذا كانت أوجه التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال الاتصال الجماهيري قد اتخذت صورا رقمية وكان للدلالات الكمية أهميتها في إبراز الفروق الصارخة بين الذين يحتكرون صناعة وتوزيع وسائل الاتصال وبين أولئك الذين لا يملكون، في مجال الاتصال الجماهيري من شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فإن الأمر يختلف تماما بالنسبة لوكالات الأنباء إذ لا تحمل الأرقام أية دلالات، فإذا كانت دول العالم الثالث تملك حوالي 75 وكالة أنباء وطنية في مقابل 28 وكالة أنباء أوروبية و 3 وكالات أنباء أمريكية عدا وكالات الأنباء الاشتراكية، فإن احتكار وكالات الأنباء الخمس العالمية لحركة الأنباء في العالم كله يتجاوز القيمة الظاهرية لأية دلالات رقمية أو كمية. فالواقع أن وكالات الأنباء الوطنية في العالم الثالث إنما هي مجرد مكاتب لجمع وتوزيع الأنباء الرسمية المحلية ولممارسة نوع من الحراسة على الأنباء الوافدة من الخارج.

تصنيفات النظم الإعلامية في العالم الثالث

لا شك أن محاولة تحديد السمات الرئيسية التي تتميز بها وسائل الإعلام في العالم الثالث، من حيث أنماط الملكية والعلاقة بالسلطة السياسية والهوية الاجتماعية. كل هذه الأمور تتسم بأهمية متزايدة في تحديد الأدوار التي يقوم بها الإعلام في مجال التحرر الوطني والاجتماعي لشعوب العالم الثالث.

وإذا كان ثمة فروق واضحة بين التصنيفات العديدة التي وضعها أساتذة الإعلام والصحافة للعالم الثالث، سواء هؤلاء الذين ينتمون للمدرسة الأمريكية في الإعلام أو منظرو المدرسة الاشتراكية فإن التصنيف الخاص

بمدرسة التحرر الوطني في العالم الثالث لم تتحدد معالمه بعد، وإن كانت هناك محاولات جادة من جانب العديد من الباحثين الذين ينتمون لهذه المدرسة سوف تجد طريقها إلى الظهور بعد اكتمال مقوماتها التطبيقية وإطارها النظري خلال السنوات القليلة القادمة. وإلى أن يتحقق ذلك فهناك شبه اتفاق بين معظم هؤلاء الباحثين على تحديد الإطار العام للصحافة في العالم الثالث وقد تضمن هذا الإطار عدة تقسيمات رئيسية على النحو التالي:

أ-صحافة القوى الوطنية والديمقراطية في العالم الثالث.

ب-الصحافة الاشتراكية في العالم الثالث.

ج-الصحافة الرأسمالية المحلية الموالية للغرب.

د-الصحافة الأجنبية التي تصدر في داخل العالم الثالث. وإليك التفصيل:

أ-الصحافة الوطنية والديمقراطية في العالم الثالث:

لقد لعبت الصحافة الوطنية دورا هاما في حركة التحرر الوطني في كل من آسيا وأفريقيا. وترتبط نشأة الصحافة في العالم الثالث بنمو النخبة الوطنية أو الطلائع التي تصدرت لقيادة الحركات الوطنية والتي تبلور نشاطها في شكل تجمعات أو تنظيمات حزبية. ولم يكن صدور الصحف الوطنية في قارتي آسيا وأفريقيا مجرد رد فعل لمواجهة السيطرة الاستعمارية فحسب، بل كان أيضا بمثابة تجسيد لاكتمال الحركات الوطنية من الناحية التنظيمية وقدرتها على مواجهة السلطات الاستعمارية بأجهزتها السياسية تن والإعلامية. ولا شك أن القوانين والقيود التي فرضتها السلطات الاستعمارية على الصحافة مضافا إليها سيطرة الأوربيين على الصحف التي صدرت في معظم دول العالم الثالث قبل الاستقلال أقنعت الزعامات الوطنية بضرورة نشوء صحافة وطنية تعبر عن طموحات وآلام ومشاكل الشعوب في هذه الدول، خصوصا وأن الصحافة الاستعمارية استخدمت كوسيلة لتكريس الاغتراب النفسي والفكري لدى النخبة الوطنية، إذ كانت تذكر طوال كالوقت بدورهم الهامشي في بلادهم أو ترسخ في أذهانهم استحالة تحقيق الاستقلال.

وقد كانت هذه القضية تمثل جوهر الصراع الذي خاضته القوميات

الأسيوية والأفريقية في محاولة التصدي للوجود الاستعماري والعمل على إزالة آثاره السلبية على عمليات التنشئة الاجتماعية والثقافية. وقد أعرب عن ذلك معظم الزعماء الوطنيين الذين عملوا بالصحافة في بداية نضالهم الوطني ضد الاستعمار الأوروبي، منهم تامدي ازبكوي الزعيم النيجيري المعروف الذي أسس صحيفة (وست افريكان بيلوت) التي لعبت دورا قياديا في إيقاظ الوعي الوطني في نيجيريا. كذلك المهاتما غاندي الذي أشرف على صدور صحيفة هارويجان التي أسهمت بشكل مباشر في إشعال الروح الوطنية لدى الشعب الهندي وواجهت بشجاعة كافة إجراءات القهر الاستعماري. وهناك العديد من الأمثلة ومن أبرزها صحف (يونج انديا) و (نافاد جيفانا) في الهند، وصحيفة (الاستقلال) التي كان يرأس تحريرها باتريس لومومبا والتي شاركت بدور بارز في استقلال الكونغو(*) في الستينات. وينطبق نفس القول على صحيفة أكرا ايفنينج نيوز) التي كان يرأسها كوامي نكروما في غانا. وقد استوعب الزعماء الوطنيون في العالم الثالث الدور الخطير الذي لعبته الصحافة كأداة لدعم وتعزيز سلطات هؤلاء الزعماء من خلال الأحزاب التي كانوا يرأسونها والتي قادت النضال الوطني في بلادهم.

وقد كان لهذه التجربة عائدها السلبي في مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ توسع كثير من هؤلاء الزعماء في الإطار القمعي لحرية الصحافة تحت ستار بناء الدولة الوطنية، ولكن بهدف المحافظة على بقائهم في السلطة. ويلاحظ أن الصحافة الوطنية في دول آسيا وأفريقيا لم تنبثق من تراث الصحافة الاستعمارية الأم، بل انبثقت من الواقع النضالي للشعوب الأفريقية ولذلك اتخذت في البداية طابعا دعائيا معاديا للاستعمار. وقد كان لذلك تأثيره غير الإيجابي فيما يتعلق بوظيفة الصحافة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ لم تنجح في مواكبة متطلبات المرحلة الجديدة وظلت أسيرة المرحلة السابقة على الاستقلال وتجاهلت دورها في بناء الفكر القومي والديمقراطي من خلال عرض وجهات النظر المختلفة. وهذا هو التحدي الذي لا نزال نواجهه في الوقت الراهن. ومع ذلك يلاحظ أن دور الصحافة الوطنية الديموقراطية يتزايد بشكل ملموس على خريطة الصحافة

(*) زائير، حالياً

الوطنية في العالم الثالث. وهي تعبر عن مصالح القوى الاجتماعية التي تحرص على انتهاج الخط اللارأسمالي في التنمية الوطنية كما تحرص على تحديد وإبراز البعد الاجتماعي في المعارك الوطنية مع العمل على ربط مسئوليات الإعلام بالتنمية الوطنية.

ومما يساعدها على ذلك أن النضال الوطني بدأ يتجه بعد تحقيق الاستقلال السياسي إلى محاربة الاستغلال الاقتصادي الذي تمارسه القوى المسيطرة اقتصاديا في الداخل للتعاون مع الشركات المتعددة الجنسية والدول الاستعمارية القديمة والجديدة.

وتتكون الشرائح الاجتماعية التي تصدر هذه الصحف من الجبهة العريضة التي تضم القوى المعادية للاستعمار من المثقفين والتجار والعمال والموظفين في المدن والريف مثل: (مصر، والجزائر، وتنزانيا، ومدغشقر، واليمن الجنوبية، وزيمبابوي، والكونغو، ولبنان، والهند)

ب- الصحافة الاشتراكية في العالم الثالث..

تنتمي هذه الفئة من الصحف إلى العناصر أو التنظيمات الاشتراكية في دول العالم الثالث وهي تعبر عن الطبقة العاملة وأحزابها. ومن المعروف أن العناصر الاشتراكية قد شاركت في النضال الوطني كجزء لا يتجزأ منه رغم روح العداء والاتهام التي كانت توجه لهذه الصحف من جانب بعض الحكومات في العالم الثالث.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الصحف لها تراث لا يمكن تجاهله أو إغفاله في دول العالم الثالث، رغم ضالة الطبقة العاملة في هذه الدول. وقد لعبت هذه الطبقة بالاشتراك مع المثقفين دورا هاما في الوقوف في مواجهة الفكر الاستعماري والغزو الثقافي الغربي في العالم الثالث، وساهمت في نشر مجموعة المفاهيم الاشتراكية والمعادية للاستغلال والاستعمار.

ج- الصحافة الرأسمالية المحلية في العالم الثالث.

لقد بدأت ظاهرة الاحتكار الإعلامي في عدة دول في آسيا وأفريقيا في الفترات التي تلت الاستقلال حيث برزت بعض المجموعات المالية التي احتكرت عملية إصدار عدة سلاسل من الصحف وهذه الظاهرة تماثل

ظاهرة الاحتكار الإعلامي في دول الغرب. وقد بدأت تتشكل في الهند وتركيا ولبنان، ولا يعني ذلك أن هناك صلات تعاون وثيقة بين مصالح هذه الاحتكارات والاحتكارات الغربية بل هي تعد احتكارات صحفية محلية تنتمي اقتصاديا وإعلاميا للدول التي تصدر بها في العالم الثالث ومن أبرز الأمثلة في هذا المجال «الستيت مان» و«الانديان أكسبريس» و «الهندوستان تايمز» في الهند وصحيفتا «الحياة» و«الديلي ستار» في لبنان و«استنبول ثو» في تركيا.

ومن الجدير بالذكر أن هذه السلاسل الصحفية تختلف إلى حد كبير عن الصحف الأخرى التي تصدرها القوى المحلية الموالية للغرب أو التي تتولى الدفاع عن الرأسمالية العالمية.

ولهذا السبب فإننا نضع هذه الصحف في قائمة الصحف الوطنية.

د- الصحافة الأجنبية في العالم الثالث.

الواقع أن التهديد الحقيقي للصحافة الوطنية في دول العالم الثالث يأتي من الاحتكارات الإعلامية الأجنبية في داخل بعض دول العالم الثالث والتي تعبر بشكل مباشر عن مصالح القوى الموالية للاستعمار.

ويكفي أن نذكر في هذا الصدد فروع مجموعة «روي طومسون ولونرو» التي تسيطر علي مجموعة كبيرة من الصحف في شرق أفريقيا وخصوصا كينيا، وتديرها أسرة أغاخان، وصحف المستوطنين البيض في زيمبابوي. ولا شك أن هناك صعوبات هائلة تواجه الصحف الوطنية في مجال التنافس مع هذه المجموعات وخصوصا أننا في عصر يتطلب إمكانيات هائلة لإقامة صحف ففي حين أن هذه المجموعات الصحفية تسندها الاحتكارات الغربية وفروعها في العالم الثالث، لذا نلاحظ أن الصحف الوطنية تعاني نقص الإمكانيات وضآلة التمويل بصورة لا يمكن إغفالها.

وقد واجهت الحكومات الوطنية هذا الخطر بالإسراع بتأميم الصحف جزئيا أو كليا كما حدث في العديد من دول العالم الثالث مثل الجزائر والعراق وبورما والكونغو وتنزانيا. وهناك حقيقة جديرة بالتأمل وهي أن بعض الصحف التي تنتمي إلى هذه الطبقة تحاول أن تخفي حقيقة انتماءاتها من خلال العمل على مسايرة الاتجاهات الوطنية. ولكن لا يتم ذلك إلا في

فترة محدودة إذ سرعان ما تكشف الأحداث عن حقيقتها عندما تطرح القضية الخاصة بتمليك الصحف. هناك العديد من الأمثلة في زامبيا والهند وسريلانكا وأوغندا. وهناك بعض الحكومات التي تخشى اتهامها بأنها تعتدي على حرية الصحافة مما يدفعها إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات ضد هذه الصحف كما فعلت حكومة كاوندا مع صحيفة (تايمز أوف زامبيا).

والواقع أن الفكرة الغربية عن حرية الصحافة لا تزال تجد لها أنصارا في الدول النامية، رغم وضوح انتمائها إلى عالم مختلف في المصالح والتاريخ والأوضاع الاجتماعية والثقافية. وتحاول الاحتكارات الصحفية الأجنبية في دول العالم الثالث الاستفادة إلى مدى بعيد من انتشار المفهوم الغربي لحرية الصحافة وسط قطاعات كبيرة من المثقفين الوطنيين.

3 - المهام والقضايا التي تواجه الإعلام في العالم الثالث:

عندما نحاول التصدي لمناقشة الأدوار والمهام الأساسية لوسائل الإعلام وعلى الأخص الصحافة في دول العالم الثالث في مرحلة ما بعد الاستقلال نلاحظ أن هناك ثلاث مهام محددة تفرض وجودها على الساحة الإعلامية في العالم الثالث. ويمكن إيجاز هذه المهام على النحو التالي:

1- دور الإعلام في خدمة أهداف التنمية الشاملة وخصوصا أبعادها الشعبية وعدم الاقتصار على معالجة وتناول مشكلات واهتمامات النخبة فقط.

2- حل التناقض بين حرية الصحافة وتطورها كمهنة وبين دورها في التنمية.

3- التوصل إلى اكتشاف وتحديد الملامح العامة للنظرية أو مجموعة النظريات التي تفسر الأوضاع الإعلامية في العالم الثالث.

ورغم وضوح هذه المهام في أذهان معظم الحكومات ومخططي السياسات الإعلامية في دول العالم الثالث فإن التحديات والمشكلات التي برزت في مرحلة ما بعد الاستقلال تحول دون إمكانية تحقيق كل هذه المهام أو بعضها في المرحلة الراهنة على الأقل. ومن أبرز هذه المشكلات استمرار الميراث الاستعماري في مجال الإعلام في أغلب دول العالم الثالث. وقد يتمثل ذلك في عدة جوانب أبرزها استخدام لغة المستعمر في أجهزة الإعلام مثل

الدول الإفريقية ذات التعبير الإنجليزي والفرنسي حيث لا تزال الصحف والإذاعات تنشر وتذيع باللغتين الفرنسية والإنجليزية التي لا يجيدها سوى. ١ ٪ من سكان هذه الدول. ولا يوجد سوى عدد قليل من الدول الإفريقية التي تحاول أن تستخدم اللغات الوطنية في أجهزة الإعلام مثل موريتانيا وأثيوبيا . كما يواصل الميراث الاستعماري استمراره من خلال قوانين الصحافة إذ يلاحظ أن قوانين المطبوعات وجرائم النشر في معظم دول العالم الثالث مأخوذة من القوانين الإنجليزية والفرنسية والأمريكية.

كما أن جميع القيود والإجراء الصحفية التي كانت تمنع الصحف من توجيه النقد للسلطات الحاكمة ظلت سارية المفعول بعد الاستقلال. ويمكن القول إن معظم ا الحكومات في الدول النامية لم، تحاول إزالة أو تعديل الأنظمة الإعلامية التي تركتها السلطات الاستعمارية. كذلك لم تعمل على إدماجها في عمليات التنمية الاجتماعية والثقافية كي تصبح أكثر فاعلية في خدمة الجماهير. وهنا لا يمكن إغفال العلاقة الثقافية الخاصة التي تربط الفئة الحاكمة والنخبة المثقفة في الدول النامية بالدول الاستعمارية. حيث تلقى أفرادها تعليمهم في جامعاتهم ومعاهدهم، ولا زالوا يواصلون استخدام وسائل الإعلام لبناء مجدهم الشخصي كما أنهم لا يزالون يمارسون حتى الآن النمط الغربي في التعبير الإعلامي لأنه النمط الوحيد الذي عرفوه أما فرض قيود على حرية الصحافة فهذا ينطلق أساسا من حرصهم على تدعيم سلطاتهم ونفوذهم أكثر مما تقتضيه متطلبات التنمية الوطنية.

ويضاف إلى ما سبق، العجز الواضح الذي تعاني منه جميع دول العالم الثالث فيما يتعلق بالقدرة على توفير مستلزمات التكنولوجيا العصرية في مجال الاتصال الجماهيري، مما ساعد على خضوعها لسيطرة الدول الصناعية المتقدمة. وقد اتخذت هذه السيطرة شكلين متميزين تمثل أولهما في الجانب الاقتصادي (رؤوس الأموال) وتمثل الثاني في الجوانب الإعلامية والثقافية (الأخبار-المسلسلات-والبرامج التليفزيونية) . كما تمثل في حرص الدول على إرسال بعثاتها الإعلامية إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، من أجل الدراسة والتدريب على وسائل الإعلام الأمريكية والفرنسية والبريطانية والألمانية. وذلك للاستعانة بهم بعد ذلك في إدارة وسائلها ومعاهدها الإعلامية.

وفي إطار هذا الواقع الإعلامي الذي يحفل بالعديد من السلبيات يثور السؤال التالي: إلى أي مدى تصلح صحافة التحرر الوطني لبناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال.. ؟ فالصحف التي قادت النضال الوطني في العالم الثالث منذ بداية القرن العشرين هل تملك القدرة على طرح مشاكل وقضايا بناء الدولة بعد الاستقلال وهل تملك القدرة على الإسهام في إنجاز مهام التنمية الوطنية.. ؟

وإذا كان البديل الوحيد لتلك الأوضاع هو الملكية الوطنية لوسائل الإعلام في الدول الثقافية، والاعتماد على المضامين الوطنية للمواد الإعلامية، والاستعانة بكوادر وطنية تجيد اللغات المحلية، فإن هناك العديد من الصعوبات التي تعترض تحقيق هذه المهام أبرزها الطابع الشمولي والأوتوقراطي الذي تتسم به معظم أنظمة الحكم في العالم الثالث والتبعية السياسية والاقتصادية التي تدين بها هذه الأنظمة للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة.

أما البديل الأخر الذي قد لا يجد حماسا كبيرا لدى معظم دول العالم الثالث، فهو ينحصر في ضرورة أن تقلل هذه الدول من تعلقها الجنوني بمنتجات الحضارة الغربية الحديثة، خصوصا قي مجال الإعلام. إذ بمجرد أن تبدأ دولة نامية في اقتناء منتجات التكنولوجيا الإعلامية الحديثة سرعان ما يؤدي ذلك إلى خلق أنماط سلوكية تؤثر على إطار الحياة الاجتماعية بأكملها داخل المجتمعات النامية، فمثلا اقتناء التليفزيون يترتب عليه المطالبة الدائمة ببرامج لا تستطيع الدول النامية بميزانياتها الضعيفة أن تنتجها مما يضطرها إلى استيراد برامج تليفزيونية من الخارج. ويلاحظ حرص معظم الدول النامية على اقتناء أحدث الأجهزة الإلكترونية مثل التليفزيون الملون والأقمار الصناعية واستخدام الكومبيوتر في إدارة الصحف التي تصدر في كثير من دول العالم الثالث. ففي آسيا ستنتابنا الدهشة عندما نجد أن ماليزيا تخطط لاستخدام التليفزيون الملون قبل استخدام الأبيض والأسود وهنا يثور السؤال لماذا ؟ من أجل التميز والتنافس مع جارتها سنغافورة التي تنوي استخدام التليفزيون الملون. وهذا التليفزيون الملون يتم استخدامه بناء على اختيار النخبة في هذه المجتمعات في حين أن تكاليف التليفزيون الملون يمكن استخدامها في إقامة مصنع للخشب أو الصلب

تكون حاجة البلد إليه أكثر إلحاحا ؟ وغالبا ما يتم اقتراض هذه التكاليف من الدول الرأسمالية، إما من الحكومات مباشرة أو من الشركات والبنوك الغربية.

ولكن علينا أن نلقى نظرة على الدول النامية التي حرصت على استخدام أجهزة أكثر بساطة وأقل كلفة مما ساعدها على الاحتفاظ بالحدود الدنيا من الاستقلال الإعلامي في إطار الموارد المحلية. في منطقة الكاريبي مثلا اعتمدت شركة سانت لوتشيبا للتليفزيون على إمكانياتها الذاتية، ولم تتطلع إلى وضع أهداف صعبة التحقيق. كذلك محطة الإرسال الإذاعي في باربادوس وضعت لها سياسة تعتمد على استخدام الحد الأدنى من التسهيلات والأجهزة والكوادر، فقد اتخذت القيادة مقرها في المباني التي تستخدم معامل للجيش، ولم تستعن بأية أجهزة فنية. كذلك البرامج سارت في الحدود التي تسمح بها ميزانية الشركة. وتم استعارة الموظفين من شركة أخرى تابعة لشركة سانت لوتشيبا للتليفزيون. ومما يجدر ذكره أن هذه الشركة هي الوحيدة التي تحقق أرباحا في منطقة الكاريبي. وهناك جزيرة صغيرة في لنيجويلا تصدر بها صحيفة بفضل جهد أحد التجار، مع الاستعانة بأسرته حيث يستخدمون آلة طباعة يدوية وكذلك في الدومينكان تصدر صحيفة (ستار) بنفس الطريقة.

هناك نقطة أخرى هامة تتعلق بقضية التنافس بين الصحف وأهمية توسيع إطار التعبير لجميع القوى الاجتماعية. حيث تبرز ضرورة عدم الاعتماد على صحيفة واحدة قوية مع شبكة الإذاعة. بل لا بد من منح القوى الأخرى الحق في إصدار صحفها وخصوصا في المناطق الريفية.

وقد وجهت أنديرا غاندي نداء بهذا المضمون في عام 1973. كما حذرت اليونسكو في اجتماعاتها المتعددة من أن الصحف التي تصدر في العواصم في معظم دول العالم الثالث زاد اتساعها وقوتها على حساب الصحف الصغيرة، وخصوصا الريفية التي يجب أن تمنح فرصة الاستمرار في الصدور، دون عوائق نظرا لأهميتها البالغة في هذا الجزء من العالم. وهنا تجدر الإشارة إلى المحاولات التي جرت في بعض دول العالم الثالث من أجل معالجة هذه القضية، ونعني بها المشروعات التعاونية في المجال الإعلامي، والمقصود بها إنشاء الشركات والصحف التي تقلل النفقات

والتكاليف وتمنح تسهيلات أكثر للصحف الصغيرة. وقد حدث ذلك في إندونيسيا خلال الستينات ورغم ا أن هذه الصحف كانت تطبع وتصدر في كنف الحكومة فإنها كانت قادرة على توجيه النقد للسلطة الحاكمة لحذا وقد جرت محاولة أخرى لتسهيل صدور بعض الصحف الصغيرة في المناطق الريفية. وقامت بهذه المحاولة إدارة الإعلام في ليبيريا في بداية الستينات. إذ قامت هذه الإدارة بتزويد 25 منطقة ريفية بأجهزة الطباعة وزودتها بالتعليمات الأساسية الخامة بكيفية تحرير وطباعة الصحف، ثم، انسحبت لكي تمنحها فرصة العمل المستقل تحت إشراف أهل الريف أنفسهم.

ولا يمكننا تجاهل المظاهر السلبية الناتجة عن المنافسة الضارة بين الصحف الصغيرة في الدول النامية. ففي عام 1965 كان يوجد في مدينة دافاو بالفليبين 9 مجلات أسبوعية، ولا توجد صحيفة واحدة يومية. في حين أن تكاليف الإنتاج كانت سوف تنخفض كثيرا لو فكرت هذه الصحف التسع في تكوين شركة تعاونية تتولى إصدار هذه الصحف وفقا لبرنامج زمني، مما كان سيوفر للمدينة صحيفة يومية على الأقل. لكن كيف يمكن تحقيق هذا الهدف في ظل التنافس الأناني الذي يحكم أصحاب هذه الصحف.

هذا وتبرر بوضوح المحاولات التي تبذلها معظم دول العالم الثالث التي خضت لسيطرة الاستعمارية عدة قرون من أجل التحرر من المؤسسات والتقاليد الاستعمارية في مختلف المجالات وخصوصا الإعلام. إذ تحاول بعض الحكومات الوطنية تغيير هذه الأوضاع وذلك بالعمل على وضع وسائل الإعلام تحت إشرافها المباشر حرصا على تحقيق أهداف التنمية الوطنية وتعبئة الوعي الوطني. وقد ترتب على ذلك قيام وزارات للإعلام، وإعداد سياسات إعلامية رسمية، وتعيين قيادات إعلامية جديدة. ولكن إلى أي مدى حملت هذه السياسات بوادر التغيير الحقيقي في المجالات الإعلامية ؟ في الواقع لم تحدث تغييرات جذرية مرتبة على السياسات الإعلامية الوطنية التي أنتجتها معظم، دول العالم الثالث.

ويرجع ذلك إلى أنه في أثناء الفترة الاستعمارية كانت النخبة الاستعمارية تقوم بإعداد وتنفيذ السياسة الاستعمارية على الجانبين سواء كانت في البلد الأم أو المستعمرات.

أما بعد الاستقلال فقد حلت النخبة الوطنية محل النخبة الاستعمارية في إدارة شئون البلاد بما فيها الإعلام. لذلك اعتبر الإعلام الموجه للنخبة من سكان المدن كأنه إعلام وصحافة للأغلبية واعتبرت فئات الشعب الأخرى هم الأقلية. في بوليفيا مثلا حيث يمثل الهنود أغلبية من الناحية العددية لكني صحافتهم تعتبر صحافة أقلية. وفى الهند والفليبين تعتبر الصحف غير الناطقة بالإنجليزية صحافة أقليات في حين أنها تمثل أغلبية السكان. على أن الصحافة في هذه المناطق عموما لا تمثل القطاعات الشعبية، حتى لو استخدمت لغاتها المحلية. ولذلك فليس غريبا أن نلاحظ أن أغلب الصحف الهندية وأقواها تمثل مصالح الرأسمالية الكبيرة في المدن مثل صحف الجون. وكذلك محطات الإذاعة في منطقة الكاريبي لا تتحدث إلا باسم أصحاب مزارع الموز هناك، وليس باسم العاملين في هذه المزارع. والواقع أنه لا بد أن يحدث تغيير شامل في البنية الإعلامية القائمة في تلك الدول، بحيث تتحدث بلغة الجماهير وتكتب عن همومها ومشاكلها وطموحاتها. وهناك بعض الحكومات في العالم الثالث تحاول أن تقوم بهذا الدور. وفى هذا الصدد يجدر بنا أن نشير إلى ما اقترحه وزير خارجية كينيا حيث طالب الصحافة بمزيد من الالتزام تجاه ما تنشره عن سكان الريف الذين يمثلون 90 ٪ من سكان معظم الدول الأفريقية، وضرورة تحقيق التوازن المطلوب بينهم وبين ما تنشره الصحف عن سكان المدن. كما طالب الحكومات بضرورة إلغاء رسوم الاستيراد على مواد الطباعة التي تستخدم لخدمة المناطق الريفية. كذلك طالب الصحف بضرورة تخصيص مساحات منتظمة لقرائها الإفريقيين من سكان الريف، ويفضل أن تكون مكتوبة بلغة محلية بسيطة، وأن تتكفل الحكومات بنقل الصحف إلى المناطق الريفية. ولا شك أن هذه المهام تتطلب من الصحف أن تعد شبكة من المراسلين المدربين أكفاء للعمل في الريف، وقد بدأت تنزانيا في القيام بذلك منذ عدة سنوات. كذلك دعا الوزير الكيني إلى ضرورة تركيز الصحافة في الدول النامية على التحقيقات والأحاديث وخطابات القراء والمقالات التي تعرض وجهات نظر متعددة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

ويرى الوزير الكيني أن الصحافة يجب أن تنبذ فكرة الانتظار حتى تأتى إليها الأخبار الرسمية، بل يجب أن يخرج الصحفيون إلى المصانع والحقول

والمنازل في المناطق الشعبية والريف، ويشاركون الجماهير في حياتهم اليومية ومشاكلهم وهمومهم وآمالهم وطموحاتهم.

والواقع أن المطلوب ليس التوسع في استخدام أجهزة حديثة أو إلقاء أعباء مادة جديدة فوق كاهل الصحف. ولكن ما يجب التركيز عليه هو ضرورة تعميق تناول الصحفيين للمشاكل والقضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يكتبون عنها، أو يتصدون لمعالجتها، حيث يجب أن يقوموا بتبسيط المصطلحات والدراسات التي تتناول قضايا التنمية. وذلك مثلما فعل معهد الصحافة في الفليبين في الستينات. ومما يثير السخرية في صحافة العالم الثالث تمسكها باستخدام أحدث الأجهزة التكنولوجية في مجال الإعلام، بينما لا تقوم بتطوير المضمون حتى يماثل مستوى الشكل. فالسرعة الجنونية في نقل الأخبار واستخدام الصور الملونة، قابلتها مضامين لا تعكس المشاكل أو طموحات المجتمع أو أوجه التغير والتناقض بين المصالح والقيم التقليدية والقيم، الجديدة التي يزخر بها هذا المجتمع. مثلا تهتم هذه الصحف بتصوير الوزير أثناء افتتاحه لإحدى المدارس، أكثر من اهتمامها بتناول أسلوب التعليم في هذه المدرسة، والإضافات الجديدة التي يقدمها أو المساواة في فرص التعليم، والنتائج التي ستترتب عليها، أو التعليم وأنواعه ومدى أهمية كل نوع بالنسبة للأجيال المختلفة. وكذلك قضية التنمية تتوقع أن تنشر الصحف معالجات أعمق عن مساوئ الفوضى الاقتصادية، وانعدام التخطيط وخطورته ومساوئ التقليد عن الغرب، ولا بد أن يتم كتابة ذلك بلغة بسيطة وواضحة قادرة على الوصول للجماهير وإقناعها.

وقد بدأت بعض الدول في انتهاج هذه السياسة، وهى استخدام اللغات المحلية في أجهزة الإعلام مثلما حدث في منطقة الكاريبي، حيث أصبحت اللغتان الكربول والباتو لغتي الإذاعة الرئيسية منذ أوائل السبعينات. وتعتبر صحيفة (الشمس) في الفليبين نموذجا بارزا في هذا المجال. وهى تستخدم في محو أمية الفليبينيين وتصدر باللغتين الإنجليزية والتاجالوج من خلال مزج اللغتين.

2 مدرسة التبعية في العالم الثالث

1 - التبعية الاقتصادية

ترجع البدايات الأولى لظهور مدرسة التبعية إلى نهاية الستينات وقد ظهرت كرد فعل لفشل وقصور النظريات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي حاولت تفسير تخلف شعوب العالم الثالث في ضوء بناءاتها القديمة. وإذا كانت مدرسة التبعية قد نشأت أساسا في أمريكا اللاتينية فإن ذلك يرجع إلى أن شعوب تلك القارة كانت أسبق شعوب القارات الثلاث في معاناة تجربة نمط النمو الاقتصادي القائم ألا على الاندماج الكامل في السوق العالمي والموجه أساسا إلى خدمة احتياجات الدول الصناعية الاستعمارية. ولقد أثبتت الأزمة الاقتصادية الكبرى التي مرت بها الدول الرأسمالية في الثلاثينات من هذا القرن بصورة حاسمة مدى فشل أساليب النمو القائمة على هذا النمط. وقد ساعدت الآثار الاقتصادية الاجتماعية التي ترتبت على الأزمة الاقتصادية الكبرى على إشاعة مزيد من الإدراك لدى شعوب القارات الثلاث وخصوصا أمريكا اللاتينية بخطورة استمرار هذا النمط من

التنمية التي عرفت باسم التنمية الموجهة إلى الخارج. وقد أسهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .E.C.L.A التابعة للأمم المتحدة في بلورة هذا الإدراك من خلال النقد الذي وجهته لنظرية التجارة الدولية التقليدية باعتبارها عاجزة عن تفسير أسس التبادل الدولي بين الدول النامية (المنتجة للمواد الخام) والدول الصناعية. وبالتالي فهي لا تصلح كأساس نظري ملائم لصياغة سياسات التنمية في الدول النامية. وقد قامت اللجنة بإعداد مجموعة من الاقتراحات البديلة تهدف إلى تحويل تلك الدول إلى نمط التنمية الموجه إلى الداخل. غير أن تجربة التنمية الموجهة إلى الداخل بالصورة التي دعت إليها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لم تصادف النجاح المتوقع وخصوصا فيما يتعلق بتعليل اعتماد دول أمريكا اللاتينية على الخارج. وقد كان هذا إيذانا بظهور ما يعرف حاليا بمدرسة التبعية كرد فعل راديكالي على النظريات والسياسات الاقتصادية التي قامت على افتراض إمكان تحقيق التنمية في ظل الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي. وقد اهتم كتاب مدرسة التبعية بتقديم تفسير بديل لظاهرة التخلف في العالم الثالث على ضوء التغييرات التاريخية التي مرت بها هذه الدول في ظل السيطرة الأوروبية خلال خمسة قرون متتالية مارست أثناءها الدول الاستعمارية مختلف أشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية على شعوب العالم الثالث. ورغم أن هؤلاء الكتاب قد ركزوا على العوامل الاقتصادية إلا أنهم لم ينظروا إليها بشكل تجريدي كما أنهم لم يعزلوها عن سياقها الاجتماعي والحضاري. ولذلك لم تقتصر تحليلاتهم على تناول الأبعاد الاقتصادية فحسب وإنما شملت الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية على أساس الصلة الوثيقة بين كافة هذه الأبعاد. ورغم إجماع التيارات المختلفة التي شملتها مدرسة التبعية على افتراض وجود علاقة وثيقة بين التطور الداخلي لشعوب القارات الثلاث وأشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية، إلا أن بعض هذه التيارات يعتبر هذا التطور مجرد استجابة سلبية للمؤثرات الخارجية.

بينما يرى البعض الأخر أن هذه العلاقة هي نتاج تفاعل مستمر ودائم التغيير بصورة تجعل التنبؤ بجميع نتائجه أمرا غير ميسور.

وإذا كانت أمريكا اللاتينية هي موطن الاجتهادات الأولى لكتاب مدرسة

التبعية، فإن أفكار هذه المدرسة سرعان ما انتشرت سريعا بين صفوف العلماء الاجتماعين في سائر أنحاء العالم الثالث خصوصا وأن هذه المدرسة تعد المدرسة الفكرية الوحيدة التي حاولت أن تقدم تفسيرا لظاهرة التخلف من وجهة نظر أبناء العالم الثالث أنفسهم. ويلاحظ تنوع وتباين الانتماءات الفكرية لكتاب مدرسة التبعية. ولكن هناك محاولات واضحة من جانبهم للاستفادة ببعض مقولات التراث الماركسي الكلاسيكي والحديث خصوصا كتابات لينين عن الاستعمار-لوكسمبورج عن التراكم الرأسمالي إلى بول باران وبول سويزي عن الفائض الاقتصادي. ولكنهم وظفوا نتائج هذه الدراسات لدراسة الواقع المعاصر للعالم الثالث بصورة ساعدتهم على استخلاص مجموعة من الاستنتاجات التي تختلف عما انتهت إليه المدرسة الماركسية وأن لم تتناقض معها.

وقد دار اهتمام كتاب مدرسة التبعية حول قضية محورية تدور حول استحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها. وأن من الضروري النظر إلى العالم بوصفه نسقا أو نظاما واحدا خصوصا وأن العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول-والمقصود بها علاقة السيطرة من جانب الدول الرأسمالية الصناعية وعلاقة الخضوع والتبعية من جانب الدول النامية-قد تشكلت وتطورت في إطار السوق العالمي. والواقع أن كتاب مدرسة التبعية لا يجمعون على تعريف واحد لظاهرة التبعية. وقد يرجع هذا إلى طبيعة الظاهرة ذاتها وتعدد صورها وأشكالها. ولكن يجمع هؤلاء الكتاب على شمول ظاهرة التبعية وتعدد جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وبرغم تعدد وتنوع التعريفات التي طرحتها مدرسة التبعية وكتابها إلا أنه يمكننا التمييز بين اتجاهين رئيسيين يحاول كل منهما الكشف عن بعض جوانب الظاهرة. ينظر الاتجاه الأول إلى التبعية على أنها علاقة بين اقتصادين أحدهما مسيطر والآخر تابع. أما الاتجاه الثاني فهو يعتبر التبعية تعبيرا عن مجموعة من البناءات أو التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم أهداف السيطرة الرأسمالية. ومن أبرز التعريفات التي تنتمي إلى الاتجاه الأول التعريف الذي قدمه الاقتصادي البرازيلي دوس سانتوس. إذ يرى أن التبعية هي علاقة بين اقتصادين يتوسع أحدهما (الطرف المسيطر) ويواصل نموه

الذاتي على حين لا يمكن الطرف الأخر (التابع) من تحقيق ذلك إلا كانعكاس لهذا التوسع أي يتوقف نمو أحدهما (التابع) على توسع الآخر(المسيطر).

ويوضح هذا التعريف انقسام الاقتصاد العالمي بين مجموعتين من الدول. مجموعة تتمتع بمركز مسيطر ومجموعة في مركز تابع وعليها أن تعاني آثار توسع المجموعة الأولى في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ومن الواضح أن أنصار هذا الاتجاه الذين ينظرون للتبعية كعلاقة مسيطرة من ناحية وخضوع من ناحية أخرى يولون أهمية كبرى للعوامل الخارجية. ولذلك يصادفون اختلافا بينا من جانب أنصار الاتجاه الثاني ويتزعمهم عالم الاجتماع البرازيلي فرناندو كاردوشو الذي يرى أن ظاهرة التبعية لا يمكن إرجاعها إلى علاقات الاستغلال والقهر الخارجية فحسب. بل تتبع من التوافق بين صالح الطبقات المسيطرة المحلية والدولية كما يتحداها من الناحية الأخرى المجتمعات والطبقات الواقعة تحت السيطرة. إن ظاهرة التبعية في نظر كاردوشو هي علاقة تاريخية متغيرة ولذلك فإن بناءاتها وتعبيراتها الاقتصادية والاجتماعية،-الثقافية في حالة تحول دائم. ولهذا يرفض كاردوشو وضع تعريف جامع مانع لظاهرة التبعية. ويرى أن القضية التي يجب أن تنال اهتمام الباحثين هي السعي من أجل اكتشاف الصلة بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى ظهور التبعية وتحليل التغيرات السلبية والإيجابية التي تطرأ على العلاقة بينهما والتي تنتج غالبا عن تناقضات المصالح بين الطبقات الحاكمة المحلية وبين حلفائها من القوى الأجنبية. هذا وقد شملت الإسهامات المتنوعة التي قدمتها مدرسة التبعية مجموعة من القضايا الأساسية سنكتفي بالإشارة إليها في إيجاز ونحيل القارئ إلى الدراسات المتخصصة التي صدرت عنها. وتتضمن هذه القضايا ما يلي:

1- التبعية وعلاقاتها بكل من التخلف والتنمية.

2- التبعية وعلاقتها بالاستعمار ككل والاستعمار الجديد على وجه التحديد.

3- التبعية والتبادل اللامتكافئ. وقد ساهمت نظرية التبادل اللامتكافئ كما قدمها المفكر الفرنسي أ. د عمانويل في اتساع نطاق استخدام التحليلات الخاصة بمدرسة التبعية كي تشمل باقي مجتمعات

العالم الثالث وخصوصا في قارتي آسيا وأفريقيا.

الإسهامات العربية:-

لقد تباينت مواقف المفكرين والباحثين العرب إزاء الإسهامات الفكرية التي قدمتها مدرسة التبعية. وتفاوتت ما بين التحفظ والرفض من جانب البعض والتبني بدون رؤية نقدية من جانب البعض الآخر. وهناك فريق ثالث عكف على دراستها محاولا استخلاص الأسس المنهجية والنظرية التي يمكن توظيفها في فهم تحليل السمات المميزة للواقع العربي المعاصر بظواهره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطاره الخاص من ناحية، واعتبارها جزءا من إطار أشمل هو العالم الثالث من ناحية أخرى. وقد تضمنت الإسهامات العربية نوعين من الجهد: يتمثل الأول في الكتابات والتعليقات النظرية التي يمكن إضافتها إلى التراث الفكري الذي قدمته مدرسة التبعية ويتمثل النوع الثاني في الدراسات التطبيقية. هذا وينتمي إلى النوع الأول كتابات سمير أمين التي تعد إسهاما عربيا مرموقا في هذه المدرسة خصوصا أنه ساهم، بعدد كبير من البحوث الهامة التي تناولت الدول العربية في شمال أفريقيا. ويؤسس سمير أمين تحليله للتبعية على الإضافات التفصيلية التي قدمها عن علاقة التبعية بالتبادل اللامتكافىء بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة وبين دول العالم الثالث. وذلك لتفسير أنماط معينة من التبادل الاقتصادي الدولي. ويرى سمير أمين أن هناك مجموعتين متميزتين من قوانين النمو الرأسمالي إحداهما خاصة بالمركز والأخرى خاصة بالهوامش. ويتجه النمو الرأسمالي بالمركز إلى القضاء بشكل نهائي على التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية مثل القبيلة الإقطاعية والعبودية. ويتم حل التناقضات الكامنة في المركز (أي البلدان الرأسمالية المتقدمة) عن طريق نمو الاحتكار، وعن طريق التوسع الدولي للنظام الرأسمالي. وهكذا فإن تلك التناقضات تنتقل في شكل معدل إلى الهوامش. أي إلى المستعمرات والبلدان الواقعة في دائرة نفوذ الاستعمار الجديد والخاضعة للسياسة الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة ووفقا لوجهة النظر هذه يتضح لنا أن بنية السوق العالمي هي التي تفرض التطور اللامتكافىء على بلدان الهامش. ويرجع عدم التكافؤ الذي

يتسم به التبادل بين المركز والهامش إلى أن السلع المتبادلة تحوى كميات غير متكافئة من العمل. كما أنها تعكس مستويات غير متكافئة من القدرات الإنتاجية. ويظل هذا اللاتكافؤ باقيا بسبب ركود التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية في بلدان الهامش، وبسبب استحواذ المركز على الصناعات الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية. بينما يترك التخصص الكلاسيكي الذي يتضمن إنتاج السلع الرأسمالية التقليدية لبلدان الهامش، أما السبب الأخير فهو سيطرة الاحتكارات الرأسمالية الدولية على الأسعار. وهذا هو مصدر تبعية الهوامش للمركز ذلك أن بلدان الهوامش تجبر على تلبية احتياجات السوق العالمي بإنتاج المواد الأولية، وتوفير مخزون للعمل الرخيص ويحال بينها وبين التصنيع الهيكلي كدول رأسمالية مستقلة. ويرى سمير أمين أنه بعد نجاح حركات التحرر الوطني المسلحة فإن دول العالم الثالث المستقلة إذا لم تصبح اشتراكية على الفور فإنها سوف تكون خاضعة بشكل كامل لبلدان المركز بسبب اعتقادها للديناميكية الداخلية والتاريخ الخاص.

وبالنسبة للدراسات النظرية في قضية التبعية هناك أيضا الإسهام الذي قدمه الاقتصادي المصري فوزي منصور الذي حلل تاريخ العلاقة بين دول المركز والبلدان التابعة، وقسم هذا التاريخ إلى ثلاث مراحل تتميز كل منها بأسلوب خاص في استخلاص الفائض الاقتصادي من هذه البلدان لصالح المركز. أما النوع الثاني من هذه الدراسات فيمكننا أن نركز في هذا السياق إسهامات كل من د. حسن الضيقة الذي أهتم بدراسة أثر التبعية في تعميق التجزئة داخل الوطن العربي، د. إبراهيم سعد الدين الذي قدم عرضا نقديا للاتجاهات المختلفة داخل مدرسة التبعية، وأوضح كيفية استخدام مفهوم التبعية في دراسة الواقع العربي المعاصر، د. مصطفى كامل السيد الذي قدم أطروحته لنيل درجة الدكتوراه من جامعة جنيف عن ظاهرة العنف السياسي والاحتجاج في بعض دول العالم الثالث مستعينا بالإطار التحليلي لمدرسة التبعية.

أما الدراسات التطبيقية التي قدمها الباحثون في إطار مدرسة التبعية فإن أبرزها الدراستان اللتان قدم إحداهما عادل حسن عن مسيرة الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية (1974- 1979) والدراسة الثانية أعدها د.

جلال أمين عن أثر التطورات الرأسمالية العالمية على التنمية المستقلة في العالم العربي وذلك خلال فترتين هامتين تضمنت الأولى بدايات القرن التاسع عشر وشملت الفترة الثانية مرحلة الخمسينات والستينات والتي انتهت بهزيمة 1967. ولا يطرح جلال أمين تعريفا محددا للتبعية. وإنما يذكر جوهر هذا التعريف في تحديده لمنهج الدراسة. فهو يرى أننا يجب أن ننطلق في تفسير التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي في دول العالم الثالث التي تخضع للنفوذ الأجنبي من دراستنا للتطورات التي تحدث في الدولة المسيطرة (فدرجة الاستغلال وحلول نظام اقتصادي مفتوح محل نظام اقتصادي مغلق وإصابة النمو الاقتصادي بالشلل وتعرض ثقافة الدولة الخاضعة لتحولات مفاجئة من الاستقلال إلى التبعية كل هذا لا يمكن تفسيره بدون العودة إلى العوامل الخارجية). فهو يؤكد دائما أن التبعية ترجع إلى سيطرة قوى خارجية هي الدول الرأسمالية في أغلب الأحيان. ويحاول أن يبرز ذلك مستشهدا بالنمط المتكرر في التاريخ العربي المعاصر. وذلك من خلال متابعة للتطورات الاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها الدول الكبرى التي سيطرت على مصير الشرق العربي منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى اليوم وانعكاس هذه التطورات على الواقع الاقتصادي والثقافي في العالم العربي.

ومما يجدر ذكره أن الدكتور جلال أمين هو الكاتب الاقتصادي العربي الوحيد الذي تعرض بإفاضة للآثار الثقافية المترتبة على التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي. فهو يشير إلى الدول العربية التي تتبع سياسة الانفتاح الاقتصادي على السوق العالمي ويحاول إبراز الأخطار الثقافية المترتبة على هذا الانفتاح. فيرى أن الانفتاح تقترن به حملة نفسية لتغيير أنماط الاستهلاك في البلدان الفقيرة بما يحقق مصالح الدول الصناعية. ويوضح ما تؤدي إليه حملات ترويج هذه الأنماط الاستهلاكية من خلق حالة من التغريب الثقافي بسبت اختلاف هذه القيم الاستهلاكية عن التراث الثقافي السائد. ومن الواضح أن د. جلال أمين قد اعتمد في استقاء الأمثلة التطبيقية من واقع التجربة خلال السبعينات. ويواصل د. جلال أمين شرح رؤيته في تجديد طريق الخلاص والاستقلال للدول التابعة بتأكيده على ضرورة رفض المفهوم الغربي الرأسمالي للتقدم (فالتقدم ليس زيادة الإنتاج

وليس النمو مع إعادة التوزيع بل هو التحق المتزايد لقيم المجتمع وثقافته الخاصة.) ويلح د. جلال أمين على ضرورة إضافة الهدف الحضاري إلى الهدف الاقتصادي، بل يعتبره شرطا أساسيا لتحقيق الاستقلال بمفهومه الشامل.

2- التبعية الإعلامية والثقافية:

لا توجد نظرية مكتملة تفسر الاستعمار الثقافي أو التبعية الإعلامية والثقافية. ولكن هناك مجموعة من الدراسات والكتابات الهامة التي تشكل في مجملها ما يمكن أن نطلق عليه مدرسة التبعية في مجال الإعلام والثقافة. وذلك في مواجهة المدرسة الغربية الرأسمالية في الإعلام وأيضا المدرسة الاشتراكية في الإعلام. وإذا كانت المدرسة الغربية تعد اقدم المدارس الفكرية في مجال التنظير للإعلام الرأسمالي فإن المدرسة الأمريكية التي تعد أحدث فروعها قد أغرقت المكتبة الإعلامية العالمية في السنوات الأخيرة بالكثير من الدراسات والبحوث عن علوم الإعلام والاتصال وخصوصا ما يتعلق بالإعلان والعلاقات العامة ومسوح الرأي العام.

إلا أن المدرسة الفرنسية في الإعلام قد ركزت على دراسات تاريخ الصحافة وعلاقة العلوم الاجتماعية بالصحافة. بينما خرجت من المدرسة البريطانية فئة من الباحثين الإعلاميين يقودهم البروفيسور جيمي هالوران تخصصت في البحوث الإعلامية التي تتناول علاقة الإعلام بالقضايا العالمية والمحلية المعاصرة من منظور مجتمعي شامل. وقد ركزت على دراسة المناهج والنظريات الإعلامية، كما اهتممت بقضايا وإشكاليات الاتصال والإعلام في الدول النامية. أما المدرسة الاشتراكية في الإعلام فمن المعروف أنها تستند إلى النظرية الماركسية اللينية في دراساتها ومعالجتها لقضايا الإعلام في الدول الاشتراكية وفي العالم الثالث. وإذا كانت مدرسة التبعية الاقتصادية قد خرجت من قلب العالم الثالث، إذ ينتمي روادها إلى أمريكا اللاتينية فإن مدرسة التبعية الثقافية والإعلامية قد خرجت من قلب المجتمع الأمريكي الذي يمثل ذروة التقدم الرأسمالي سواء في الاقتصاد أو الإعلام وذلك في نهاية الستينات. ويمكن أن نرمز لنشأتها بصدور الدراسة الرائدة التي قدمها البور فيسور هربرت شيللر بعنوان (الإعلان والإمبراطورية

الأمريكية) والتي أوضح فيها الأبعاد الحقيقية للإمبراطورية الإعلامية في الولايات المتحدة وأخطارها الاجتماعية والثقافية على الدول النامية. وتضم مدرسة التبعية الإعلامية نفرا من الأساتذة والباحثين الإعلاميين لا ينتمون في أغلبهم إلى دول العالم الثالث بل يمثلون الجناح الراديكالي في المدرسة الغربية. وقد انبثق اهتمامهم، بقضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم، الثالث انطلاقا من الدراسات الهامة التي قدمتها مدرسة التبعية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، وبعض الدراسات التي قدمتها المدرسة الاشتراكية في الإعلام. فضلا عن الدراسات الرائدة التي قدمها البروفيسور شيللر عن الاستعمار الثقافي والإعلامي مستعينا بوقائع وتطورات التجربة الأمريكية في الإعلام وقد كان حريصا على إبراز تناقضاتها ومخاطرها على شعوب العالم الثالث.

ومن أبرز كتاب التبعية في المجال الإعلامي والثقافي البروفيسور الأمريكي هوبرت شيللر وكار ل نورد تستريبم، وتابيوفاريس (فنلندا)، وكار ل سوكانت وبالاس سميث (كندا)، وراكيل ساليناس ولينا بالدان (فنلندا)، وارمان مائل أرت، وسميت سيبحلوب (فرنسا)، وتران فان دنا (فيتنام). ومن أبرز الهيئات العلمية التي تهتم بدراسات التبعية الإعلامية والثقافية (معهد أمريكا اللاتينية له لدراسات العابرة القومية) بالمكسيك ويضم مجموعة من الباحثين والباحثات الذين ينتمون إلى دول أمريكا اللاتينية وبعض دول العالم الثالث، و (المركز الدولي للدراسات الإعلامية) بفرنسا وهو يضم نخبة من العلماء الاجتماعيين والباحثين الإعلاميين الذين ينتمون إلى الدول الغربية. ويضاف إليهم مركز البحوث والدراسات الإعلامية بجامعة ليستر البريطانية ويمكن القول بوجه عام أنه لا توجد اختلافات حادة بين اتجاهات كتاب التبعية الإعلامية والثقافية رغم تباين أصولهم الفكرية. فهم خليط من التيارات الليبرالية والماركسية. وهناك شبه إجماع بين هؤلاء الكتاب على تشخيص جوهر التبعية الإعلامية الثقافية في العالم الثالث، وإرجاعها إلى عوامل تاريخية تتعلق بالسيطرة الاستعمارية الغربية، مضافا إليها المحاولات الدائبة التي تقوم بها الولايات المتحدة في المرحلة المعاصرة للسيطرة على ثقافات العالم الثالث، وإخضاعها لصالح السوق الرأسمالي العالمي. وتستعين في تحقيق ذلك بقدراتها الإعلامية الضخمة

من خلال وكالات الأنباء الغربية والأقمار الصناعية. علاوة على إمكانياتها الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصال والنشاط الأخطبوطي للشركات المتعددة الجنسية ووكالات الإعلان الدولية. وقد انطلق كتاب التبعية الإعلامية والثقافية في تحليلهم لظاهرة التبعية من دراستهم للإعلام الرأسمالي الغربي، ومحاولة التوصل إلى القوانين الأساسية التي تتحكم في مضامينه وأدواته والقوى الاجتماعية التي يعبر عن مصالحها. ويرى هؤلاء الكتاب أن وسائل الإعلام في المجتمعات الرأسمالية تقوم بثلاث وظائف تنحصر فيما يلي:

أولا:-التخفيف من حدة الصراع الاجتماعي داخل المجتمع والتقليل من أعراض الاغتراب.

ثانيا:-التقليل من شأن النظم الاجتماعية والاقتصادية البديلة للنظام الرأسمالي.

ثالثا:-تحقيق أكبر قدر من الأرباح على أساس أن وسائل الإعلام مشروعات تجارية أيضا.

ويلخصون رؤيتهم في أن وسائل الإعلام في الدول الرأسمالية تعتبر أدوات هامة لتحقيق الأرباح من ناحية وللتحكم في الوعي القومي الاجتماعي بهدف المحافظة على الأوضاع القائمة من ناحية أخرى. وعند الانتقال إلى النظام الإعلامي في العالم الثالث فهم يرون أن النظم الحاكمة في الدول النامية تواصل نفس الدور بمساندة الشركات المتعددة الجنسية في احتكار وسائل الإعلام وتسخيرها لخدمة مصالحها، وحرمان القطاعات الشعبية من حقوقها الإعلامية. أما بالنسبة للمستوى الدولي فيرى لورد نسترن و زملاؤه أن وسائل الإعلام الدولية تصبح أدوات للإعلام والدعاية عن مصالح النخب الحاكمة سواء في المجتمعات الرأسمالية أو النامية. ولا تعبر عن هموم شعوبها أو آمالها وطموحاتها. ولذلك أصبحت دول العالم الثالث أسواقا للمنتجات الإعلامية لدول الغرب الرأسمالي. حيث قام بتصدير قيمته وتناقضاته بهدف ترويج سلعة ومنتجاته الاقتصادية والعسكرية والثقافية. ويتبنى هذا الرأي أيضا كل من شيللر وجريتر وتدزسكي. وقد اتفق هؤلاء على تحديد السمات الرئيسية للإعلام في العالم الثالث على النحو التالي:-

1- يتدفق الإعلام في اتجاه واحد من الحكام الذين يسيطرون على وسائل الإعلام إلى الجماهير أي في اتجاه رأسي دون وجود أدنى هامش أو أفق للإعلام على المستوى الأفقي.

2- تقتصر حرية التعبير على هؤلاء الذين يملكون أو يمولون وسائل الإعلام وأنصارهم. وذلك رغم ما تنص عليه الدساتير في دول العالم الثالث من احترام وتقديس حرية الفكر والتعبير.

3- وسائل الإعلام ليست أداة لعرض اتجاهات الرأي العام ولا تخضع لأي نوع من الرقابة الشعبية.

4- مفهوم الإعلام الذي يستخدم لخدمة الأغراض التجارية والرقابة السياسية هو الذي يسود وترجح كفتة على مفهوم الإعلام الموضوعي غير المتحيز.

هذا وقد قدم كل من الباحثين راكيل سالييناس ولينا بالدان إسهاما بارزا في قضية الاستعمار الثقافي في الدراسة التي نشرت بعنوان (الثقافة في إطار التنمية التابعة) فقد أوضحا أن الشركات المتعددة الجنسية قد تمنح الفرصة للتصنيع لبعض دول الهامش في العالم الثالث، ولكن في إطار التنمية الرأسمالية التابعة. وبناء على ذلك تنمو الطبقات الوسطى المحلية التي تتشبع بالمؤثرات الثقافية لدول المركز. بينما تزداد هامشية الطبقات الشعبية. وينتج عن ذلك ازدياد التصاق ثقافة النخبة الحاكمة بالثقافات الأجنبية المنتمية إلى دول المركز، ويتولد منهما ما يسمى بالتجانس الثقافي الذي يواصل دوره في العمل على تجريد الشخصية القومية من مقوماتها الإنسانية والتاريخية وتسطيحها إلى المدى الذي يجعلها تتوافق مع مجموعة الأهداف والمصالح التي تحكم شبكات التوزيع والتسويق الإعلامي والثقافي التي تديرها الشركات المتعددة الجنسية.

وعند محاولة تطبيق الإطار النظري للتبعية الاقتصادية على المجال الثقافي والإعلامي نلاحظ وجود رؤيتين: الأولى ترى أن الاستعمار الثقافي والإعلامي يمثل جزءا من وحدة أو إطار أشمل، وأن المنتجات الإعلامية مثل البرامج التليفزيونية تعامل معاملة السلع الأخرى، إذ يطبق عليها قانون التبادل السلعي مثل سائر السلع والمنتجات المادية. ويتبنى هذه الرؤية معظم كتاب التبعية الثقافية والإعلامية وعلى الأخص شيللر ونورد نسترنبم ولينا

وساليناس وفاريس. أما الرؤية الثانية فهي تنظر إلى الاستعمار الثقافي كبناء مستقل بدرجة تزيد أو تقل عن أبنية التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة عدم انفصاله عنها ووجود علاقة تفاعل دائمة بينه وبين هذه الأبنية ككل. ويتبنى هذه الرؤية كل من ماثل آرث وسيميحلوب وتران فان أدنا . ويركز أرمان ماثل أرت اهتمامه على محاولة تحديد خصائص الاستعمار الثقافي الذي يتغير في الشكل والمضمون طبقا لمراحل الغزو والتوسع الاستعماري في العالم الثالث. كما أنه يتكيف طبقا للواقع الوطني وطبيعته في كل منطقة. ويرى ماثل أرت أن الشركات المتعددة الجنسية التي تعتبر أداة للتغلغل الاقتصادي والدعاية الأيديولوجية قد بدأت تمارس المهام التي كانت تقوم بها في الماضي الحكومات الاستعمارية. وبجانب المهام الجديدة التي تقوم بها هذه الشركات هناك مهام أخرى تقوم بها أجهزة الدولة. ولا بد من توضيح الملامح التي تحدد العلاقة بين هذه الشركات وبين جهاز الدولة في العالم الثالث. ويولي ماثل أرت أهمية خاصة للعامل الثقافي والأيديولوجي ويرى أنه إذا لم يحق لنا أن نبالغ في أهمية هذين العاملين على حساب الصراعات الأخرى وخصوصا الصراع الاقتصادي والاجتماعي فإن استراتيجية التدخل السياسي غير المباشر من جانب القوى الاستعمارية تعتمد إلى حد كبير على الحرب الأيديولوجية والثقافية. ويرى أنه من أجل تحديد مفهوم الاستعمار الثقافي[1] علينا أن نحاول أولا تحديد معنى الثقافة الوطنية. وهذه لا يمكن تحديدها إلا في ضوء فهمنا وتحليلنا لطبيعة العلاقة بين البرجوازيات المحلية الحاكمة في العالم الثالث والاستعمار العالمي ككل ويرى أن المفهوم العلمي للثقافة الوطنية السائدة أنها الثقافة التي تديرها وتتحسن فيها الطبقة المحلية الحاكمة في عصر تعدد الجنسيات والتي يجب أن تضمن استمرار تبعية هذه الطبقة للولايات المتحدة الأمريكية وتتضمن في ذات الوقت استمرار هذه الطبقة في السلطة. ولا يؤمن ماثل أرت بالأساليب الشائعة في قياس الاستعمار الثقافي بحجه المنتجات الثقافية المستوردة. إذ يرى أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تنتج النماذج الثقافية وعلى الحكومات المحلية في دول العالم، الثالث أن تقوم بتقليد هذه النماذج وتكييفها طبقا للواقع الوطني، مثل الأفلام والمسلسلات التليفزيونية والريبورتاجات الصحفية كما تقوم

الحكومات المحلية بخلق المناخ الثقافي المناسب والشروط الاجتماعية والفكرية الملائمة لتغلغل الأنماط الأجنبية في الثقافة والقيم في ثوب لا يكشف حقيقتها بشكل سافر. ويستشهد على ذلك بعدة مؤشرات أولها يتعلق بتطوير وتحويل أجهزة الدعاية التابعة للحكومة الأمريكية والمقصود بها المراكز الثقافية الأمريكية في العالم الثالث وثانيها ترويج التكنولوجيا الحديثة للاتصال بما يسمح للغزو الثقافي بالتغلغل بل والتوسع داخل أجهزة التعليم والثقافة دون ضجيج وثالثها مراكز البحوث ونظم التعليم الأمريكية.

وفي النهاية لا بد أن نتعرض بشيء من التفصيل للإسهامات التي قدمها هربرت شيللر في إطار مدرسة التبعية الإعلامية والثقافية. وقبل أن نشير إلى هذه الدراسات لا بد أن نوضح أن الجهد الذي قدمه شيللر وتلاميذه في هذا المجال قد تم لمواجهة ذلك الفيض الهائل من الكتابات الأمريكية عن الإعلام وعلاقته بالتنمية والتحديث وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. تلك الدراسات والكتابات التي حاولت التركيز على الدور المؤثر الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في تثقيف الشعوب النامية وحثها نحو انتهاج نفس الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة. وبذلك تصبح هذه الدول مثلا أعلى تتعلق به أنظار وطموحات الدول الفقيرة، ويصبح دور الإعلام هو نقل هذه الشعوب من النمط التقليدي إلى التحديث أي الحياة وفقا للنمط الغربي من خلال حثها على نبذ الأساليب التقليدية وترغيبها في الأنماط الاستهلاكية التي تسؤ المجتمعات الغربية المتقدمة.

وقد تبنى هذا الاتجاه مجموعة من أساتذة معهد ماساشوستسي التكنولوجي وهم دانيل ليرنر وفردريك فراي داثيل دي سولا بول ولوسيان باي. وهم يرون أن التنمية في دول العالم الثالث لن تتحقق إلا بزيادة التعمير ونشر التعليم إلا مما يؤدي إلى زيادة استخدام وسائل الإعلام وإلى زيادة مستويات الدخول لدى الأفراد وبالتالي تزداد المشاركة السياسية للمواطنين. وبهذا يعن الرخاء الاقتصادي وتتغير صوره الدول النامية لدى أمريكا وحلفائها من الدول الغربية. وتعتبر نظرية ليرنو في الإعلام والتنمية أكثر النظريات شيوعا وتدرس في جميع معاهد الإعلام بالعالم الثالث. والواقع أن هؤلاء المنظرين قد حاولوا أن يفرضوا على دول العالم الثالث نماذج التنمية الرأسمالية التي أدت إلى تعميق التبعية للغرب سواء من

الناحية الاقتصادية أو الثقافية. إذ أصبحت هذه الشعوب في حالة عجز مطلق وانتظار دائم للمعونات التي تأتيهم من الغرب سواء في شكل معونات اقتصاد وتكنولوجية. أو أفكار وقيم وثقافات مما أدى إلى انتشار الإحباط بين شعوب العالم الثالث ودفعهم إلى اليونسكو باعتبارها منبرا عالميا للثقافة حيث طالبوا بضرورة إرساء قوة جديدة وأسس لنظام عالمي جديد لضمان المحافظة على ثقافاتهم القومية من خلال التبادل المتكافئ بين ثقافاتهم، والثقافات الأخرى.

وفي إطار هذا السياق تبرز أهمية الإسهامات الفكرية والعلمية التي قدمها البروفيسور الأمريكي هربرت شيللر في مجال التبعية الإعلامية والثقافية. يرى شيللر أنه (إذا كان الاقتصاد العالمي المعاصر يسعى إلى تعزيز سيطرته من خلال تحالف رأس المال العالمي وتحطيم، الحواجز القومية وتوحيد السوق العالمية فإن القضية في المجال الثقافي تصبح كيفية توظيف الإعلام والثقافة في مجتمعات العالم، الثالث لخدمة هذه الأهداف أي ترسيخ تبعيتها الاقتصادية بوضع إمكانياتها الثقافية والإعلامية في خدمة مصالح رأس المال العالمي وأجهزته وتحويل العالم، إلى قرية اتصالية شديدة الترابط)[2]

ويوضح شيللر أفكاره حول الاستعمار الإعلامي فيقول (إنه جهد منظم وواع تقوم به الولايات المتحدة من خلال تنظيماتها الاقتصادية والعسكرية والإعلامية من أجل الحفاظ على تفوقها الاقتصادي والسياسي والعسكري). ويرى أن وسائل الإعلام هي امتداد للإمبراطورية الأمريكية التي بدأت تنتشر عالميا بعد الحرب العالمية الثانية حيث وجدت مجالا مفتوحا في الدول الحديثة الاستقلال في العالم الثالث. ويستشهد على السيطرة الثقافية الأمريكية بالبرامج التليفزيونية التي غزت بها أمريكا معظم، دول العالم ومنها بعض الدول الاشتراكية بحيث إنها جعلت الدول تأخذ موقف الدفاع عن هويتها الثقافية في مواجهة الغزو الثقافي الأمريكي.

وفي عام 1976 طور شيللر آراءه عن الاستعمار الثقافي والإعلامي حيث ركز على التكنولوجيا والشركات المتعددة الجنسية وندد بكل أشكال الغزو الثقافي الغربي مثل السياحة والتكنولوجيا الإعلامية وبرامج التدريب ومناهج التعليم الإعلامي.

ويشرح شيللر رؤيته في إطارها الجديد فيقول (لقد انشغل صناع القرار السياسي والمفكرون الغربيون بالبحث عن بدائل تضمن استمرار السيطرة الغربية وعلى وجه التحديد الأمريكية على الأوضاع الثقافية والاقتصادية الدولية فاستقر رأيهم على التكنولوجيا كبديل. وتتضمن هذه التكنولوجيا شبكات الكومبيوتر ونظم الأقمار الصناعية. وتقوم هذه الشبكات ببث كميات هائلة من الأخبار والمعلومات عبر دوائر عابرة للحدود القومية وأكثر من ذلك فإنها سوف تصبح في منأى عن الرقابة المحلية ولذلك فإن هذا التوسع في الاستخدام العالمي للمعلومات من ناحية البث الإلكتروني وشبكات بنوك المعلومات سوف يكون له آثاره الخطيرة على الثقافات القومية في الأعوام القادمة)[3] وهنا يتضح لنا كيف أن التكنولوجيا بشكل عام وتكنولوجيا الاتصال بشكل خاص لا تلعب دورا حيويا في السيطرة الثقافية فحسب ولكنها تعتبر بالفعل جزءا من هذه السيطرة.

ويولي شيللر عناية خاصة بالشركات المتعددة الجنسية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرها المركزي وتتميز بتعدد وتنوع استعاراتها وعالمية تحويلاتها وتعتمد على الأقمار الصناعية وأحدث الأجهزة الإلكترونية في تنفيذ سياساتها الإعلامية عبر القارات والدول. وترتبط فروعها في دول العالم الثالث بشبكة اتصالات شديدة التشابك والتعقيد وتصب في النهاية في دول المركز بالعواصم العالمية الكبرى. ومن أجل أن تتمكن دول العالم الثالث من اقتناء هذه الأجهزة الحديثة في مجال الاتصال عليها أن تضع نفسها في خدمة الشركات الخاصة أو المنظمات الحكومية ذات الصلة الوثيقة بالشركات المتعددة الجنسية.

ولا ينسى شيللر أن يمنح جزءا هاما من جهده لدراسة وتحليل الدور الذي تقوم به وكالات الإعلان الأمريكية وفروعها في العالم موضحا الأشكال العديدة للسيطرة الثقافية والإعلامية التي تمارسها الولايات المتحدة من خلال الإعلانات والأنشطة الملحقة بها مثل بحوث السوق والمستهلكين ومسوح الرأي العام والتي تنتشر عبر القارات الثلاث.[4]

ويتميز شيللر عن سائر كتاب التبعية الثقافية والإعلامية باهتمامه بالسياحة باعتبارها إحدى قنوات الاتصال الفعالة في مجال الغزو الثقافي، فيقول (دائما تكون نصيحة رجال المال والإدارة في دول المركز لزملائهم في

الأطراف بضرورة تشجيع السياحة، كمصدر مضمون للأرباح والعوائد غير المتوقعة) ويشير إلى أن السياحة تقوم بعدة أدوار لخدمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ككل فهي تحقق أرباحا كبيرة للشركات الاحتكارية التي تتمركز في دول المركز كما أنها تعزز وضع الطبقات المتوسطة في الأطراف وتساعد على خلق شرائح اجتماعية تستمد وجودها من الدور الطفيلي الذي يقوم به أفرادها، كوسطاء وتجار خدمات يجيدون فن المتاجرة بكل شيء من الطقس إلى الإنسان، إذ يحولون الآثار والعادات والتقاليد والفنون الشعبية والملابس والأطعمة إلى سلع قابلة للبيع والشراء.

ويدعو شيللر إلى سياسة الاعتماد على الذات بالنسبة للدول النامية وتشجيع التعاون الأفقي بين شعوب العالم الثالث ووضع سياسات وطنية للاتصال. وذلك للخروج من دائرة التبعية الثقافية الإعلامية، لأنه بدون فرض السيطرة الوطنية على الأوضاع الثقافية والإعلامية في دول العالم الثالث فإن الثقافة الوطنية لن تتمكن من النمو والازدهار(5).

ويرى نورد نسترنج وفاريس أن التحرر الثقافي لدول العالم الثالث سيتحقق بسبب وجود تناقضات بنائية في هياكل السيطرة الأجنبية سوف تؤدي في النهاية إلى انهيارها لأسباب خاصة بها من ناحية، ولأسباب تتعلق باستمرار المقاومة من جانب الشعوب المقهورة ثقافيا من ناحية أخرى. إذ إنها سوف تكتسب من خلال اتصالاتها وممارساتها اليومية خبرات ومهارات سوف تساعدها في النهاية على التغلب على الاستقطاب الأيديولوجي والثقافي والتعبير عن نفسها بأساليب بديلة تعكس انتماءها الأصيل لتراثها الثقافي الخاص بها.(6)

3- نقد مدرسة التبعية:

لقد اتضح لنا مما سبق عرضه من كتابات وتوجهات مدرسة التبعية سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي أو في المجال الثقافي والإعلامي أنه لا توجد نظرية واحدة عن التبعية. وإنما توجد بعض المداخل والتحليلات التي تشكل في مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه (مدرسة التبعية). ولقد اتفق كتاب التبعية على مجموعة من الحقائق الجوهرية تتناول تحليل ظاهرة التخلف والتنمية في إطار تاريخي ومن وجهة نظر مختلف العلوم الاجتماعية

مع التركيز على السمة السياسية الاجتماعية للعلاقات الاقتصادية.

وقد أجمع كتاب التبعية على حقيقة محورية مؤداها: أن تخلف العالم الثالث أو تبعيته بمعنى أدق للعالم الرأسمالي المتقدم إنما يرجع إلى خضوعه للسيطرة الاستعمارية التي استمرت عدة قرون. وقد تشكلت الأنظمة السياسية والأوضاع الاجتماعية الثقافية في دول العالم الثالث من خلال وضعها كمجتمعات تابعة داخل النسق العالمي. وكذلك حاول كتاب التبعية إرجاع أسباب هذا التخلف إلى عوامل خارجية أكثر من تركيزهم على العوامل الداخلية. وقد يرجع إسرافهم في التركيز على العوامل الخارجية إلى محاولتهم الرد على النظريات الليبرالية حول التخلف والتنمية، والتي حاولت تفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث بإرجاعها إلى أسباب عنصرية (تخلف الوعي والقدرات العقلية المحدودة لدى شعوب العالم الثالث) أو أسباب طبيعية وجغرافية (المناخ الاستوائي وقلة الموارد الطبيعية) أو غياب الشروط اللازمة للتنمية.

والخلاصة أن هذه النظريات قد عمدت إلى تجاهل عاملين أساسيين قي تحليلها لظاهرة التخلف. أولهما العنصر التاريخي. وثانيهما عنصر التفاعل والتأثير المتبادل بين الظاهرة الاستعمارية والواقع الاجتماعي التقليدي الخاص في مجتمعات العالم الثالث. ولذلك جاءت تفسيراتهم لا تاريخية، كما تتسم بالثبات والسكون. واكتفت هذه النظريات بتوصيف ظاهرة التخلف دون محاولة التوصل إلى شرح أسبابها الحقيقية. ففي مقابل الاتجاهات النظرية السابقة ظهرت مدرسة التبعية لمواجهة القصور والعجز في تفسير أسباب التخلف الحقيقية التي تعاني منها شعوب العالم الثالث. ومن هنا يأتي الإسهام الإيجابي لهذه المدرسة في كونها أكدت أن التنمية والتخلف هما بناءان جزئيان من نظام عالمي واحد بالإضافة إلى تركيزها على العامل التاريخي ومحاولة إبراز العلاقة بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية ودورها في خلق ظاهرة التخلف.

ورغم الإسهام الذي قدمته مدرسة التبعية في تشخيص ورصد الأسباب الحقيقية لظاهرة التخلف في العالم الثالث، فإن هناك بعض التحفظات الهامة على مقولات مدرسة التبعية يمكن تلخيصها على النحو التالي:-

(١) من خلال دراسة وتحليل الفترة الطويلة المؤلمة في توسع الرأسمالية

العالمية، تلك الفترة التي تم خلالها غزو مجتمعات ما قبل الرأسمالية وإحداث الخراب بها من جانب الاستعمار الأوروبي، كما أسلفنا، نلاحظ أن مدرسة التبعية عرضت هذه المرحلة من التخلف الراكد في العالم الثالث، وكأنها مرحلة ثابتة على أساس أن العلاقات الاقتصادية بين المركز والتوابع علاقة متحجرة يتحكم فيها المركز بشكل مطلق دون رد فعل من جانب التوابع، ولا تحوي أية تناقضات داخلية. أي باختصار تلغى أو تتجاهل مقولات التبعية ردود الفعل الوطنية وإسهامات حركة التحرر الوطني في العالم الثالث في مواجهة مشاريع السيطرة الاستعمارية. ولذلك فإن تفسير التبعية لا يجب أن يقتصر على العوامل العالمية وحدها بل يجب أن نضع في اعتبارنا العوامل المحلية الخاصة بدول العالم الثالث. مما يستلزم ضرورة التعرف على طبيعة البناءات الاجتماعية داخل العالم الثالث وعلى القوى الاجتماعية التي تحملت عبء النضال الوطني في مرحلة التحرر الوطني، والقوى التي تحملت أعباء التنمية في مرحلة ما بعد الاستقلال وتلك التي تستفيد من عوائدها. وذلك لأن الاحتكار العالمي وحده لا يفسر لنا ظاهرة التبعية بمفهومها الشامل (الاقتصادي-الاجتماعي-الثقافي) إلا إذا حاولنا التعرف على آثاره على دول العالم الثالث وردود أفعالها إزاءه.

(2) هناك محاولات من جانب بعض التيارات الليبرالية في الغرب والعالم الثالث للتشكيك في مدى جدوى اصطلاح التبعية رغم شيوع استخدامه في تفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث. ويتزعم هذا الاتجاه المفكر الاقتصادي الهندي سانجي لال الذي يرى أن كتابات التبعية فشلت في توصيف الاقتصاديات التابعة وفشلت في توضيح تأثير هذه السمات على مسيرة التنمية ونماذجها في الدول النامية. وأوضح أن الصفات المنسوبة إلى التخلف في البلدان التابعة لا تقتصر على هذه الاقتصاديات. وإنما هي موجودة أيضا في البلدان غير التابعة. ولهذا السبب فإن تحليلات مدرسة التبعية لا تشير إلى العلاقات السببية بين هذه الخصائص وظاهرة التخلف ذاتها. ويرى لال أن كل ما أسفرت عنه جهود مدرسة التبعية هو الخروج بمجموعة من المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لا تساعدنا على تفسير ظاهرة التخلف أو بمعنى أدق لم تقدم تفسيرا بديلا يستطيع الصمود أمام النظريات الأخرى الخاصة بالتخلف والتنمية. وقد

حاول المفكر الاقتصادي المصري إبراهيم ا سعد الدين الرد على انتقادات المفكر الهندي سانجاي لال. ويمكن تخليص هذا الرد في نقطتين رئيسيتين:

أولاهما: أن لال قد نجح في أن يبرز التشابه بين الصفات التي حددها كتاب التبعية في الاقتصاديات التابعة، وتلك التي تتسم بها بعض الاقتصاديات في الدول المتقدمة، سواء الرأسمالية أو الاشتراكية ولكن لال تجاهل اختلاف السياق الذي تتحرك بداخله هذه الخصائص. إذ إنه من الضروري أن نتذكر أن الآثار الكلية لهذه الصفات المتكررة في الاقتصاديات التابعة وغير التابعة تؤدي، من خلال تفاعلها مع ظروف العالم الثالث وسياقاته التاريخية والاجتماعية الخاصة، إلى ما يطلق عليه حالة التبعية. ومن المسلم به أن وجود صفات مشتركة في ظاهرتين أو أكثر لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج متماثلة لاختلاف السياق الزمني المكاني والموضوعي.

ثانيتهما: أن ملاحظة لال حول تأثير الدول الرأسمالية بعضها على البعض الأخر في مجالات الثقافة والتعليم والسياسة لا تحوي شبهة التبعية أو السيطرة ولذلك فإن نفس المعيار يجب تطبيقه على العلاقات بين الدول الرأسمالية والدول النامية. والواقع أن الخلاف هنا خلاف كيفي. ذلك أن الاعتماد المتبادل هو السمة الأساسية للعلاقات بين دول المركز، وإن لم يكن متماثلا في جميع الحالات مثل (تبعية وسائل الأعلام الكندية للولايات المتحدة)، لكن السيطرة والتأثير على التيارات الداخلية من خلال العلاقات الخارجية هي السمة المميزة للعلاقات بين دول المركز والتخوم مع إمكانية مقاومة هذه السيطرة والحد منها نتيجة للسياسات الوطنية لدى دول العالم الثالث. وهنا يؤكد الدكتور إبراهيم سعد الدين ما سبق أن طرحه كتاب مدرسة التبعية من أن التبعية هي نتاج عمليات تاريخية تمت في الدول النامية وأنتجت مجموعة من السمات التي تميز ظاهرة التخلف، مثل الركود في القطاع الزراعي التقليدي والاعتماد على تصدير سلعة واحدة وضعف التصنيع أو غيابه وغرس قيم حضارية أجنبية وأسلوب حياة أجنبي، وخصوصا بين الصفوة من أبناء العالم الثالث. ولا شك أن كل هذه العوامل تجعل دول الهوامش في وضع ضعيف، بل وتابع نتيجة لهذه الضغوط الخارجية المستمرة.

الهوامش

1-A-Armand Mattleart: Mass Media, Ideologies and the revolutionary movement. Harvester, Sussex. 1980-pp 178-189.

B-Armand Mattleart: Multinational corporation, and the control of Culture-harvester, sussex 1979. pp 1470235.

(2) انظر أعمال هربرت شيللر وخصوصا:

Schiller: Communication and Cultural domination Opcit pp5-23.

3- Ibid: pp 46- 68

4- Schiller: Advertising and internaional communication in instant researdhon peace and violence 4-1976. Tampere institute pp175-180.

Schiller, Communication and cultural domination. Op cit-pp68-98.

6-Nordenstreng, Opcit pp 233-238.

3 المظاهر

أ-التبعية التكنولوجية:

يقصد بالتبعية التكنولوجية في مجال الاتصال الاعتماد الجزئي أو الكلي على المجتمعات الأجنبية في كل ما يتعلق بالبنى الأساسية للاتصال. أي المرافق والمعدات وتسهيلات الإنتاج والتوزيع التي يحتاجها النشاط الاتصال في مختلف مراحله سواء جمع المعلومات أو إعدادها أو نشرها وتوزيعها. وتتضمن مرحلة جمع البيانات وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية ووكالات الأنباء وشبكات التلكس وشبكات الكوابل.

أما مرحلة إعداد المعلومات فهي تستلزم ضرورة توفير أجهزة الطباعة وأدواتها وآلات الجمع الإلكتروني وآلات التصوير وبنوك المعلومات والحاسبات الإلكترونية، وإذا كان هناك عرف شائع يعمد إلى تقسيم بنى وسائل الاتصال إلى قسمين رئيسيين: أولها يتضمن وسائل إنتاج الأفكار والمعلومات والجوانب الترفيهية. ويقتصر ثانيهما على وسائل التوزيع والبث فإن هذا لا يعني الفصل بين هذين القسمين، بل إن التداخل بينهما والسيطرة الموحدة عليهما تزداد في الوقت الراهن أكثر مما كانت عليه في الماضي. ولكن المقصود من

هذا التقسيم هو التأكيد على نقطة هامة تتعلق بالاتجاه السائد لدى غالبية الدول النامية وهو تفضيلها للتوزيع على حساب الإنتاج. إذ إنها تعتمد على الاستثمارات الأجنبية لإقامة البنى الأساسية للاتصال كما أنها تعتمد على المؤسسات الأجنبية في عملية جمع الأنباء واستيراد البرامج الترفيهية.

والخلاصة أنها تعتمد على مصادر للإنتاج الإعلامي والاتصالي لا سلطان لها عليها.

والحقيقة أن هناك حاجة متنامية لدى دول العالم الثالث لتطوير مرافق الاتصال، وخصوصا مرافق الصحافة والإذاعة والتليفزيون وبرامج التدريب ومختلف بنود المعدات الاتصالية الأخرى. غير أنه حتى مع افتراض توافر الجو السياسي والاجتماعي الأمثل ووجود سياسات اتصالية واضحة المعالم فإن الواقع المجتمعي الشامل وخصوصا الجوانب الاقتصادية في غالبية دول العالم الثالث يقول لنا انه لا يوجد بلد نام واحد يمتلك الأموال اللازمة لتنمية وسائل الاتصال الوطنية. وهنا تبرز المشكلة التي تواجه اغلب الدول النامية وهي مشكلة اختيار المعدات الاتصالية وإنتاجها. والمعروف أن إنتاج معدات الاتصال يستلزم رؤوس أموال باهظة كما أنها سلع عالية التخصص. ولذلك يتركز إنتاجها في عدد ضئيل من الدول الصناعية المتقدمة وهي ألمانيا الغربية وفرنسا واليابان وهولندا وإيطاليا وأسبانيا والولايات المتحدة. ومن بين البلاد الاشتراكية تحتل تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتي مكان الصدارة في هذا المجال. وهناك أيضا بعض الدول النامية مثل الجزائر والهند والبرازيل وكوريا الشمالية والمكسيك والفليبين وسنغافورة دخلت في المجال نفسه، وقد بدأت بعض هذه الدول بمفردها مثل الهند الجزائر وكوريا الشمالية، بينما اشتركت الدول الأخرى وهي المكسيك والبرازيل وسنغافورة مع شركات أجنبية في إنتاج أو تجميع أجهزة ومعدات الاتصال.

ولا تقتصر الحاجة إلى تطوير البنى الأساسية على وسائل الإعلام بمعناها التقليدي فحسب. وإنما تنطبق على قطاعات أخرى للاتصال مثل المعالجة الآلية للبيانات ومعالجة المعلومات عن بعد وبنوك المعلومات خصوصا وأن المستحدثات التكنولوجية في مجال الاتصال أوجدت استخدامات متعددة للمعدات الاتصالية. مما ترتب عليها أن نفس المعدات يمكن أن تستخدم

في الصحف والإذاعة والتليفزيون والمؤرقات الكاتبة ومعالجة المعلومات عن بعد والتليفون.

كما أن تكنولوجية الإرسال تتجه إلى الاستعانة بالتوابع الصناعية بصورة متزايدة ولأغراض شديدة التباين.

هذا وقد طرأت في السنوات الأخيرة تطورات هائلة في مجال جمع وتحرير وإرسال الأنباء. إذ أصبح من الممكن كتابة وتصحيح وتحرير الأخبار لتكون معدة للنقل التلقائي المباشر. كما تستخدم النظم الإلكترونية لتخزين واسترجاع وتحرير ونقل الأنباء. وقد ازدادت بصورة ملحوظة طاقة ومدى وسرعة ونوعية نقل الأنباء والرسائل والصور سلكيا ولاسلكيا. كما أصبح من الميسور إرسال الأخبار والتقارير الصوتية والمرئية في وقت واحد معا عن طريق التوابع الصناعية المختلفة إلى محطات أرضية في جميع أنحاء العالم تستطيع بدورها بث الرسائل في نفسر اللحظة بواسطة نظم أرضية إلى المكاتب الرئيسية لوكالات الأنباء والصحف ومحطات الإذاعة.

أما بنوك المعلومات التي تختزن مجموعات هائلة من الحقائق التي يسهل تصحيحهما واستكمالها وتنسيقها وتنظيمها والحصول عليها في التو واللحظة فقد أصبحت من الأمور التي لا يمكن الاستغناء عنها في الأنشطة الإعلامية الواسعة النطاق، مثل وكالات الأنباء والصحف الكبرى. ويلاحظ أن معالجة المعلومات أصبحت في الآونة الأخيرة جزءا لا يتجزأ من نظم الاتصالات، حيث بدأت الجلسات الإلكترونية تلعب دورا رئيسيا في هذا الصدد.

كما أدى التطبيق المباشر للمعالجة الآلية للمعلومات على نظام الإعلام إلى قفزة كيفية في عمل وكالات الأنباء والصحف والإذاعات سواء في عمليات جمع الأنباء والمعلومات، أو معالجتها واستخدامها وتخزينها. كذلك لا بد أن نشير إلى التقدم التكنولوجي الهائل الذي أحرزته الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة في نظم الاستثمار عن بعد خلال السنوات الأخيرة. مما أسفر عن تطبيقات جديدة ومتعددة تشير إلى إمكانية الحصول على كم هائل من المعلومات الأساسية عن مختلف دول وشعوب العالم النامي. وهنا تبرز أخطر المشكلات التي تتعلق بالسيادة الوطنية للدول التي يجري مسحها بواسطة تلك الأساليب التكنولوجية المتقدمة حيث يمكن استخدام

هذه المقومات ضد مصالح تلك الدول وشعوبها. خصوصا وأن الدول النامية تعتمد في الوقت الحالي اعتمادا يكاد يكون تاما على الدول الصناعية المتقدمة التي تحتكر كل هذه الابتكارات التكنولوجية المتقدمة. كما تفتقر الدول النامية إلى الموارد التي تمكنها من تقييم واستخدام هذه المصادر الهائلة من المعلومات. وغني عن القول أن تلك الدوائر الاتصالية الخاصة بالبيانات أو ما يطلق عليه شبكات مرافق المعلومات تحتكر ملكيتها واستخدامها وتوزيعها مجموعة صغيرة من الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة. وهي على وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وفرنسا وسويسرا واليابان والمملكة المتحدة والسويد. ورغم الإسهامات الضخمة التي قدمتها هذه الإنجازات التكنولوجية لعلوم الاتصال سواء في جمع المعلومات والأنباء أو معالجتها ونشرها وتوزيعها فإنه سوف يكون من قصر النظر أن ننظر إلى هذه التغيرات باعتبارها مجرد تغييرات تكنولوجية. فكما تؤثر السياسة والاقتصاد على الاختبارات التكنولوجية كذلك نجد أن للتكنولوجيا نتائج سياسية واقتصادية ولا ينسى الأكاديميون المتخصصون في علوم الاتصال تحذيرنا من الوجه الآخر غير المبهر للتكنولوجية في مجال الاتصال. إذ يؤكدون على ضرورة التنمية إلى أن هذه الابتكارات التكنولوجية بكل ما تحمله من إمكانات واسعة جديدة فإنه لا بد من أن ندرك أنها ليست معجزات خارجة ولكنها أدوات لا يمكن استخدامها بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي أفرزها. فكثيرا ما تكون التجديدات التكنولوجية ذات آثار سلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي كما أنها قد تحرف اتجاهات وأولويات مشروعات التنمية الشاملة في الدول النامية. خصوصا وإن التحكم في إنتاج واستخدام هذه الشبكات لمعالجة المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية يتركز بصفة أساسية حاليا في أيدي الدول الصناعية التي سبق ذكرها، وكذلك في أيدي بعض الشركات المتعددة الجنسية. ومن المؤسف أن معظم دول العالم الثالث تبدي انبهارا ملحوظا بالوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال الاتصال والإعلام وتعتقد أن اقتناءها لهذه الوسائل سوف يمكنها من القضاء على السلبيات التي تعاني منها وسائل الإعلام القومية. ولا تدرك حكومات هذه الدول أو ربما تدرك وتتجاهل أن هذه الوسائل تهدف إلى نقل القيم

والأفكار وأساليب الحياة المصاحبة لها، التي يتم فرضها على مجتمعات العالم الثالث ذات الخلفية الحضارية والاجتماعية التي تتناقض كليا مع هذه الأفكار والمفاهيم. وعموما فإن التكنولوجيا الحديثة لا تعتبر أمرا حتميا بالنسبة للمجتمعات التي لا تزال تملك هامشا للاختيار خصوصا وأن إدراك النتائج الاجتماعية التي تترتب على اختيار أنواع متقدمة من التكنولوجيا يضاعف من الأهمية الاجتماعية للقرار الذي يتخذ بشأن استيراد هذه التكنولوجيا. وهنا تبرز أهمية التريث في اقتباس واستيراد نماذج التكنولوجيا المتقدمة من الغرب وخصوصا في مجال الاتصال مثل ماليزيا التي استخدمت التليفزيون الملون رأسا قبل المرور-بالتليفزيون العادي، ولا يرجع السبب إلى صانعي القرار في ماليزيا ولكنه يرجع إلى سوق الاحتكارات الرأسمالية في الولايات المتحدة حيث توقفت المصانع عن إنتاج أجهزة التليفزيون غير الملون منذ الخمسينات فأصبحت ماليزيا مضطرة إلى استيراد التليفزيون الملون حتى ولو لم يكن ذلك قادرا على تلبية احتياجاتها طالما هو ملائم لاحتياجات السوق الرأسمالية.

وهنا يكون الحذر والتريث واجبين قبل اتخاذ القرار الخاص باستيراد التكنولوجيا المتقدمة من دول الغرب.

والواقع أنه بالنسبة للدول النامية هناك أقلية من هذه الدول التي تراعي توفير هذا الشرط، وهو مدى ملاءمة التكنولوجيا الحديثة للسياق الاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمعات النامية. وليس هناك حل سوى الإدراك العميق لطبيعة الجذور الاجتماعية للتكنولوجيا. وكلما كان البناء الاجتماعي متعدد الملامح والقسمات من الناحية الطبقية، كلما اتضحت الصورة من ناحية الفئات الاجتماعية المستفيدة حقا باستخدام التكنولوجيا المتقدمة. أو كلما اتضح لمصلحة من تستخدم هذه التكنولوجيا إذا بدأنا بالاعتراف بأن التكنولوجيا والعمليات المترتبة عليها تتبع أساسا من احتياجات الطبقات المسيطرة في دول المركز فإن ذلك يعني أن دول الأطراف الضعيفة الفقيرة لا توضع احتياجاتها في الاعتبار سواء من جانب منتجي أو مصدري التكنولوجيا-لقد لاحظ حميد مولانا أن 98 ٪ من الأبحاث العلمية والتكنولوجيا قد يتم إجراؤها في الوقت الحالي في الدول الصناعية المتقدمة وعن المشكلات التي تهم هذه الدول. و ١ ٪ فقط من هذه الأبحاث

يجري عن المشكلات الخاصة بالدول النامية.

وقد أشارت مجلة نيويورك تايمز إلى أن الولايات المتحدة لا تملك فائضا من الإمكانيات المالية أو الفنية لمساعدة الدول النامية من أجل إجراء بحوث علمية لصالح هذه الدول. هذا وقد حصرت لجنة ماكبرايد الآثار الضارة المترتبة على نقل التكنولوجيا الغربية إلى الدول النامية فيا يلي:-

1- أن تصدير التكنولوجيا الغربية التي تعكس الظروف والممارسات الاقتصادية والاجتماعية لجزء واحد من أجزاء العالم فحسب، يوحي بتجاهل واقع واحتياجات شعوب العالم الثالث التي تستورد هذه التكنولوجيا وتعتمد عليها وتعتمد على كثافة رأس المال أكثر من اعتمادها على كثافة العمل والإنتاج.

2- تخلق تبعية لرأس المال الأجنبي ولمصادر الإنتاج الأجنبية وللأوراق والتوقعات الأجنبية.

3- تشرف على تصدير التكنولوجيا وتوزيعها الشركات المتعددة الجنسية التي تواصل سيطرتها على الدول النامية من خلال هذه التكنولوجيا .

4- لا يستفيد من التكنولوجيا الغربية سوى جماعات النخبة وخصوصا في الصحف والتليفزيون والإذاعة أكثر مما يفيد القطاعات الشعبية العريضة.

5- لم يسهم نقل التكنولوجيا في استفاء الذاتي أو في تدعيم التعاون بين الدول النامية.

6- تساعد التكنولوجيا الغربية على هجرة السكان من الريف إلى المدن في دول العالم الثالث.

ب-التبعية الثقافية:

تعد وسائل الاتصال أدوات ثقافية، فهي تشكل الوسيلة الأساسية في الحصول على الثقافة وجميع أشكال الإبداع بالنسبة للقطاعات الواسعة من الشعوب. وعلى الرغم من أن قدرا هائلا من التعبير الثقافي لا يزال يحتفظ بأشكاله التقليدية المباشرة فإن وسائل الأعلام الجماهيرية في العصر الراهن توفر الزاد الثقافي وتشكل الخبرة الثقافية للملايين من

البشر. ولذلك يمكن القول إن المسؤولية الملقاة على عاتق وسائل الإعلام الجماهيرية مسئولية هائلة، ذلك أنها لا تقوم بدور توصيل ونشر الثقافة فحسب، بل تؤثر بشكل أساسي في انتقاء محتواها أو ابتداعه. وإذا كانت الثقافة لا تتطور بانغلاقها على نفسها داخل حدودها المحلية وإنما تتطور بالتبادل الحر مع الثقافات الأخرى فإن التبادل الحر لا بد أن يتم بصورة تؤكد المساواة والاحترام المبادل. ولما كانت الخريطة العالمية الراهنة للإعلام تشير إلى اتساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة في الشمال واحتكارها لوسائل الاتصال الحديثة وبين غالبية الدول النامية في الجنوب وافتقارها للحد الأدنى من الوسائل الإعلامية المتطورة، فلا شك أن هذه الصورة غير العادلة لها نتائجها السلبية على الثقافة والأوضاع الثقافية في كل من دول المركز والهوامش.

والواقع أن المخاطر الإعلامية المترتبة على هذا التفاوت الملحوظ بين الشمال والجنوب لا تقتصر على المجالات الإعلامية فحسب، بل تحمل آثارا أكثر خطورة تتمثل في السيطرة الثقافية التي تتخذ شكل الاعتماد (من جانب الدول النامية) على النماذج المستوردة التي تعكس القيم وأساليب الحياة الأجنبية مما يهدد الذاتية الثقافية لشعوب العالم الثالث رغم أنها ورثة ثقافات اقدم عهدا واكثر ثراء.

وإذا تتبعنا آثار هذا التفاوت واختلال التوازن الإعلامي على المجالات الثقافية، لوجدنا أن الدراسة التي أجراها اليونسكو عن التداول الدولي للبرامج التليفزيونية-وقد نشرت عام 1974- تشير إلى أن غالبية الدول النامية التي توجد بها محطات تليفزيونية تستورد ما لا يقل عن نصف البرامج التي تعرضها، وأن 75 ٪ من جملة الواردات العالمية من البرامج التليفزيونية تأتي من الولايات المتحدة، وأن الدول التي تحتكر تصدير المواد التليفزيونية هي على التوالي الولايات المتحدة ثم بريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية. ويلاحظ أن الدول الثلاث الأولى تحتكر أيضا مصادر الأنباء الدولية. إذ يوجد بها مقر وكالات الأنباء الغربية التي تتحكم ا في حركة الإعلام الدولي.

ويلاحظ أن المواد التليفزيونية تتدفق في اتجاه واحد من الدول المتقدمة السابق ذكرها إلى الدول النامية. ويقوم الاتحاد السوفيتي بتصدير جزء

محدود من برامجه تتوجه أغلبها إلى الدول الاشتراكية الأخرى. وإذا كانت دول العالم الثالث تستورد نسبة عالية من برامجها الثقافية والترفيهية من الدول الغربية فإن التدفق في الاتجاه العكسي يكاد يكون معدوما. فالولايات المتحدة مثلا لا تستورد أية أفلام أو مسلسلات باستثناء 2 ٪ من المواد التعليمية. وكذلك الأمر بالنسبة لكل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان. إلا أن المشكلة لا يمكن طرحها بعبارات كمية فقط. فالدول الصناعية المتقدمة تحصل من الدول النامية على خير ما عندها من عناصر الثقافة خصوصا الموسيقى والرقص، بينا تحصل الدول النامية على ما يمكن وصفه بأي معيار موضوعي بأنه من أسوأ ما ينتج في الدول الغربية. ولا بد أن يؤدي هذا التبادل غير المتكافئ (في الكم والكيف) إلى إلحاق أضرار فادحة بالثقافات القومية لدول العالم الثالث. والقانون الأساسي الذي يحكم عملية التبادل الثقافي غير المتكافئ هو القانون التجاري الذي يعامل الثقافة كسلعة. وتقوم الشركات المتعددة الجنسية بالدور الرئيسي في نقل المنتجات الثقافية والكتب والأفلام والمواد التعليمية وتحرص من خلال ذلك على فرض الأذواق الاجتماعية الثقافية الأجنبية على شعوب العالم مستهدفة خلق نمط ثقافي عالمي واحد من حيث الذوق والأسلوب والمضمون. ومع ذلك فإن الشركات المتعددة الجنسية لا يمكن أن تتحمل المسئولية بمفردها في مجال الغزو الثقافي، إذ إنه ليس بوسعها أن تمارس نفوذها ما لم تكن الصفوة السياسية والثقافية في الدول النامية على استعداد لمعاونتها واقتسام الفوائد معها. على أن تدفق الثقافات الأجنبية داخل دول العالم الثالث لا يؤدي فحسب إلى إعاقة نمو الثقافة الوطنية بسبب انتشار-الأنماط الدولية الموحدة للثقافة بل كثيرا ما يضع المثقفين والمبدعين الوطنين في منافسة غير عادلة مع المنتجات الثقافية الأخرى.

وهناك قضية رئيسية في مجال الاتصال وهي اختيار اللغات واستخدامها. فالمعروف أن الفترة الاستعمارية قد فرضت على شعوب العالم الثالث استخدام لغات الدول الاستعمارية السابقة. ولا يزال هذا الوضع سائدا رغم حصول معظم دول العالم الثالث على استقلالها السياسي مما ترتب عليه انعزال مجموعات كبيرة من السكان لغويا بعضها عن البعض الأخر، فضلا عن الاغتراب الثقافي الذي انتشر بسبب اعتماد وسائل الإعلام في

الدول النامية على اللغات الأجنبية وتجاهلها اللغات الوطنية. والواقع أنه ما لم تستخدم وسائل الإعلام اللغات القومية الرئيسية في العالم الثالث فإنه لا يمكن قيام نظم اتصال فعالة على المستوى القومي. كذلك يؤدي استبعاد اللغات المحلية إلى حرمان الغالبية العظمى من الجماهير من حقها في المشاركة في الشؤون القومية ثقافيا وسياسيا واجتماعيا، مما لا يؤثر فقط على الثقافة القومية بل يؤثر أيضا على التماسك الاجتماعي والحيوية السياسية.

وهناك بعض المخاوف من أن يؤدي حرص شعوب العالم الثالث على حماية ثقافاتها القومية إلى الانغلاق الثقافي، أو ما يسمى بالسوفيتية الثقافية وقد حذر من ذلك البروفيسور باسكالي نائب مدير عام اليونسكو وهو فنزولي الجنسية إذ قال (إن الثقافة القومية ليست مجموعة أحجار أثرية أو أبطال أو قيم فلكلورية يتم عرضها على السائحين ولكن الثقافة القومية هي خلاصة الميراث الروحي للشخصية القومية فهي تضم كل القيم الرمزية والمجسدة التي تتميز بها هذه الشخصية. فالثقافة القومية بمعناها التحرري هي ضد السوفيتية بشكل مطلق ولا تقف عند نهاية محددة تغلق الطريق أمام المنتمين إليها. وإلا فإنها سوف تشكل تهديدا لحرياتهم وتطورهم الإنساني.

جـ- التبعية الإعلامية

(التدفق الإعلامي ذو الاتجاه الواحد)

لقد قيل بأنه لا يحق لدولة أن تدعي أنها مستقلة إذا كانت وسائلها الإعلامية تحت سيطرة أجنبية. إذ ظهر بوضوح أنه لا يمكن أن يقوم استقلال حقيقي وشامل، دون وجود وسائل اتصال وطنية مستقلة تكون قادرة على حماية هذا الاستقلال وتعزيزه. وتشير الخريطة الإعلامية الراهنة للعالم إلى أن التفاوت في السلطة والثراء بين شمال العالم وجنوبه كان له انعكاساته السلبية المباشرة على البنى الإعلامية والتدفق الإعلامي مما أدى إلى خلق أشكال متباينة من عدم المساواة والاختلال والتفاوت الإعلامي. كما ازداد اتساع الفجوة بين من يملكون المعلومات ووسائل نشرها وتوزيعها وبين من يفتقرون إليها وكذلك تأكد الاختلال بين من يبثون المعلومات وبين من

يتلقونها. وعلى الرغم من النمو الهائل الذي شهدته وسائل الاتصال في السنوات الأخيرة على النطاق العالمي فإن أوجه التفاوت والتباين تمثل سمة رئيسية للخريطة العالمية للإعلام. وإذا كانت أسباب هذا التفاوت ترجع إلى فترة السيطرة الاستعمارية التي مارستها الدول الغربية ضد شعوب العالم الثالث فإن التدفق الحر للأنباء الذي أرست مبادئه الولايات المتحدة بعد كسرها للاحتكار الأوروبي للإعلام في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية أضاف سببا جديدا للاختلال في التدفق الإعلامي بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث. مما ساعد علي ترسيخ الصور العديدة للتبعية الإعلامية والثقافية. ولا يقتصر هذا الاختلال في التدفق الإعلامي على النطاق الدولي فحسب. بل يمتد ليشمل النطاقات القومية على المستوى الجغرافي (في المدن والريف) وعلى المستوى الاجتماعي والسياسي (الأغنياء والفقراء-الحكام والمحكومين) وعلى المستوى الحضاري والثقافي (الأغلبية والأقلية العرقية واللغوية).

ولقد أدى تطبيق مبدأ التدفق الحر إلى ظهور ما يسمى بالتدفق في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل، أي التدفق الذي يتخذ شكلا رأسيا. ويتجه هذا التدفق سواء كان في شكل معلومات أو أخبار أو برامج إعلامية أو منتجات ثقافية في معظمه من الدول المتقدمة التي تملك الإمكانيات التكنولوجية إلى الدول الفقيرة التي تشكل غالبية العالم الثالث. ويشكل هذا التدفق ذي الاتجاه الواحد الرأسي ضررا بالغا على الحقوق القومية للشعوب النامية، سواء في مجال الثقافة أو في مجال الإعلام.

فمن المسلم به أن مبدأ التدفق الحر قد أسيء استخدامه من جانب الدول الصناعية المتقدمة، إذ كثيرا ما استخدمته هذه الدول كأداة اقتصادية وأيديولوجية للسيطرة على شعوب الدول النامية. فقد حاولت بعض الحكومات الغربية بالتعاون مع الشركات المتعددة الجنسية اتخاذ مبدأ التدفق الحر كمظلة للتدخل في شئون معظم دول العالم الثالث، سعيا لانتهاك سيادتها القومية وضرب سياساتها الإنمائية وتخريب ثقافاتها القومية.[1] وقد ترتب على سيادة نظرية التدفق الحر للأنباء مجموعة من النتائج السلبية بالنسبة لدول العالم الثالث يمكننا أن نجملها على النحو التالي.

1- قصور التغطية الإعلامية لأحداث العالم الثالث:

لا تقتصر مظاهر الاختلال الإعلامي بين العالم الصناعي المتقدم والعالم النامي على الجوانب الكمية في مجال التدفق الإعلامي فحسب بل تتضمن أيضا نوعية الرسائل الإعلامية. فالأمر لا يقتصر على عدم كفاية التغطية الإعلامية للعالم الثالث في وسائل الإعلام الغربية والعالمية. بل هناك تشويه وتحريف للأحداث التي تقع في العالم الثالث. وهناك تركيز متعمد على الجوانب السلبية مثل الأزمات والانقلابات والحوادث المؤسفة التي تقع في دول العالم الثالث. كما أن هناك تجاهلا شبه متعمد لشتى النواحي الإيجابية والتطورات البناءة التي تقع في العالم الثالث، فضلا عن العوامل التاريخية والروابط الاقتصادية التي لا تزال قائمة بين الدول النامية والدول الاستعمارية السابقة. وقد أسهمت تلك العوامل في خلق أنماط للتدفق الإعلامي تتسم بقدر كبير من المحدودية وضيق الأفق. فمثلا لا تهتم الصحافة البريطانية بما يدور في المستعمرات الفرنسية السابقة في العالم الثالث (تشاد، مدغشقر) بنفس القدر من الاهتمام الذي توليه لمستعمراتها السابقة مثل الهند، وكينيا، وزيمبابوي. وكذلك الصحافة الفرنسية تركز على ما يدور في مناطق النفوذ الفرنسي السابقة أكثر من سائر الأحداث التي تقع في العالم الثالث. وقد خلقت هذه الأنماط من الاهتمام الإعلامي المحدود أنماطا مماثلة، فيما يتعلق بالاهتمامات الإعلامية بين بعض الدول النامية وبعضها الآخر. فوسائل الإعلام في كينيا تبدي اهتماما بتنزانيا أكثر من اهتمامها بزائير. وتبدي النيجر اهتماما بجاراتها الناطقة بالفرنسية اكثر من اهتمامها بنيجيريا. ومن هنا يتضح لنا مدى صحة ما ذهبت إليه لجنة مكبرايد في تأكيدها أن وسائل الإعلام المتقدمة والنامية لا تعالج الأنباء في ضوء أهميتها الذاتية، بل تعالجها في ضوء علاقات السيطرة والتبعية سواء التاريخية أو الآنية. [2]

2- تحريف المضامين الإعلامية:

على الرغم الإجماع الذي يسود الدوائر الدولية والأكاديمية المهتمة بالإعلام والاتصال حول السلبيات الناتجة عن التدفق الإعلامي الأحادي الجانب، فإن هناك حرصا على التأكيد على أن عدم التوازن ينبغي أن يفهم

ليس من النواحي التقنية أو من ناحية الموارد الاتصالية فحسب بل يجب أن يفهم أولا من ناحية المضمون الذي يعكسه هذا الاختلال. ويرى هؤلاء أنه قد حان الوقت لإجراء تغييرات جذرية على المفاهيم السائدة عن الإعلام الخبري وأنه لا بد من التوصل إلى اتفاق جديد على المفاهيم (للقيم الخيرية). وقد أكدت الندوة الدولية للإعلام التي نظمها معهد أمريكا اللاتينية للدراسات عبر الوطنية والتي عقدت في المكسيك عام 1976 على ضرورة ظهور أنواع جديدة من الأنباء تعكس التطورات الاجتماعية التي تقع في العالم الثالث من ناحية، وتؤكد على الإعلام كحق اجتماعي وكوسيلة للتحرير، لمساعدة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات من ناحية أخرى وذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات الكاملة عما يدور على المستويين الوطني والدولي.[3] وإذا كانت الموضوعية المطلقة لا وجود لها، فإن هناك تعليمات محددة يتلقاها مراسلو الوكالات العالمية للأنباء بشأن طريقة التغطية الإعلامية لأحداث العالم ككل وفي الدول النامية بشكل خاص وكذلك أسلوب تحرير هذه الأحداث.

وهناك العديد من أشكال التحريف في صياغة الأنباء وتحريرها تقوم به وكالات الأنباء العالمية والصحف والإذاعات الدولية. وقد أشار أحد المسئولين بوكالة رويتر البريطانية إلى قضية الموضوعية في تقديم الخدمة الإعلامية وأكد أنها خدعة. والحقيقة أن رويتر وجميع العاملين فيها يعبرون عن النظرة البريطانية في كل أنشطتها.[4] كذلك يؤكد ميليا أن وكالات الأنباء الغربية أثبتت بصورة قاطعة أنها عنصر فعال تعتمد عليه المجتمعات الرأسمالية ولا يمكن لهذه الوسائل أن تتغاضى عن هدفها ووظيفتها في نشر أفكارها ومعتقداتها عن طريق نشر محدد ومتحيز للحقائق التي اتفق عليها ورحبت بها المحافل الغربية كتفسير عالمي للأحداث.[5] ومع ذلك فوسائل الإعلام الدولية لا تقوم من تلقاء نفسها بنشر وترويج أيديولوجيات الغرب فهي تخضع لأشكال ومستويات عديدة من الرقابة الحكومية التي تتدخل في شئونها وتحدد لها الأولويات.

3- تبعية الأساليب الإعلامية في العالم الثالث:

يلاحظ أن وكالات الأنباء الغربية ليست وحدها المسئولة عن التبعية

الإعلامية في العالم الثالث. بل لا بد أن نشير إلى تأثير هذا النمط المسيطر، سواء في أساليب التغطية الإعلامية أو اختيار الأولويات، وسواء في الأنباء أو في البرامج الإذاعية والتليفزيونية، على القائمين بالاتصال في الدول النامية. إذ إنهم يعتمدون اعتمادا كاملا على وكالات الأنباء العالمية والإذاعات الدولية والمجلات العالمية للحصول على الأنباء الخارجية ثم يواصلون انتهاج نفس الأسلوب باعتمادهم-بصفة أساسية-على المصادر الحكومية للحصول على الأنباء المحلية. ومن هنا يتضح لنا أن عرض الأخبار من وجهة نظر متحيزة وطبقا للمفاهيم الغربية التقليدية عن الإعلام لم يعد أمرا شائعا على المستوى الدولي فحسب، بل انتقل إلى وسائل الإعلام في الدول النامية ذاتها. وبذلك يتأكد الشكل المركب للتبعية الإعلامية على المستوى المحلي والعالمي. ومما يساعد على ذلك ضعف الموارد الأساسية للاتصال، وعدم كفاية الكوادر الإعلامية فضلا عن أن التكوين المهني لمعظم الصحفيين والإعلاميين في العالم الثالث يتم في الدول الغربية ذاتها أو يتم طبقا للمناهج الغربية في معاهد الإعلام المحلية.[6]

د-التبعية في مجال بحوث الأعلام

يلاحظ أن بحوث الإعلام والاتصال قد مرت بعدة مراحل منذ ظهورها في الثلاثينات. فقد ظلت تدور حول دراسات الدعاية وبعض الاستقصاءات التي كانت تقوم بها وسائل الإعلام للتعرف على آراء الجمهور وأذواقه. وقد تميزت هذه البحوث في البداية بالبساطة والتركيز على ظاهرة الاتصال الجماهيري بشكل محدد. ثم تلا ذلك مرحلة القيام بالدراسات التي تهدف إلى النهوض بكفاءة الإعلان وتنظيم حملات الانتخابات واستفتاءات الرأي العام ودعم أنشطة العلاقات العامة وزيادة توزيع الصحف. وكان الهدف من هذه البحوث التي كثيرا ما كانت وسائل الإعلام تجريها بنفسها هو الاسترشاد بنتائجها في إعداد الخطط والبرامج الإعلامية وتنظيم عمليات الإعلان ومسح السوق. ولقد تطور هذا النمط من البحوث في الولايات المتحدة بالذات حيث خصص له عائدات ضخمة عاونته على تجاوز المرحلة التجريبية الأولية، وأصبحت بحوث الاتصال الجماهيري ميدانا أكاديميا متخصصا يستجيب نموه أساسا (شأنه في ذلك شأن العلوم الاجتماعية

الأخرى) لاحتياجات السوق الأمريكية ويتخذ شكل الدراسات التجريبية والمعملية التي تركز على الجانب التجاري. وهكذا فرضت الاعتبارات التجارية أو الانتخابية أو المتعلقة بوسائل الإعلام ذاتها على بحوث الإعلام في الدول الغربية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ثم بدأ يطرأ عليها تغيير تدريجي سواء من حيث الموضوعات أو المناهج واتسعت البحوث شيئا فشيئا لتشمل مجالات جديدة تعتمد على علم النفس السلوكي، وتستعين بالوسائل الفنية للمختبرات والأساليب الإحصائية المتقدمة وعمليات المسح الاجتماعي. وفي بداية الستينات انتقلت بحوث الإعلام في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة من التركيز على دراسة كفاءة وسائل الإعلام إلى إجراء دراسات عن آثارها الفعلية ووضع تصميمات أولية لنظم اتصالية جديدة. وقد تواكب هذا الاهتمام مع موجة الاستقلال العظمى التي شملت معظم دول العالم الثالث وأسفرت عن ظهور ما يسمى (بالخريطة الإعلامية للدول النامية) التي تضمنت العديد من الصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة. علاوة على قيام عدد كبير من المعاهد ومراكز البحوث الإعلامية على امتداد القارات الثلاث. وقد اعتمدت برامج البحوث الإعلامية التي أجريت في تلك المعاهد على جهود الأجانب أو المواطنين الذين تدربوا في الخارج، ثم أ طبقوا على مشكلات الإعلام والاتصال في بلادهم المناهج الغربية التي لا تتفق في أغلب الأحيان مع طبيعة المشكلات الإعلامية في الدول النامية. وقد لوحظ أن معظم الدراسات المسحية التي أجريت عن الإعلام في العالم الثالث منذ نهاية الخمسينات وحتى اليوم كانت تتم، تحت إشراف وبتمويل من مراكز الأبحاث التابعة للشركات المتعددة الجنسية أو فروعها التي كانت تحدد أولويات البحوث والتخصصات طبقا لاحتياجات السوق الرأسمالية العالمية. كما كانت تستبعد مجالات بحثية متعددة تستحق الدراسة والاهتمام وتعد أكثر تلاؤما مع الاحتياجات الوطنية المباشرة. وذلك لكونها لا تدر عائدا مفيدا على السوق العالمية. وقد لوحظ أن كل ما يمس الاهتمامات والمصالح آلاتية والمستقبلية للشعوب في العالم الثالث يأتي دائما في نهاية القائمة الخاصة بموضوعات البحوث. وهناك بعض الدراسات التي يجري إتمامها لصالح وسائل الإعلام الأجنبية التي تهتم بقياس مدى شعبيتها في دول العالم الثالث. وأبرز مثال على ذلك البحوث

التي يقوم بها صوت أمريكا لقياس اتجاهات المستمعين إزاء برامجها في بعض الدول النامية وتركز معظم هذه الدراسات على التعرض لوسائل الإعلام ومدى تفضيل وسيلة إعلامية على الأخرى وخصوصا المحطات والبرامج الإذاعية ومدى فاعلية الوسائل الإعلامية المختلفة وخصوصا قطاع الإعلانات ومدى تأثير المؤسسات الإعلانية المختلفة. وتعتمد هذه الأبحاث في الغالب على الأساليب المسحية المستمدة أصلا من المناهج الغربية. ومن هنا جاء اعتماد البحوث الإعلامية في أغلب دول العالم الثالث على النظريات والمناهج التي نشأت أصلا في الولايات المتحدة وأوروبا. ولذلك فإن محاولة تطبيقها على ظواهر إعلامية تختلف في مسبباتها وأعراضها وحلولها وخلفياتها التاريخية والاجتماعية لا بد أن تؤدي في النهاية إلى نتيجتين حتميتين أولاهما: عدم استفادة مجتمعات العالم الثالث بهذه الدراسات وثانيتهما تكريس التبعية المنهجية في البحوث التي تتناول مشكلات الإعلام في العالم الثالث.

ومما هو جدير بالانتباه أن دول العالم الثالث تفتقر بوجه عام إلى الباحثين الإعلاميين المتخصصين وأن العدد القليل المتوفر قد تلقوا تعليمهم أو تدريبهم في الخارج أو على أيدي أساتذة ينتمون أكاديميا وفكريا للمدارس الأجنبية وخصوصا الغربية. ولا يتخذ هؤلاء الباحثون مواقف نقدية من مناهج وأولويات البحوث التي تجري خارج أو داخل بلادهم.

ولذلك يمكن القول إن معظم الباحثين الإعلاميين في العالم الثالث يرتبطون، سواء عن وعي أو دون وعي بشبكة الاهتمامات والأولويات التي تحددها السوق الدولية وخصوصا الأمريكية. ولذلك فهم لا يزيدون عن كونهم جامعي بيانات لمشروعات البحوث الكبرى التي تجري لصالح مراكز البحوث الأجنبية. وهكذا تظل أولويات البحوث في العالم الثالث موضع تجاهل وإهمال كامل من جانب الباحثين المحليين الذين يتم تشكيل اهتماماتهم ومصالحهم طبقا للمصالح الأجنبية. ولا شك أن هذه الأوضاع التي تضاعف أخطار التبعية الثقافية وأكاديمية لا تقتصر سلبياتها على هذه الجوانب حسب بل تساعد على تعميق التبعية التكنولوجية. إذ إن التكنولوجيا التي يتم تصديرها للعالم الثالث طبقا لتوصيات هذه البحوث أو كنتاج لها تكون في الأغلب غير ملائمة وغير متوافقة مع احتياجات

معظم شعوب العالم الثالث.

م-الآليات

أ-وكالات الأنباء

إن أتساع نطاق مجالات الإعلام والاتصال المختلفة قد أضعف من أهمية وكالات الأنباء التي تكاد تكون المصدر الرئيسي وأحيانا الوحيد بالنسبة لوسائل الاتصال الجماهيرية وخصوصا الصحف والإذاعات. وهناك حوالي مائة وكالة أنباء تنتشر على امتداد القارات الخمس. ولكن يوجد خمس وكالات أنباء هي التي تحتكر حركة الأنباء في العالم. وهي وكالة الأنباء الفرنسية أ. ف. ب ورويتر البريطانية، أسوشيتدبرس ويونيتدبرس الأمريكيتان، وتاس السوفيتية. وتقوم هذه الوكالات بدور عالمي هام في نقل وتبادل الأنباء عبر القارات ويؤهلها للقيام بهذا الدور قدرتها التكنولوجية وكوادرها البشرية المدربة التي تستعين بها في جميع الأنباء وتوزيعها بلغات عديدة في مختلف أنحاء العالم. وكل وكالة من الوكالات الخمس لها مكاتب في أكثر من مائة دولة وتستخدم عدة آلاف من الموظفين المتفرغين والمراسلين ويقومون بجمع مئات الألوف من الكلمات كل يوم وتوزيع مئات الأخبار على النطاق المحلي والعالمي. وكل منها يصدر نشراته الإخبارية على مدار 24 ساعة يوميا إلى آلاف الصحف والوكالات القومية ومحطات الإذاعة والتليفزيون في أكثر من مائة دولة. ونقدم هذه الوكالات خدمة يومية منتظمة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية والبرتغالية والألمانية.

توزيع وكالات الأنباء العالمية والقومية (*)

أفريقيا	العالم العربي	آسيا	أوروبا	أمريكا اللاتينية	أمريكا الشمالية	أوقيانوسيا
26	18	19	28	11	2	2

وقد كانت وكالتا رويتر البريطانية وهافاس الفرنسية تحتكران أخبار العالم وقنعت الوكالتان الأمريكيتان أ. ب (أسوشيتدبرس) و ي. ب (يونيتدبرس) بالمقعد الخلفي حتى سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث أصرتا على كسر الاحتكار البريطاني التي كانت تتزعمه وكالة رويتر خلال الأربعينات. وقد شنت الأجهزة الأمريكية هجوما شديدا على الاحتكارات الأوروبية للأنباء العالمية. وقد تمثل هذا الهجوم في كتاب أصدره كنت كوبر المدير التنفيذي لوكالة أ. ب الأمريكية والسناتور بنتوت مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق وقد نظم حملة دعائية في الكونجرس ضد ما أسماه الاحتكار الأوروبي للأخبار. وقامت الصحافة الأمريكية بدور بارز في تعبئة الرأي العام حول هذه القضية. وقد شارك في هذه الحملة الناشرون والصحفيون الأمريكيون من خلال الكتابات والمؤتمرات. وكانت تشكل جزءا هاما من حمى الحرب الباردة وخصوصا عندما أثيرت قضية حرية الإعلام والنضال ضد الأنظمة الشمولية وقد استغلتها الوكالات الأمريكية لمد نفوذها إلى مختلف أنحاء العالم.

وفي نطاق الجدل المشار إليه بشأن التبعية الإعلامية لا يمكن تجاهل حقيقة هامة وهي أن الشركات المتعددة الجنسية توجد مقارها الرئيسية في كل من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وسويسرا واليابان وإنجلترا وفرنسا ومنها ثلاث دول هي الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا تعتبر موطن وكالات الأنباء العالمية الأربعة رويتر و أ. ف. ب (أجانس فرانس برس) الفرنسية و م. ب. و ي. ب الأمريكيتان. ولا تخفى العلاقة الوثيقة التي تربط هذه الوكالات بالشركات العملاقة من حيث التمويل من المصادر الاقتصادية والسياسية المشتركة والدور الإعلامي الخطير الذي تقوم به هذه الوكالات للترويج لأخبار هذه الشركات وأنشطتها في العالم الثالث.

وتضطر الدول النامية نظرا لعدم توافر شبكة مراسلين خاصة بها وإمكانيات تقنية كافية إلى الاشتراك في وكالات الأنباء العالمية سعيا منها للحصول على المعلومات والأنباء التي تجري في أنحاء العالم. ونتيجة لذلك تصبح وسائل الإعلام الجماهيري لهذه الدول في أسفل الهرم الذي تنشر الوكالات الغربية للأنباء الدولية من قمته. ولنأخذ على سبيل المثال وكالة يونيتدبرس، فأكثر من 70 ٪ من أنبائها مكرس للأحداث الجارية في شمال

العالم وتخصص 2, 3 ٪ من أنبائها لأمريكا اللاتينية، و 8, 1 ٪ لأحداث أفريقيا، و5, 1 ٪ للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.

وهناك مثل واحد من أمريكا اللاتينية لتوضيح هذه الحقيقة. فقد ككشفت دراسة أجريت في فنزويلا عام 1977 أنه في يوم واحد تلقى هذا البلد 365 خبرا صحفيا من مصادر خارجية كان من بينها 278 خبرا من أمريكا الشمالية.

بينما أرسلت فنزويلا عن طريق مراسلي عشر وكالات أنباء 71 خبرا من بينها 20 خبرا عن طريق وكالتي يونايتيدبرس وأسوشيتدبرس الأمريكيتين.

ومعنى ذلك أنه مقابل كل مائة خبر صحفي تتلقاه فنزويلا من الولايات المتحدة يتم إرسال سبعة أخبار من فنزويلا عن طريق وكالتي أ. ب، و ي. ب وقد حددت هذه الدراسة الخلل في التوازن بين الأنباء المحلية والأنباء الدولية بنسبة 5: 100.

ويلاحظ أن احتكار وكالات الأنباء الغربية لعمليات تداول الأنباء ونشرها على الصعيد الدولي قد ترتبت عليه نتيجة أساسية لها خطورتها العالمية تتلخص في أن جميع دول العالم الثالث تتلقى 80 ٪ من الأنباء العالمية من لندن وباريس ونيويورك، وأن هذا الاختلال في تداول الأنباء يمثل الفرق بين كمية الأنباء المرسلة من جانب العالم الصناعي إلى العالم النامي وبين كمية الأنباء المتدفقة في الاتجاه العكسي. ويمكن القول أن وكالات الأنباء الغربية الأربعة لا تخص إلا حوالي ما يتراوح بين 20, 30 ٪ من أنبائها للعالم الثالث كله. وهناك 35 دولة في العالم ليست فيها أية وكالات أنباء منها ثلاث دول عربية

كذلك لا يوجد لبعض وكالات الأنباء الوطنية مراسلون خاصون فهي تعتمد اعتمادا كاملا على وكالات الأنباء العالمية للحصول على الأنباء الخارجية تماما كما تعتمد على المصادر الحكومية بالدرجة الأولى للحصول على الأنباء المحلية. وتوضح الإحصائيات الخاصة بالتوزيع العالمي لمراسلي وكالات الأنباء العالمية أن أوروبا وأمريكا الشمالية هما الموقعان الرئيسيان لمراسلي الوكالات، وأن العالم العربي وأفريقيا يأتيان في المؤخرة. والجدول التالي يوضح ذلك.

التوزيع العالمي لمراسلي وكالات الأنباء العالمية لعام 1974 [*1]

أمريكا الشمالية : 34%	اوروبا : 28%
استراليا وآسيا : 17%	امريكا اللاتينية : 11%
الشرق الأوسط : 6%	افريقيا : 4%
(العالم العربي)	

ويتفرع من النقطة السابقة حقيقة أخرى تؤكد التبعية الإعلامية في العالم الثالث. وهي تتعلق بنوع التغطية الإخبارية للأحداث الدولية فقد أوضحت الدراسات العديدة في هذا المجال أن الأحداث التي تقع في الدول الغربية المتقدمة هي المستهدف الأول في التغطية الإخبارية في صحف العالم الثالث وذلك عكس ما يحدث في الإعلام الغربي. إذ إن التغطية الإعلامية لما يدور في العالم الثالث تتركز على الأزمات والانقلابات والطرائق وكل ما يعطي صورة مشوهة للحقائق. فضلا عن ضآلتها من الناحية الكمية وتجاهلها لعمليات التنمية وسائر المشروعات الإيجابية في معظم دول العالم الثالث. وقد أكدت لجنة مكبرايد للإعلام بمنظمة اليونسكو على هذه الحقيقة المؤسفة التي أدت إلى مزيد من السيطرة من جانب الإعلام الغربي ومزيد من التبعية من جانب الإعلام النامي. والواقع أن نوع التغطية الإخبارية التي يقوم بها مراسلو وكالات الأنباء العالمية تخضع لسياسات مدروسة وتعليمات لا يمكن أن يحيد عنها المراسل في تحديد الأولويات والأفضليات سواء في اختيار الأحداث أو تحريرها أو نشرها. وأن مراجعة أنواع التغطية الإعلامية التي قامت بها وكالات الأنباء الغربية لتطورات الصراع العربي الإسرائيلي خلال الثلاثين عاما الماضية كافية أن توضح لنا أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه وكالات الأنباء العالمية لأن الصراع الدولي وتشويه الصورة الحقيقية للأحداث، ومحاولة فرضها على الرأي العام العالمي كحقيقة إعلامية. وبمراجعة مواقف الصحافة الغربية من دول النفط العربية أثناء حرب أكتوبر 1973 يتضح لنا أنواع التشويه المتعمد ومحاولة استعداء الرأي العالمي ضد الدول العربية النفطية لمجرد

محاولتها استخدام حقها المشروع في استعمال البترول كسلاح في معركتها القومية ضد إسرائيل الحليفة الأولى للدول الغربية.

ب-الشركات المتعددة الجنسية:-

لقد أشار التقرير النهائي للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال في المجتمع الحديث والتي عرفت باسم لجنة ماكبرايد إلى الظاهرة المسماة بالممارسة عبر الوطنية أو المتعددة الجنسية في مجال الإعلام والاتصال الدولي. وقد أبرز الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية كأداة للتغلغل الاقتصادي للسيطرة الأيديولوجية والثقافية في دول العالم الثالث. إذ إنها تمارس حاليا المهام التي كانت تقوم بها في الماضي الحكومات الاستعمارية. ولا تكتفي هذه التجمعات الهائلة بتعبئة رأس المال والتكنولوجيا وتحويلهما إلى سوق الاتصال بل إنها تسوق أيضا سلعا استهلاكية ثقافية واجتماعية لا حصر لها. كذلك تمارس هذه الشركات تأثيرا مباشرا في أجهزة الإنتاج الاقتصادي للدول التي تعمل بها وتلعب دورا رئيسيا في تسويق ثقافتها كما تسيطر على عدد كبير من وسائل الإعلام في دول العالم الثالث. وتضطلع الشركات عبر القومية بدور تزداد أهميته باطراد في إقامة البني الأساسية للاتصال وتداول الأنباء والمنتجات الثقافية والمواد التعليمية والكتب والأفلام والمعدات والتدريب. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي قامت به هذه الشركات في توسيع نطاق المرافق اللازمة للتنمية الثقافية والاتصال والإعلام، إلا أنها تهدف في الأساس إلى توسيع التبعية الثقافية والأيديولوجية في دول العالم الثالث وعدم المساواة بينها وبين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة. وتحت ستار نشر الثقافة العالمية تقوم هذه الشركات بإخضاع أو استبعاد الثقافات الوطنية. وفي سبيل ذلك تقوم بتحديث أساليب الغزو واضعة في اعتبارها الاحتياجات الخاصة بكل مرحلة وبكل فئة اجتماعية داخل كل دولة من دول العالم الثالث. وقد يكون من المعروف أن هذه الشركات تمثل الوحدة التنظيمية الأساسية للاقتصاد الرأسمالي العالمي في الوقت الراهن. فهناك بضع مئات قليلة من هذه المؤسسات العملاقة تسيطر على السوق العالمية في السلع والخدمات سواء من حيث الإنتاج أو التوزيع. وتمتد هذه السيطرة كي تشمل إنتاج وتوزيع

الخدمات الإعلامية والثقافية. وتقوم هذه الشركات بإحكام سيطرتها الكاملة على السوق العالمية من خلال إخضاع الأسواق الوطنية في المناطق التابعة لها.

ومن أجل ضمان الحد الأقصى من الأرباح فهي تضطر إلى فرض سيطرتها على جميع الهوامش والفراغان الثقافية والإعلامية سواء في دول المركز (العواصم الصناعية الكبرى) أو في الأطراف (دول العالم الثالث) وذلك لضمان تحقيق أهدافها على المستوى العالمي والمحلي.

ويعتبر النشر في مقدمة وسائل الاتصال الجماهيرية التي تسيطر عليها الشركات العابرة القومية وخصوصا الشركات الأمريكية والإنجليزية التي تجد منشوراتها رواجا كبيرا في دول آسيا وأفريقيا. وتحتل الكتب التعليمية والعلمية والتكنولوجية مكان الصدارة في هذه الصادرات. وتقوم دور النشر الغربية بدور رئيسي في احتكار إنتاج الأفلام وكاسيتات الفيديو وغيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والاتصال وقد تخصصت بعض الشركات العابرة القومية في صناعة الإلكترونيات وتصنيع الأجهزة اللازمة للإنتاج والإرسال والاستقبال في الراديو والتليفزيون والتي تتمركز في الدول الصناعية. وهناك 15 مؤسسة عبر وطنية تسيطر بطرق مختلفة على الجزء الأكبر من عمليات الاتصال والإعلام الدولي وتتخذ مقرها في خمس دول هي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان وهي على التوالي أ. ب إم.، وجنرال الكتريك، واي. تي. تي. وفليبس (الولايات المتحدة)، وسيمنس (ألمانيا الاتحادية) ووستون الكتريك، ج. ت. أي، وستنجهاوس (الولايات المتحدة)، أي. ج. تليفونكن (ألمانيا الاتحادية) شورت أمريكان روكوبل أر. سي. أيه (الولايات المتحدة)، ماتسوشينا (اليابان)، أي. تي. تي. ، أيروكس (الولايات المتحدة)، سي، جي. إيه (فرنسا).. .. ..

وعندما نتأمل ممارسات الشركات متعددة الجنسية نلاحظ أن القرارات التي يتم ا اتخاذها سواء في دولة المقر، وير غالبا الولايات المتحدة الأمريكية، أو تلك التي يترك اتخاذها لبعض المديرين ذوي الصلاحيات المنتشرين في الفروع التي تمتد في القارات الثلاث لا بد أن يتم التنسيق بينها. وهنا يبرز دور الثقافة المهنية المشتركة التي تربط بين هؤلاء المديرين والتي يتم ترويجها في العالم الثالث، ويتدخل في تشكيلها عوامل كثيرة أهمها نوع التعليم

والتدريب الذي يؤهل المديرين والموظفين والعمال الملائمين للعمل في هذه الشركات الدولية. ويضاف إلى ذلك ضرورة استخدام اللغة الإنجليزية كلغة عالمية لرجال الأعمال.

كذلك استخدام وكالات الإعلان الدولية ومؤسسات قياس الرأي العام. وينتج عن هذه الأنشطة المتشابكة والمتداخلة نوع من الثقافة التجارية. التي تضع المجتمعات المحلية في العالم الثالث في خدمة مصالح الشركات المتعددة الجنسيات. كما تمهد هذه المجتمعات لتقبل الغزو الثقافي والاقتصادي. وما أن تبدأ الثقافة في التغلغل داخل المجتمعات النامية حتى يتم انتشارها وسريانها سريعا في كافة المؤسسات المجتمعية الثقافية والتعليمية والإعلامية وتصبح مفرداتها ورموزها وقيمها هي السائدة في ثقافة المجتمعات.

وهنا تلعب وسائل الأعلام دورا مميزا في حماية التغلغل فمن أجل تحقيق هذا التغلغل، فإن وسائل الأعلام يتم تسخيرها بواسطة المجتمع المسيطر ويتحقق ذلك من خلال الإذاعة التجارية. فمثلا أمريكا اللاتينية باعتبارها تمثل منطقة هامش رئيسي لنفوذ الولايات المتحدة، فإن الإذاعة هناك مسخرة لخدمة احتياجات ومطالب الشركات متعددة الجنسية وفروعها في أمريكا (فالدراسة التي أجراها فريق من الباحثين عن التليفزيون التجاري بفنزويلا أثبتت أن مضامينه تتكون من الإعلانات وأفلام العنف والجنس المستوردة).

وهكذا تتحول المواد المذاعة عبر التليفزيون في معظم دول الأطراف والهوامش إلى جزء من الإنتاج الثقافي الذي تصدره دول المركز. وهي أمريكا وإنجلترا وألمانيا الغربية. وحتى لو حاولت بعض دول الأطراف إنتاج مواد ثقافية (إذاعية وتعليمية) خاصة بها فإنه يغلب عليها طابع التقليد سواء من حيث المضمون أو الأسلوب أو البرمجة مثل منتجات ديزني وخصوصا المجلات التي تطبع ب 18 لغة ولكن لا يطرأ أي تغيير على مضمونها الأساسي بل يظل كما هو في النسخة الأصلية التي تصدر في الولايات المتحدة. ويحدث المثل في نظام التعليم والبحوث، إذ يسخر لتلبية احتياجات ومطالب الشركات المتعددة الجنسية. فالتعليم في الدول الرأسمالية المتقدمة يقوم بتزويد جهاز الدولة والشركات المتعددة الجنسية بالمديرين والموظفين والعمال المهرة وتقوم أجهزة التعليم في الدول التابعة

بنفس المهمة.

فمن أولى المهام التي تقوم بها وكالة التنمية الدولية هي إنشاء وإعداد المدارس والمعاهد في دول العالم الثالث على نفس النسق الأمريكي. وأحيانا تقوم بعض الجامعات الأمريكية بنفس الدور فتساهم في إنشاء مراكز علمية خارج الولايات المتحدة، مثل مدارس الصحافة المنتشرة في دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط (بيروت والقاهرة) إذ أقيم معظمها بتمويل أمريكي ساعدت فيه عدة جهات أمريكية كما تساهم بعض الجامعات الأمريكية في إعداد برامج تدريبية على أعلى مستوى للمديرين وبعض القيادات التنفيذية في الشركات المتعددة الجنسية مثل مدرسة منارفارد لشئون المال والأعمال والفرع الخاص لمدرسة الإدارة في لوزان بسويسرا وكذلك جامعة نيويورك. وقد أعدت برامج مشتركة مع كل من مدرسة لندن لإدارة الأعمال، وهي فرع من جامعة لندن، ومدرسة الدراسات العليا في التجارة في جوس أن جورا بالغرب من باريس. ومما يجدر ذكره أن خريجيها يجدون الوظيفة في انتظارهم وخصوصا في البنوك وفروع الشركات العابرة القومية. وهكذا تتكون طبقة من المديرين الذين يضعون مصالحهم الخاصة فوق أية اعتبارات وطنية أو قومية وهم مؤهلون للانسلاخ تدريجيا من إطارهم الوطني كما يعكسون انتماءهم لصالح رأس المال المتعدد الجنسية.

ولا تقتصر المسألة على إعداد وتدريب القادة الإداريين اللازمين لإشباع حاجات الشركات المتعددة الجنسية. بل يتم نقل نفس التعاليم الإدارية والهياكل التنظيمية من دول المركز إلى الإطارات وتنتقل معها فلسفة العمل وأساليبه دون أدنى تغيير يذكر. ولقد أشارت الباحثة المعروفة ريتا كروز أوبريان في دراستها عن نظم الإذاعة في دول أمريكا اللاتينية، فقالت: إن إذاعات العالم الرأسمالي المتقدم مثل B B C، صوت أمريكا لم تصدر نظمها فحسب. بل وفلسفتها في العمل والإدارة وقد كان لذلك أثاره الشيقة بدرجات متفاوتة في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تلك الآثار التي انعكست في أشكال التدريب والبرامج المستوردة ومضامين هذه البرامج. ومن خلال أعداد هؤلاء الذين يقبلون للعمل بالمؤسسات التابعة للشركات المتعددة الجنسية يتم التركيز على التأهيل المهني الرفيع، وتزودهم بأعلى مستويات الكفاءة الحرفية حتى يصبحوا معارضين للتغيير بأشكاله المختلفة التنظيمية

أو الموضوعية مهما استلزمته الضرورة المحلية التي تختلف جذريا عن واقع الحال في دول المركز. ومن هنا ينشأ ما يمكن تسميته بالسوق الدولية للعلم التي تحدد البحوث والمهارات والتخصصات الأولى بالرعاية والتركيز عن سواها وذلك طبقا لاحتياجات السوق الرأسمالية وأذواقها من الشركات المتعددة الجنسية.

دور الشركات المتعددة الجنسية في مجال الإعلام:

هذا وسنحاول أن نحدد أبعاد التأثير الذي تمارسه الشركات عبر القومية من خلال الدور الذي تقوم به كأحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج التفضيلات الاجتماعية-الثقافية (بل واكثر من ذلك التفضيلات الاجتماعية-السياسية والاقتصادية) من البلدان الأصلية إلى البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى فقدان الخصائص القومية المميزة لثقافات الشعوب التي تتعرض لهذه التأثيرات. إننا سنحدد ملامح الدور الذي تقوم به الشركات غير القومية بوصفها نظما للاتصال الدولي مما يستلزم تفنيد المكونات الرئيسية للعمليات الاتصالية التي تتم عبر هذه الشركات وأنشطتها المتنوعة. وذلك سعيا للتعرف على مدى ما تسهم به هذه الشركات في تكريس تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتقدمة وخصوصا في مجالي الاتصال والإعلام. وتتحدد مكونات العمليات الاتصالية في ضوء المحددات الخمس المعروفة وهي:-

1- من (منتج المادة الاتصالية).
2- قال ماذا (مضمون المادة الاتصالية).
3- لمن (الجمهور المتلقي).
4- كيف (الوسيلة الاتصالية).
5- وما هو الأثر (الصدى).

ويشير المحدد الأول إلى مصدر المادة الاتصالية أو منتجها الأصلي. فنلاحظ أن الشركات عبر القومية (حوالي 25 ألف شركة عبر قومية تسيطر على نحو 80 ألف شركة تابعة) توجد مقارها الرئيسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وسويسرا والمملكة المتحدة وفرنسا، وأن الأغلبية الساحقة من الشركات الأجنبية التابعة لهذه

الدول توجد في دول العالم الثالث.. وأهم الدول التي تتبعها هذه الشركات بشكل رسمي أو غير رسمي هي المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. والأهم من ذلك هو أن هذه الدول هي موطن وكالات الأنباء العالمية الأربعة (الوكالتان الأمريكيتان أسوشيتدبرس ويونيتدبرس أنترناشيونال ورويتر البريطانية وآجنس فرانس برس الفرنسية). وعليها تعتمد في الواقع كافة اقتصاديات السوق (ما عدا اليابان) اعتمادا كبيرا بالنسبة لأخبارها الخارجية. وبالمثل فان نسبة عالية من البرامج التليفزيونية لمعظم دول العالم الثالث يتم استيرادها من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة.

المحدد الثاني (ماذا)، الخاص بمحتوى الرسائل المنقولة من الدول التي توجد بها المقار الرئيسية للشركات عبر القومية، ولا سيما ما يتعلق بالثقافة التجارية لهذه الشركات. والواقع أن الثقافة التجارية تتضمن مجموعة من العناصر يمكن تلخيصها في بعدين أساسيين: أولهما يتعلق بالاتجاهات والقيم وأنماط السلوك. وثانيهما يتعلق بكل من أنماط التنظيم والإنتاج والاستهلاك. ويتسع البعد الأول كي يشمل نطاقا أكبر من نطاق الثقافة التجارية، فيتضمن على سبيل المثال التفضيلات الأيديولوجية العامة أو الاتجاهات وأساليب الحياة وأنماط السلوك العامة. ويتضمن البعد الثاني للثقافة التجارية ميكانزمات تشجيع أنماط أو عمليات إنتاجية واستهلاكية لا تلبي احتياجات المجتمعات التابعة، بل تؤدي إلى خلق الإحساس بالحاجة إلى التوسع الاستهلاكي. ويمكن أن يتم هذا بصفة خاصة من خلال العلاقات العامة والتسويق والإعلانات الباهظة التكاليف.

المحدد الثالث (لمن) ويتضمن الجمهور المتلقي للرسائل الإعلامية والسوسيو ثقافية. ويلعب العاملون في الشركات الأجنبية التابعة دورا هاما في نقل القيم، وأنماط السلوك، باعتبارهم نماذج حية تجسد خبرة الشركات الأجنبية التابعة ويركز هؤلاء على الطبقات العليا، والفئات العليا من الطبقة الوسطى في مجتمعات العالم الثالث. أما الشرائح الدنيا والطبقات الفقيرة الأمية التي تتكون منها أغلبية دول العالم الثالث، فإنها بمعزل عن التأثيرات المباشرة ولكن هذا لا يمنع من تعرضها لتأثير الإعلانات عبر الإعلام المرئي والمسموع (الإذاعة والتليفزيون).

والمحدد الرأي (كيف) الخاص بالقنوات التي يتم عبرها إرسال الرسائل الإعلامية والتي تسهم في تشكيل الأنماط الاستهلاكية، وهنا تلعب الإذاعة والتليفزيون دورا رئيسيا، وتليهما الصحف والمجلات والنشرات المهنية والكتب والأسطوانات وشرائط الفيديو ووكالات الأنباء. وثمة قنوات أخرى ذات صلة بالموضوع ألا وهي المعاهد التعليمية والمديرون والعاملون في الشركات الأجنبية التابعة بل وحتى اللغة. وفضلا عن الإعلان وخصوصا في سياق الثقافة التجارية فإن شبكات الشركات الأجنبية التابعة للشركات عبر القومية تعد بطبيعة الحال القناة الرئيسية للاستمارات الاجتماعية-الثقافية. وهذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلى التكنولوجيا الحديثة للاتصال تجعل من شبكات الشركات الأجنبية التابعة في الواقع جهازا عالميا ديناميكيا للاتصال، أما المحدد الخامس والأخير فهو يتعلق بالتأثيرات التي تحدثها الرسائل الاجتماعية الثقافية لدى الجماهير المتلقية من شعوب العالم الثالث عبر الإعلانات وسواها من المواد الإعلامية والاتصالية سواء المنشورة في الصحف أو المذاعة والمعروضة في كل من الإذاعة والتليفزيون.

ومن الممكن قياس حجم التأثير ومداه من خلال توفر بعض الشروط الضرورية مثل تحليل مضمون الرسالة الإعلامية ومدى اختلافها عن البيئات الاجتماعية الثقافية للمتلقين. ومن المرجح على أساس هذا الشرط وحده أن يكون الأثر بالغ القوة في مجتمعات العالم الثالث. وثمة شروط أخرى تتعلق بالمضمون ألا وهي وضوح الرسالة وتكرارها ومدى قدرتها على الإقناع. كذلك عدد القنوات الإعلامية ومدى تنوعها يلعب دورا هاما في التأثير. وعندما يتعلق الأمر بالجمهور المتلقي فمن المعروف أنه كلما زاد تعرض أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات للرسالة الإعلامية كلما كانت الآثار أعظم وأعمق. ويبدو على وجه الإجمال أن مجموعة الشروط الرئيسية الواجب توافرها لحدوث التأثيرات تتحقق في عموميتها في معظم دول العالم الثالث، وخصوصا الدول الإفريقية التي تتنوع فيها التأثيرات السوسيو ثقافية طبقا للشركات عبر القومية التابعة لها. فنلاحظ أن المناطق الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون) تعتبر مناطق نفوذ فرنسي. وذلك على عكس باقي المناطق الأفريقية الناطقة بالإنجليزية والتي تعتبر مجالات حيوية للنشاط الثقافي الذي تمارسه الشركات عبر القومية الأمريكية والبريطانية

من خلال وسائل الاتصال العديدة.

وفي النهاية فإن التأثير الأساسي يمتثل في مدى استيعاب شعوب العالم الثالث للاستثمارات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالدول الرأسمالية من خلال الشركات عبر القومية والتي تؤدي إلى حدوث تغيير في الاتجاهات الاجتماعية والثقافية لمواطني العالم الثالث إزاء الصورة الاجتماعية والثقافية للدول الرأسمالية المتقدمة.

جـ- الإعلانات:

لقد لعبت الإعلانات دورا تاريخيا في ترويج المقولة الغربية الخاصة بحرية الصحافة، إذ مكنت فكرة الموضوعية من النفاذ إلى الصحف الغربية وهي موضوعية نسبية في كل الأحوال.

هذا بينما لم تتمكن الإعلانات من القيام بنفس الدور في صحف العالم، الثالث إذ أصبحت تشكل جزءا هاما من السيطرة الأمريكية (بسبب أن معظم وكالات الإعلان العالمية تخضع لسيطرة الولايات المتحدة) ولسنا في حاجة إلى التأكيد على حاجة وسائل الاتصال الجماهيرية للإعلان. ولا تزال الصحف هي الوسيلة التي تحصل على أكبر نصيب من الإعلانات.

وتسهم الإعلانات بنسبة تصل إلى 100 ٪ من ميزانيات بعض محطات الإذاعة والتليفزيون في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. كما تستخدم الدول النامية الإعلان لدعم تمويل الإذاعة. وهناك 71 من 91 دولة نامية تعتمد الإذاعات فيها على الإعلانات كجزء رئيسين دخلها. وقد أخذت الإعلانات تظهر في السنوات الأخيرة في وسائل الإعلام بالدول الاشتراكية، خصوصا الاتحاد السوفيتي وبولندا ويوغسلافيا والمجر. والدول الوحيدة التي لا تسمح بالإعلانات في التليفزيون والإذاعة هي: بلجيكا والدانمارك والنرويج والسويد.

ويقدر حجم ما ينفق على الإعلان سنويا حوالي 64 بليون دولار ينفق أكثر من نصفه في الولايات المتحدة وحدها. وتنفق كل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان وكندا ما يربو على بليون دولار سنويا. وتشكل إعلانات العالم الثالث شريحة بارزة في السوق العالمية للإعلانات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة إذ بلغت إعلانات الهند 93 بليون دولار وإيران

34 مليون دولار ومصر 32 مليون دولار، والمغرب 6 ,6 مليون دولار، والسعودية 5 مليون دولار وذلك في عام 1971.

وقد أصبحت الولايات المتحدة (لأسباب عديدة معروفة) تمثل حاليا أكثر الأسواق الرأسمالية تقدما في الإنتاج والتوزيع مما ترتب عليه تميزها وتفوقها الهائل في مجال الإعلان وأنشطته المتعددة وتطبيقاته المتنوعة.

ويمكن تلخيص أهم ملامح الخريطة العالمية في مجال الإعلان على النحو التالي:-

1- هناك نمو ملحوظ في حجم النشاطات الدولية لوكالات الإعلان الأمريكية خلال السنوات العشر الأخيرة.

2- هناك ازدياد ملحوظ في ميزانيات الإعلان التي تخصصها الشركات الأمريكية خارج الولايات المتحدة وقد ترتب على ذلك:

3- احتكار وكالات الإعلان الأمريكية للأسواق العالمية. ويمكن القول إن الإعلان قد يصبح صناعة أمريكية إذ إن هناك 22 وكالة إعلان أمريكية من مجمل وكالات الإعلان الدولية التي تبلغ 25 وكالة. هذا ويوجد 61 ٪ من سوق الإعلانات في العالم في الولايات المتحدة بينما لا يزيد نصيب أوروبا الغربية عن 25 ٪ أما آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، فهم يشكلون 13 ٪ من السوق الإعلانية العالمية.

ويلاحظ أن أكثر من نصف الوكالات الإعلانية الموجودة في الدول الأوروبية مملوكة لرؤوس الأموال الأمريكية. وعلى سبيل المثال في بلجيكا 6 وكالات، وبريطانيا 8 وكالات، وهولندا 5 وكالات، والسويد 3 وكالات، وألمانيا الغربية 6 وكالات، وسويسرا وكالتان.

أما العالم الثالث فإن سيطرة الولايات المتحدة في قطاع الإعلانات يتخذ شكلا أوضح فقد أظهرت الدراسات التي أجريت عن فروع الوكالات الإعلانية الأجنبية في الدول النامية في عام 1973 أن الوكالات الإعلانية في 29 دولة من الـ 46 دولة التي أجريت عليها الدراسة ذات ملكية أجنبية وفي الغالب أمريكية. وفي 13 دولة فقط من دول العينة يغلب على وكالات الإعلان بها الملكية الوطنية. ويتضح أن الوكالات الأمريكية تسيطر على ثلثي الشركات الإعلانية في الـ 46 دولة المذكورة.

ومن هنا يتأكد لنا سيطرة الولايات المتحدة على صناعة الإعلانات

وأسواقها في العالم. ولكن هناك ما هو أهم من ذلك، فالوكالات الإعلانية الحديثة لم يعد يقتصر دورها على النشاط الإعلاني المباشر. فهي تقوم بإنتاج خدمات إعلامية عديدة تقوم بترويجها من خلال مؤسسات خاصة. وتتمثل هذه الخدمات في بحوث الإعلان والتسويق والعلاقات العامة والمسموح الاستهلاكية. وتقوم كل الوكالات الإعلانية الأمريكية وفروعها في العالم الثالث بهذه الأنشطة جميعها أو أغلبها من خلال مؤسسات يضفي عليها طابع الاستقلال الظاهري. وتقوم هذه المؤسسات بنشر وتسويق الأبحاث وإعداد الكتيبات وإنتاج أجهزة الفيديو وإجراء الدراسات الميدانية الخاصة بقياس اتجاهات المستهلكين إزاء السلع وإزاء الإعلانات.

وتقوم أحيانا بعض هذه المؤسسات بتقديم خدمات إعلامية غير متوقعة مثل إعداد برامج تدريب وعروض في التليفزيون وبرامج للعلاقات العامة وتقوم ببيعها لمكاتب المعلومات الأمريكية والغربية والشركات المتعددة الجنسية ووكالات الإعلان التابعة لها مما يساعد على التزود بمعلومات إضافية عن الأسواق والمستهلكين ووسائل الإعلام والأنشطة الأخرى المرتبطة بهذا المجال. ويلاحظ وجود تداخل بين أنشطة هذه المؤسسات في مجال إعداد البحوث ودراسات السوق والمستهلكين وإعداد الدورات التدريبية عن العلاقات العامة والإدارة، إذ تقوم أيضا بمهام استشارية لحكومات الدول النامية وخصوصا في مجال التنمية. ولا يخفى حقيقة الاستشارات التي تقدمها هذه المؤسسات فهي مرتبطة أساسا بمصالح الشركات الأم ولا يمكن أن تقدم استثمارات للدول النامية تتعارض مع صالح هذه الشركات التي هي أمريكية في أغلب الأحيان. ويستلزم نشاط هذه المؤسسات الإعلانية ضرورة خلق علاقات وثيقة مع وسائل الإعلام المحلية (الصحف والإذاعات والتليفزيون) من أجل تطويعها لخدمة أهداف هذه المؤسسات وقد نجحت شركات الإعلان في إضفاء الطابع التجاري على محطات التليفزيون في أوروبا الغربية. ففي عام 1954 كان التليفزيون في معظم دول أوروبا الغربية يخضع لملكية وإدارة الدولة. أما الآن فقد أصبح يعتمد إلي حد كبير على الإعلانات التجارية ما عدا بلجيكا والدانمرك والسويد والنرويج.

وهناك في أوروبا الغربية عوامل عديدة ساعدت على حماية وسائل الإعلام من السقوط كلية في قبضة الإعلانات التجارية. أما في دول العالم

الثالث فالموقف يختلف فإن الشركات المتعددة الجنسية تخصص ميزانيات للإعلانات أكبر من الميزانيات التي تخصصها الحكومات الوطنية للتعليم مثل البرازيل التي بلغت نفقات الإعلان فيها أكثر من ثلثي النفقات المخصصة للتعليم، وفي إندونيسيا يبلغ دخل الإعلان 73 ٪ من ميزانية التليفزيون. وهنا لا بد أن تكون الكلمة الأولى للشركات المتعددة الجنسية التي تمول هذه الإعلانات.

وتتكرر تجربة إندونيسيا في معظم دول العالم الثالث. ففي تايلاند مثلا يبلغ الزمن المخصص للإعلانات في التليفزيون ضعف الوقت المخصص لإذاعة برامج وطنية فهو يزيد عن 20 دقيقة في الساعة رغم أن المقياس العالمي هو 8 دقائق في الساعة فضلا عن أن معظم السلع المعلن عنها سلع أجنبية مستوردة. ويتولى مهمة الإعلان في تايلاند 10 شركات أجنبية كبيرة وشركة واحدة محلية. وتسود نفس الصورة مع الاختلاف في بعض التفاصيل معظم دول أمريكا اللاتينية. وإذا كانت معظم الدول النامية لا تعتمد فقط في استمرار وجود أجهزتها الإذاعية وتمويلها على مجرد الإعلان، بل على الإعلانات المستوردة ففي مثل هذه الحالات يصبح الإلزام بقواعد السلوك في مجال الإعلان شبه مستحيل. بل يعتبر الإعلان في هذه الحالات تهديدا مباشرا للذاتية الثقافية والشخصية القومية في الدول النامية. فهو يعرض على جماهير عريضة فيها أخلاقية أجنبية. كما يعرض فيها استهلاكية تتناقض في أغلب الأحيان مع متطلبات خطط التنمية الوطنية في هذه الدول.

وإذا كانت الشركات المتعددة الجنسية تحاول السيطرة على النشاط الثقافي والإعلامي في العالم الثالث من خلال استخدام نظم الإعلام الحديثة وتكنولوجيا الاتصال في بث الرسائل الإعلانية والبرامج التي تخدم أهدافها فإنها بذلك تسهم في خلق أنماط عالية للاستهلاك تؤدي إلى ترسيخ الأشكال العديدة لانعدام المساواة بين الدول الرأسمالية المتقدمة ودول العالم الثالث النامية.

وسائل الإعلام كقنوات إعلانية:

من المعروف أن وسائل الإعلام تعكس طبيعة النظام السياسي

والاقتصادي والاجتماعي السائد، وتعمل وفقا لقوانين. ولهذا فقد أصبحت وسائل الإعلام أدوات ضرورية لخدمة السوق في المجتمعات الرأسمالية. ورغم تعدد أبعاد العلاقة التي تربط الإعلانات بوسائل الإعلام غير أننا سنركز على أكثرها أهمية.

لقد بدأت العلاقة بين الإعلان ووسائل الإعلام في منتصف القرن الماضي عندما أصبحت الصحيفة أداة فعالة للإعلان، وبدأ حينئذ الطابع التجاري يغلب على الصحافة وأصبحت الجوانب غير التجارية في الإعلام مثل المواد الخبرية والثقافية موضع مساومة تخضع لقوانين العرض والطلب والحد الأقصى من الربح. والأخطر من ذلك أن قراء الصحف أصبحوا موضع بيع وشراء من جانب الصحيفة للإعلانات. وتوضح الدراسات الأمبيريقية الحديثة للصحف حجم المساحات التي تحتلها الإعلانات ففي أمريكا اللاتينية مثلا تحتل الإعلانات أكثر من نصف مساحات الصحف الرئيسية. وعندما تحسب المساحة الفعلية المخصصة للإعلانات يتضح أنها لا تقل عن 70 ٪ وتخصص المساحة الباقية ب30 ٪ للأخبار والمواد الثقافية وباقي المواد الإعلامية الأخرى. ولا شك أن كبر المساحة المخصصة للإعلانات في الصحف لا يمثل في حد ذاته أهمية كبيرة أو خطورة، بل يجب أن يضاف إليه مضمون هذه الإعلانات وما يتمتع به أصحابها من نفوذ مالي فقد ثبت أن 80 ٪ من إيرادات الصحف تعتمد على الإعلانات مما يضع في أيدي المعلنين والشركات الإعلانية سلطات خطيرة تصل إلى حد إمكانية إفلاس هذه الصحف إذا تخلى عنها هؤلاء المعلنون وتتعدد الأمثلة في أمريكا اللاتينية يستخدم المعلنون سلطاتهم غير المحدودة في إنزال العقوبات بالصحف التي لا ترضخ لتعليماتهم. ففي صحيفة ناسيونال في كاراكاس وصحيفة كوريكو في ليما قام المعلنون بسحب إعلاناتهم وإعطائها لصحف أخرى منافسة. ولا شك أن هذا الموقف يصعب اتخاذه في حالة اعتماد الصحيفة على مصادر متعددة للإعلانات مثل النقابات والشركات الصناعية الصغيرة والأفراد وفي هذه الحالة تلجأ الشركات الكبرى إلى حلفائها السياسيين الذين يلجئون إلى الأساليب المباشرة للضغط على الصحف مثلما حدث في مرات عديدة في (أورجواي) وغيرها من دول أمريكا اللاتينية.

وفي بيروت مثلا هناك اكثر من 80 ٪ من إعلانات الصحف والراديو والتليفزيون خلال الفترة من 967 ا- 1970 كانت تأتي من شركات الإعلان الأمريكية. وصحيفة الكوربيو أكبر صحف مدينة ليما بلغت الإعلانات حوالي 40 ٪ من دخلها خلال النصف الأول من عام 1969 من شركتين هما سيرس، رابيك. ويمكن القول بأن ثلثي إيرادات الصحف في أمريكا اللاتينية تأتي من حوالي 35 شركة عابرة القومية وجميعها تنتمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وليس مبالغة القول بأن حياة هذه الصحف تتوقف على ما تقدمه لها الشركات المذكورة. وليس غريبا أن تسيطر هذه الشركات من خلال الإعلانات على البرامج والمواد الإعلامية التي تقدمها وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة في أمريكا اللاتينية. وهناك مثل من المكسيك فقد أجريت دراسة في عام 1971 عن البرامج الإعلانية التي تبثها الإذاعة فأتضح أن هناك 275 أعلانا تجاريا يتم بثها يوميا، منها 84 ٪ عن سلع ومنتجات الشركات العابرة القومية. وبالمثل فقد اتضح أن 647 إعلانا تجاريا قد عرضتها القنوات الخمس للتليفزيون المكسيكي منها 77 ٪ عن سلع الشركات العابرة القومية. وتبدو سيطرة الشركات العابرة القومية أكثر وضوحا في المجلات النسائية التي تصدر في أمريكا اللاتينية. فقد قام الباحثان سانتا كروزو وإدوارد بتحليل 25 مجلة نسائية تصدر في ست دول في أمريكا اللاتينية، واتضح أن 60 ٪ من إعلاناتها عن الشركات العابرة القومية ومنتجاتها والواقع أن البيانات المتوافرة عن هذا الموضوع تشير إلى أن المصدر الرئيسي للإعلانات والسائد في وسائل الإعلام في العالم الثالث هو الذي يأتي من الشركات العابرة القومية. كما أن وسائل الإعلام تستخدم كأداة نشر أيديولوجية الشركات العابرة القومية كنموذج ثقافي ذي صبغة عالمية وهنا تكمن الخطورة، فإن القيم التي تروج لها الشركات العابرة القومية من خلال وسائل الإعلام لن تؤدي إلى خلق نموذج ثقافي استهلاكي عالمي فحسب، بل سوف تهدد الثقافات القومية. ولا شك أن نشر وتسيد نمط استهلاكي معين لا بد أن يتبعه على الفور بزوغ أنماط سلوكية وثقافية مماثلة. فإن تقنيات السوق العالمية تهدف إلى خلق عالم استهلاكي متماثل يأكل ويشرب ويدخن سلعا ومنتجات متشابهة إن لم تكن موحدة. فمثلا شركة «رنفلون الأمريكية» واجهت ارتفاع أسعار الإعلانات من خلال تنظيم

حملة إعلانية واحدة استطاعت استخدامها بنجاح أكثر وتكلفة أقل في الأسواق الخارجية حيث يتم إنتاج وتوزيع منتجاتها.

ونفس الشيء بالنسبة لعطور شارلي التي تستخدم إعلاناتها في كل من دول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة على السواء. فالرسالة الإعلانية واحدة في كل مكان (الاستهلاك هو مفتاح السعادة). وتملك الشركات العالمية مفتاح السعادة من خلال منتجاتها الموجودة في كل مكان بأسعار في متناول الجميع. ولا يخفى على أحد مدى تأثير هذه الرسالة الإعلانية بمضمونها السالف الذكر على ملايين المستمعين والمشاهدين في مختلف أنحاء العالم الثالث الفقير.

تؤكد هذه الشواهد خطا الاعتقاد السائد بأن هناك علاقة مباشرة بين حرية التعبير والملكية الخاصة للإعلام. فقد ثبت العكس تماما، فإن هذا الشكل من الملكية يؤدي إلى تحويل وسائل الإعلام إلى أدوات للسيطرة الاجتماعية والفكرية في أيدي الطبقات المالكة والمسيطرة ولصالح الشركات العابرة للقومية. إذ أصبحت هذه الوسائل تستخدم كأدوات للقهر السياسي والثقافي، وتمثل مضامينها كل القيم المعادية للعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

الهوامش

Phil Harris: International News media authority and dependence in Introduction communication in Nigeria. eds, Alfred opubor, Lagos 1967. pp H1 to Mass

2- أنظر: تقرير لجنة ماكبرايد-مرجع سابق ص 39, 139, 40- 32

- 3- Matta, F.R.: The latin american concept of news, Journal of communication, spring 29- 2- 1979. pp 32- 40.

4- Phil Harris: Reporting southem Africa UNESCO-Paris-1981- pp 9- 21.

5- . 1 Phil Harris, Opcit H

6- انظر: تقرير ماكبرايد-مرجع سابق-الصفحات التالية: 158, 161, 167, 169.

الحواشي

(*) المصدر: نقلا عن التقرير النهائي للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال-اليونسكو-باريس 1979.

(*1) المصدر: نقلا عن: B.B.C. Inside the news 23Worme men 1979 Phil Haris Opcipy

الباب الثاني
الإطار التطبيقي للبحوث التبعية

4 الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية

رغم اختلاف آراء المؤرخين حول تحديد البداية الإعلامية في العالم العربي، سواء من حيث التاريخ الزمني أو القطر العربي الذي شهد هذه البداية أو الانتماء السياسي للرواد الإعلاميين في العالم العربي، فان هناك إجماعا من جانبهم على أن بداية تعرف العالم العربي على الصحافة كانت من خلال الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798. حيث أصدرت في العام نفسه صحيفة «كوربيه دي ليجيت» وصحيفة «لاديكا أجيبسيان». وقد صدرتا باللغة الفرنسية ولم يقدر الصدور للصحيفة العربية (التنبيه) التي أزمع الفرنسيون إنشاءها آنذاك. أما بداية ظهور الصحافة العربية فهناك روايتان في هذا الصدد. ترى الرواية الأولى أن صحيفة (جورنال الخديوي) التي صدرت في مصر عام 1827 تمثل بداية الصحافة الرسمية في العالم العربي. وتختلف الرواية الثانية في تحديد التاريخ والقطر العربي الذي شهد هذه البداية. ويتبنى هذه الرواية بعض المؤرخين العرب وعلى رأسهم رزوق عيسى رئيس تحرير مجلة (المؤرخ) العراقي. إذ يرون أن

البداية الفعلية للصحافة العربية كانت في العراق سنة 1816 بصدور صحيفة (جرنال العراق) التي أنشأها الوالي داود باشا الكرجي وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية.

ورغم اختلاف الآراء حول تحديد أي قطر عربي عرف الصحافة أولا فان العالم العربي بوجه عام لم يتعرف على هذا الفن إلا بعد دخول المطبعة إلى بعض أقطاره. وقد كانت لبنان وسوريا هما أولى الأقطار العربية التي أنشئت بها المطبعة في حوالي عام 1710. ومع ذلك فقد تأخرت نشأة الصحافة بالعالم العربي. وسبب ذلك يرجع إلى سياسة الدولة العثمانية التي حرصت على محاصرة العالم العربي وعزله عن مظاهر الحضارة الأوروبية خلال أربعة قرون. ولا شك أنه ينبغي علينا أن نفرق، بداية، بين نشأة الصحافة في العالم العربي وبين نشأة الصحافة العربية ذاتها. وفي داخل هذا التحديد علينا أيضا أن نميز بين كل من النشأة الرسمية والنشأة الشعبية للصحافة العربية. فإذا كانت البداية الإعلامية في العالم العربي قد تمت على أيدي الأوروبيين أو العثمانيين فإن الصحافة العربية قد نشأت في الأساس على أيدي الحكام. وإذا كان لهذه الحقيقة التاريخية نتائجها الإيجابية والسلبية فإن الذي تبقى منها هو الجوانب السلبية بكل أبعادها الفكرية والسياسية والإعلامية. وكان لا بد لهذه الحقيقة أن تخلق نقيضها الموضوعي والذي يمثل الطرف الأخر في حركة الصراع الاجتماعي والسياسي التي شهدها العالم العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر ونقصد بهذا النقيض الصحافة الشعبية، أي التي تمثل أفكار ومصالح القوى الاجتماعية العربية التي قادت حركة النضال القومي والوطني في مواجهة العثمانيين طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ثم ضد الأوروبيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الحصول على الاستقلال.

ونستطيع القول بأن النصف الأول من القرن التاسع عشر قد شهد نشأة الصحافة الرسمية في العالم العربي. ويمكننا أن نرمز لهذه البداية بصدور صحيفة (جورنال الخديو) في مصر عام 1827، ثم صحيفة الوقائع المصرية 1828. هذا عدا صحيفة جرنال العراق التي سبقت الإشارة إليها ثم ظهرت المبشر في الجزائر عام 1847، أصدرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية باللغة العربية لمخاطبة الشعب الجزائري. ثم توالى صدور الصحف

الرسمية في العالم العربي فصدرت الرائد التونسي في تونس 1861. وفي سوريا صدرت صحيفة سوريا 1865 على يد الوالي العثماني. وفي ليبيا صدرت طرابلس الغرب 1866 ثم الزوراء في بغداد عام 1869 وفي اليمن صدرت صحيفة صنعاء عام 1879. وفي السودان صدرت الغازيتا السودانية 1899 أما في الحجاز فقد صدرت صحيفة الحجاز عام 1958 وكانت الناطق الرسمي باسم الدولة العثمانية (ورغم الطابع الرسمي الذي صبغ النشأة الأولى للصحافة العربية فإن هناك بعض الأقطار العربية كانت البداية الإعلامية بها شعبية مثل لبنان حيث ظهرت بها أقدم صحيفة أهلية هي (حديقة الأخبار) عام 1858. وفي مصر ظهرت صحيفة وادي النيل 1867 ثم صحيفة الأهرام عام 1876 وكذلك المغرب التي شهدت صدور صحيفة المغرب الأهلية على يد بعض اللبنانيين عام 1889.

وأبرز ما كان يميز الصحافة الرسمية في العالم العربي هو أنها كانت غالبا ما تنشر باللغتين التركية والعربية، وتتسم بالطابع الخبري في مجملها إذ كانت تضم أخبار الدولة العثمانية والقوانين والفرمانات وبعض الأنباء الخارجية. أما الصحف الأهلية فقد كانت تعتمد أساسا على المقالات ذات الطابع الأدبي، مضافا إليها المضامين الخبرية، ولكن بنسب أقل سواء من حيث المساحة أو نوع هذه الأخبار، ولم تكن تحوى مقالات سياسية بسبب القيود التي كانت تفرضها السلطات العثمانية آنذاك. ويمثل الدستور العثماني الذي صدر عام 1908 نقطة مضيئة بالنسبة للصحافة العربية في تلك الفترة إذ بدأت به مرحلة انطلاق نسبي ترجع إلى الحرية الجزئية التي منحها للصحف. ومنذ ذلك الحين بدأت صحف الرأي الشعبية تأخذ طريقها إلى الظهور والانتشار وكانت في أغلبها تعبر عن مشروعات فردية، إذ كان يقوم بإصدارها أفراد أو جماعات أو هيئات شعبية. وقد اتسمت بالكثرة وسرعة الظهور ثم الاختفاء بسبب اعتمادها على مصادر تمويل غير منتظمة (إعانات أو تبرعات أحيانا) وبسبب طبيعة المرحلة التاريخية التي تميزت بكثرة الدسائس والمؤامرات ضد الدولة العثمانية التي أطلق عليها رجل أوربا المريض في ذلك الحين. فقد انعكست هذه السمات على الصحافة العربية إذ تنافست أطراف الصراع المختلفة في استخدامها كأداة رئيسية للصراع. وكانت مصر مسرحا رئيسيا لهذا الصراع الذي أتخذ أشكالا

متعددة. فقد ضمت مصر في تلك الفترة ممثلين أشداء للصراع العثماني الأوروبي العربي. فظهرت الصحف المعادية للدولة العثمانية والتي تؤيد الاحتلال البريطاني لمصر مثل صحيفة المقطم المصرية وغيرها. وظهرت الصحف التي تساند فرنسا ضد الاحتلال البريطاني مثل الأهرام. كما لعبت بريطانيا دورها المعروف في استخدام الأقليات في صراعها ضد الدولة العثمانية مثل الأرمن الذين ساعدهم الإنجليز على نشر صحف لهم بمصر تدعو إلى إقامة دولة مستقلة لهم عن السيطرة العثمانية مثل جريدة الزمان. وكذلك استقطبت إنجلترا الكثير من الصحفيين الشوام الذين لجئوا إلى مصر هروبا من الاضطهاد العثماني واستخدمتهم الخدمة مصالحها والترويج لأفكارها من خلال الصحف التي ساعدتهم على إصدارها مثل (صدى الشرق، والمحروسة، والمقتطف، والاتحاد المصري) كما شجعت بريطانيا على صدور بعض الصحف اليهودية ذات الميول الصهيونية المبكرة مثل صحيفة «الحقيقة»، و «الزراعة» اللتين كانتا تعدان بوقا للدعاية البريطانية في مصر.

هذا وقد احتضنت الاحتلال أعضاء حركة تركيا الفتاة الذين هربوا إلى مصر وساعدتهم على إنشاء صحفهم لمحاربة الدولة العثمانية.

ومن الحقائق التاريخية التي يجدر التنبيه إليها أن الصحافة العربية الشعبية قد أسهمت بدور بارز في مناهضة الحكم العثماني، وسجلت تاريخها الخاص كجزء من حركة التحرر العربية ضد السيطرة العثمانية. وتحملت الصحف الوطنية العربية المطاردات العثمانية وأشكال الاضطهاد المختلفة التي بلغت ذروتها بإعدام 17 صحفيا عربيا في المذابح الشهيرة التي ارتكبها الحكم التركي جمال باشا سنة 1916 ضد الوطنيين العرب[2].

ومن أبرز ما تميزت به الصحافة العربية أنها كانت سابقة على نشأة الأحزاب في العالم العربي. ويمكن القول أن الصحف كانت نواة للأحزاب. ومثال ذلك مصر التي شهدت ظهور الأحزاب كتجسيد وبلورة لأفكار واتجاهات بعض الصحف الوطنية التي كانت قائمة من قبل. فقد ظهر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية كتعبير عن صحيفة المؤيد، وتزعمه الشيخ علي يوسف الذي كان يرأس تحرير هذه الصحيفة. وكذلك الحزب الوطني الذي ظهر لتجسيد أفكار أراء جريدة اللواء التي كان يرأس تحريرها

الزعيم المصري مصطفى كامل. كما أن حزب الأمة كان يعبر عن صحيفة «الجريدة»، وكان رئيس تحريرها لطفي السيد هو سكرتيره العام.

الصحافة العربية أثناء السيطرة الاستعمارية الأوروبية

اكتملت الحلقة الاستعمارية حول العالم العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وذلك بخضوعه لكل من النفوذ البريطاني والفرنسي مع استمرار بقاء الاحتلال الإيطالي لليبيا، والسيطرة البريطانية على كل من مصر والسودان واستقلال اليمن والدولة الهاشمية في شبه الجزيرة، ومنح الحركة الصهيونية حق إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وقد كان لهذه التغيرات آثارها المباشرة على الخريطة الإعلامية للعالم العربي. فقد تأثرت حركة إصدار الصحف ونوعية القضايا الاجتماعية والفكرية والسياسية المطروحة بأساليب الصراع بين القوى الوطنية العربية والسلطات الاستعمارية، وبالنمط الاستعماري السائد في كل منطقة من العالم العربي. فنلاحظ أن منطقة المغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب) قد أفرزت واقعا إعلاميا يمثل خلاصة الصراع السياسي والاجتماعي والديني بين الشعوب العربية هناك، وبين الاستعمار الفرنسي الذي اتسمت أساليبه بالقهر الثقافي والتحدي الديني والقومي لمقومات الشخصية العربية في تلك الدول. فكانت السلطات الفرنسية تعمل على صبغ جميع جوانب الحياة الثقافية بالطابع الفرنسي الخالص. وقد خاضت عدة معارك صليبية ضد الدين الإسلامي والثقافة العربية. كما حرصت هذه السلطات على إصدار صحفها الخاصة بالإدارة الاستعمارية، بالإضافة إلى صحف المستوطنين الفرنسيين ولذلك لم تتوان عن ملاحقة الصحف الوطنية الناطقة باللغتين العربية والفرنسية ومصادرتها، والتنكيل بأصحابها ومحرريها طوال الفترة الممتدة فيما بين الحربين العالميتين. ولا شك أن هذا السلوك من جانب الاستعمار الفرنسي يعد سمة مميزة له على امتداد تاريخه في العالم الثالث، وهو القهر الثقافي المباشر والمحاولات المستمرة لمسخ وتشويه الثقافات القومية في البلاد المستعمرة. أما في المناطق التي خضعت للنفوذ البريطاني فقد اختلفت أساليب الصراع بسبب اختلاف طبيعة المستعمر فقد اتبعت بريطانيا سياستها المعروفة «فرق تسد» في مجال الصراع

السياسي المباشر، بينما عمدت في المجال الثقافي والإعلامي إلى إثارة الخلافات اللغوية والأثنيه وكانت نتيجة ذلك تشجيعها للهجات المحلية كجزء من تشجيعها للخلافات القبلية والطائفية ومن هنا جاءت محاولاتها لضرب اللغة العربية الفصحى من خلال تشجيع إصدار صحف باللغات المحلية. وقد تنبهت القوى الوطنية العربية لهذه المؤامرة في وقت مبكر، وحرصت على محاربة هذا الاتجاه بالأكثر من إصدار الصحف الناطقة بالعربية الفصحى وذات الطابع الأدبي في الأساس.

هذا وقد حرصت السلطات الاستعمارية البريطانية على إصدار الصحف الموالية لها باللغة العربية. وذلك على عكس الاستعمار الفرنسي الذي كانت له صحفه الناطقة بلغته إلى جانب قليل من الصحف الرسمية التي كانت تحوى القرارات والمراسيم والقوانين الموجهة للشعوب العربية في المغرب العربي، ولذلك كانت تصدر باللغة العربية.

وقد ضمت الخريطة الإعلامية في العالم العربي في تلك الفترة ثلاث مجموعات من الصحف، المجموعة الأولى وكانت تضم الصحف الرسمية الناطقة بلسان الحكومات. وتليها المجموعة الثانية وكانت تشمل الصحف الناطقة باسم السلطات الاستعمارية أو الموالية لها. أما المجموعة الثالثة فكانت تضم الصحف الوطنية التي كانت تخوض معارك مزدوجة لمواجهة كل من الصحف الرسمية والصحف الموالية للاستعمار التي كثيرا ما كانت تربطهما صلات تحالف وتعاون وثيقة مبعثها المصلحة المشتركة وهدفها محاربة الصحافة الوطنية ومحاولة التنكيل بها والقضاء عليها.[3].

وقد مرت حركة التحرر الوطني العربية بمرحلتين: بدأت أولاهما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتهت بحصول معظم الدول العربية على الاستقلال من خلال الكفاح المسلح، ما عدا الجزائر وفلسطين، إذ أدى إفلاس النضال السياسي في الأولى إلى توقف القوى الوطنية الجزائرية عن مواصلة الأسلوب السلمي واندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954 وانتهت بحصول الجزائر على الاستقلال في سنة 1962. كذلك أدت النتائج التي ترتبت على انتزاع الوطن الفلسطيني من أصحابه وقيام دولة إسرائيل بالقوة المسلحة على الأرض الفلسطينية في مايو 1948 إلى قيام حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في يناير 1965 وذلك لاسترداد هذا الوطن

المحتل وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه.

هذان النموذجان وهما الثورتان الجزائرية والفلسطينية أضافا إلى الخريطة الإعلامية العربية تجربتين جديدتين تماما في ميدان الصحافة الوطنية والثورية. ويجدر بنا أن نستعرض أبرز السمات التي تميزت بها الصحافة العربية في مرحلتي الكفاح السلمي والكفاح المسلح فقد اتسمت في المرحلة الأولى بالسمات التالية:-

1- كانت الصحافة العربية في مرحلة الكفاح السياسي صحافة حزبية في مجملها. أو كانت تعبر عن الأحزاب الوطنية التي تولت قيادة حركة التحرر الوطني العربية في تلك المرحلة.. كانت موجهة إلى النخبة المتعلمة الملتفة حول هذه الأحزاب، كما كانت لها جماهيرها الأخرى من القطاعات الشعبية التي كانت تتشكل منهم القواعد الجماهيرية لهذه الأحزاب.

2- كان يرأس تحرير هذه الصحف في الغالب سكرتيرو الأحزاب الوطنية أو بعض قياداتها البارزة. وكانت تعتمد على ميزانية ثابتة تخصصها قيادة كل حزب للنشاط الدعائي والإعلامي.

3- طرحت هذه الصحف شعار الاستقلال السياسي فقط، وانشغلت معظمها في الصراعات الحزبية كجزء من اللعبة الليبرالية التي حرصت السلطات الاستعمارية على إلهائها بها لامتصاص طاقاتها في معارك جانبية وخصوصا في مصر والعراق. ونادرا ما كانت تطرح صحف هذه الفترة القضايا ذات الطابع الاجتماعي أو الشعبي إلا في الفترات التي تحتاج فيها إلى الجماهير لمساندتها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات.

4- عانت الصحف الوطنية من المطاردات التي كانت تقوم بها الحكومات بمساندة السلطات الاستعمارية. وقد تمثلت في صدور العديد من التشريعات والقوانين المقيدة لحرية الصحافة فضلا عن الأساليب الأخرى مثل المصادرة واعتقال المحررين. كذلك مارست معظم الحكومات العربية أساليب اقتصادية متنوعة للضغط على الصحافة الوطنية ومحاصرتها مثل الاشتراكات والإعلانات والمصاريف السرية التي استخدمتها هذه الحكومات لمساندة الصحف الموالية لها والضغط على الصحف الوطنية لتضييق الخناق عليها ودفعها إلى الإفلاس.

أما الصحافة العربية في مرحلة الكفاح المسلح فقد برزت لها مهام

مختلفة عن مهامها أثناء مرحلة الكفاح السلمي، كما اتسمت ببعض الخصائص المميزة ومنها:-

1- مارست الثورة العربية المسلحة نشاطها الإعلامي خارج أراضيها وذلك لدواعي الأمن وحرصا على حماية كوادر الثورة وأجهزتها الفنية والبشرية. وأبرز مثال لذلك الثورة الجزائرية التي مارست نشاطها الإعلامي في تونس. أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد اتخذت الأردن في البداية مقرا لنشاطها الإعلامي ثم انتقلت إلى بيروت بعد أحداث أيلول الأسود 1975 والتي تعرضت فيها المقاومة الفلسطينية لمحاولة التصفية. ومما يجدر ذكره أن هذا الجانب كانت له نتائجه الإيجابية من حيث حماية الثورة وكوادرها وأجهزتها ولكن كانت له نتائجه السلبية في ذات الوقت. إذ ترتب على اضطرار الثورات العربية المسلحة لممارسة نشاطها خارج أراضيها، أي داخل دول عربية أخرى لها سياساتها والتزاماتها الدولية وجود بعض الحساسية بين أجهزة الثورة وحكومات هذه الدول وذلك نتيجة لوقوع تناقض بين مواقف الثورة العربية المسلحة وبين مواقف الحكومات المضيفة بشأن بعض الأحداث التي وقعت في العالم العربي في تلك الفترة.

2- التزمت حركات الكفاح المسلح العربية بخط فكري وسياسي واضح لم يقتصر على تحقيق الاستقلال الوطني فحسب، بل تضمن التزاما محددا إزاء القضية الاجتماعية. ولا شك أن أيديولوجية الكفاح المسلح العربية تعكس المضمون السياسي والاجتماعي لهذه الثورات التي تمثل أغلبية ساحقة من الطبقات الفقيرة من الفلاحين المعدمين الذين تعرضوا لأقسى محاولات المسخ والتشويه لمقوماتهم القومية دينيا ولغويا عدا إجبارهم على ترك أراضيهم وانتزاعها منهم بالقوة المسلحة. ولذلك كان لا بد أن تختلف أطروحات هذه الثورات عن الشعارات التي رفعتها الثورات الوطنية السلمية في الخمسينات، وقد انعكس هذا المضمون بوضوح في الصحف التي أصدرتها الثورة الجزائرية وأبرزها جريدة المجاهد وكذلك صحف الثورة الفلسطينية.

3- اعتمد الجهاز الإعلامي لحركات الكفاح المسلح العربية على المعونات الفنية والعينية التي قدمتها لهم الحكومات العربية والدول الاشتراكية ومنظمات الأمم المتحدة مثل أجهزة الطباعة والورق، والمنح الدراسية، وتدريب

الكوادر الثورية.

4- بينما اقتصرت معاناة الصحف الوطنية في مرحلة الكفاح السلمي على المطاردات ومصادرة السلطات الاستعمارية لها وفرض عقوبات بالسجن على الصحفيين، فإن الوضع قد ازداد سوءا ومعاناة بالنسبة للكوادر الإعلامية في الثورتين الجزائرية والفلسطينية، إذ كانوا يتعرضون للتصفية الجسدية والتهديد بنسف الصحف.

الصحافة العربية بعد الاستقلال

اختفت الصحف الموالية للسلطات الاستعمارية عقب حصول الدول العربية على الاستقلال، منذ بداية الخمسينات. وإن لم يمنع ذلك من استمرار التبعية الفكرية والسياسية للفكر الاستعماري الغربي في بعض الصحف العربية سواء في المشرق أو في المغرب العربي. وهذه الظاهرة لا تزال تتخذ أشكالا متنوعة حتى اليوم. وقد تحددت المهام المطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال في ثلاث قضايا رئيسية: أولها وأكثرها إلحاحا قضية الوحدة العربية وتحرير فلسطين، ثم قضية التنمية والعدالة الاجتماعية. أما القضية الثالثة فهي تتعلق بالحرية والديمقراطية. وقد فرضت هذه القضايا نفسها على الصحافة العربية منذ نهاية الخمسينات عدا القضايا القطرية التي طرحت نفسها على صحف كل بلد عربي على حدة. وقد التزمت معظم الصحف العربية بموقف حكوماتها. وهنا برزت مشكلة جديدة لم تكن مطروحة بحدة أثناء مرحلة التحرر الوطني وهي مشكلة الديموقراطية، وعلاقة الصحافة بالسلطة الوطنية. إذ لا شك أن دور ومسئوليات الصحافة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال ارتبط إلى حد بعيد بطبيعة وأهداف السلطة السياسية في الدول العربية. ولذلك نلاحظ أن هناك مسئولية خاصة يتحملها رؤساء الحكومات العربية أو صناع القرار السياسي في العالم العربي بشأن الاختيار بين الاستمرار في استخدام الميراث الاستعماري في مجال الإعلام أو المبادرة بخلق علاقات جديدة بين الصحافة والسلطة السياسية الوطنية. ورغم أنه لا يوجد إجماع بين النخبة السياسية والثقافية في العالم العربي على تحديد دور ومسؤوليات الصحافة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فإن الممارسة العملية

خلال ربع قرن قد طرحت رؤية موحدة، وإن اختلف مضمونها الاجتماعي والأيديولوجي. وتحدد هذه الرؤية الدور الأساسي للصحافة العربية في ضرورة استخدامها كأداة في يد السلطة، وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد لقرارات السلطة السياسية أكثر من كونها أداة لتوجيه النقد والإسهام في إعادة تشكيل العقل العربي بصورة فعالة وإيجابية.

ويمكننا تلخيص التيارات السائدة لدى الزعماء والحكام العرب عن دور الصحافة العربية ومسئولياتها بعد الاستقلال في ثلاثة تيارات رئيسية:

التيار الأول:

ويرى ضرورة تكريس الصحافة لتحقيق الهدف القومي الأشمل، وهو الوحدة العربية وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني. ويرى هذا التيار أن مهمة الصحافة العربية الأولى هي بناء الفكر القومي وتشجيع المبادرات الوحدوية من جانب الحكومات وتعبئة الشعوب العربية للالتفاف حول هذا الهدف الحيوي. ولذلك يجب أن تبدأ النشاطات الإعلامية في العالم العربي وتنتهي عند هذا الهدف. فالدول العربية في حاجة إلى الصحافة كي تسهم في تحويل الولاء القطري إلى ولاء قومي، وكي تعمل على تزويد الشعوب العربية بكل ما هو جاد وعصري في الثقافة القومية والعالمية، وتقوم بتسليحهم بالوعي السياسي والقومي لمواجهة العدوان الصهيوني وركيزته المادية الممثلة في إسرائيل، وضرورة إدراك العلاقة العضوية بين تحرير فلسطين من السيطرة الصهيونية وبين تحقيق الوحدة العربية الشاملة. ومن هنا تنبع الحاجة إلى تجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في تحقيق التحرر الوطني والوحدة القومية.

أما التيار الثاني:

فهو يرى أن القضية الأساسية المطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال هي الإسهام في التنمية القومية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق العالم العربي كله. ويرى هذا التيار أن الصحفي باعتباره جزءا لا يتجزأ من الطليعة المثقفة في العالم العربي فإن عليه مسئوليات مضاعفة إزاء بلاده التي تتسم بتعدد وتنوع مشاكلها الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والسياسية. وهناك ضرورة ملحة لتجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في القضاء على الأمية التي تبلغ نسبتها حوالي 75 ٪ في العالم العربي. ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الأمية والعوائق التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا أن الاستعمار الأوروبي لم يحرص فقط على تكريس الأمية بين غالبية الشعوب العربية بل أدخل إلى الدول العربية أشكالا من التعليم لا تساعد العرب على بناء مجتمعاتهم وتطويرها بل تهدف في الأساس إلى تخريج مجموعات من الموظفين والكتبة لمساعدة الجهاز الإداري الاستعماري. ولما كانت النظم التعليمية السائدة حاليا في العالم العربي موروثة دون استثناء عن الاستعمار الأوروبي وتحتاج إلى إعادة نظر شاملة في مناهجها وأساليبها فضلا عن قصورها عن تلبية احتياجات الشعوب العربية. لذلك أصبح من الضروري الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيري وفي مقدمتها الصحافة، للاستفادة بإمكانياتها الهائلة في هذا الصدد. ويرى أنصار هذا التيار ضرورة تجنيد الصحافة للقيام بهذه المهمة القومية التي تتسم بأهمية خاصة وهي الإسهام في محو الأمية وتغيير النظم التعليمية السائدة وتشجيع التصنيع والإصلاح الزراعي وكلها مشروعات حكومية ذات عائد شعبي في جوهرها. كما يرون أيضا أن الصحافة ذات الملكية الخاصة لا يمكن أن تسهم في تحقيق تلك المهام القومية، ولكن الصحافة وسائر وسائل الإعلام الخاضعة لإشراف الحكومات هي الأجهزة الوحيدة التي تتعرض من خلالها الجماهير العربية لعلميات التطوير التعليمي والثقافي.

ويرى التيار الثالث:

أن المهمة الأولى للصحافة العربية بعد الاستقلال هي تعميق الممارسة الديموقراطية من خلال حرية التعبير والنقد. خصوصا أن الصحافة العربية قد نجحت أثناء مرحلة النضال الوطني في إرساء مجموعة من التقاليد الديموقراطية من خلال الممارسات العديدة التي قامت بها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها. ومن هنا أصبح على الصحافة العربية أن تواصل القيام بمسئولياتها في صيانة وترسيخ هذا التراث الديموقراطي الذي شاركت في صنعه. ولن يتحقق ذلك إلا بممارسة

النقد البناء لخطط وبرامج وممارسات الحكومات الوطنية. ويطمع أنصار هذا التيار مجموعة من الشروط لضمان توفر مناخ ديموقراطي يسمح للصحافة العربية بممارسة مسئولياتها التاريخية في تشكيل اتجاهات الرأي العام العربي والتعبير عنها بأمانة. وذلك بما يكفل ضمان مشاركة الغالبية العظمى من الجماهير العربية في صنع القرارات السياسية والقومية وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي والثقافي العربي بما يتفق مع تراثها الحضاري ومصالحها الاقتصادية والسياسية.

وفي مقدمة هذه الشروط ضرورة وجود صحافة حزبية نشطة تجسد مصالح وأفكار القوى الاجتماعية المختلفة التي تتشكل منها المجتمعات العربية. ويلاحظ بوجه عام أن الزعماء العرب يعتبرون أي نقد موجه للحكومات على أنه موجه للأمة كلها، وقد ترتب على هذا أن الصحافة وأجهزة الإعلام أصبحت تبدي حذرا شديدا في توجيه النقد. ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب أو أحزاب معارضة ولكن يختلف الأمر من الناحية الواقعية. إذ إن أي محاولة لتشكيل معارضة حقيقية سرعان ما يقضي عليها ولو باستخدام العنف ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة. والواقع أن العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل قوى المعارضة إلا في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال عندما حدث تحالف مقدس بين جميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية. أما في الوقت الحالي فهناك عدد قليل من الصحف والمجلات التي تمتلكها وتديرها قوى المعارضة العربية. فالدول العربية تشهد أشكالا متعددة للقيود التي تفرض على الحريات العامة دفاعا عن النظام العام وأمن الحكومات، وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم بمهارة لشل حركة المعارضة. ورغم أن الحكومات العربية لا تمانع نظريا في ممارسة حرية الصحافة. ولكن بشروط وضوابط أبرزها عدم الخروج على الصيغة العامة التي ارتضتها السلطة السياسية.

هل توجد نظرية إعلامية للعالم العربي ؟

تختلف المدارس الإعلامية في تحديد الإطار النظري الذي يفسر الواقع الإعلامي في مختلف الدول في العالم المعاصر أي كل من العالم الرأسمالي

والاشتراكي والعالم الثالث. وتعتبر المدرسة الغربية في الإعلام أقدم هذه المدارس تاريخيا وأسبقها في محاولة استخلاص القوانين النظرية التي تحدد الأسس الفلسفية والقانونية والاقتصادية والسياسية للإعلام الغربي بمختلف تياراته ومذاهبه. وقد أخرجت هذه المدرسة العديد من التصنيفات النظرية في المجال الإعلامي أبرزها التصنيف الذي وضعه ولبور شرام وزملاؤه سنة 1956 ويتضمن النظريات الإعلامية الأربعة وهي نظرية السلطة، والنظرية السوفيتية، والنظرية الليبرالية، ونظرية المسئولية الاجتماعية. وتعكس هذه النظريات باستثناء النظرية السوفيتية خلاصة التطور التاريخي للعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في المجتمعات الغربية. وقد اهتمت بالتركيز على هذا المتغير، بالإضافة إلى المتغير الاقتصادي الخاص بنمط الملكية. وقد استمدت هذه النظريات دعامتها الفلسفية من التراث النظري للفكر الديموقراطي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ولم تتعرض على الإطلاق للبناء الاجتماعي والثقافي الذي أفرز هذه النظم الإعلامية وكان له تأثيره الجدلي على تطورها، سواء من الناحية التكنولوجية أو المضامين الإعلامية أو فنون التحرير والإخراج الصحفي. ولقد توالت التصنيفات التي أضافت بعض التعديلات غير الجوهرية على هذا التصنيف (تصنيف شرام) مما أدى إلى تغيير بعض التسميات السابقة ودمج البعض الأخر. وقد أسفرت تلك المحاولات عن تصنيف ثلاثي يتضمن النظريات الثلاثة التالية: الليبرالية والشمولية والمختلطة.[(4)]

وهذا التصنيف قام بدمج كل من نظريتي الحرية والمسئولية الاجتماعية في إطار واحد هو النظرية الليبرالية على أساس أنهما يمثلان مرحلتين تاريخيتين متتابعتين في تطور الصحافة الغربية، وأنهما ينبعان من أساس نظري وفلسفي واحد، كما ينتميان إلى واقع اقتصادي واجتماعي واحد هو المجتمعات الغربية. أما النظرية السوفيتية فقد أدرجها تحت اسم النظرية الشمولية دون مراعاة للاختلاف التاريخي والأيديولوجي للتجربة الاشتراكية في الإعلام عن التجارب الأخرى التي تندرج تحت نفس التصنيف (مثل التجربة النازية التي تعد إحدى تطبيقات الرأسمالية الأوروبية). أما النظرية الثالثة (المختلطة) فهي محاولة ترقيعية تفتقر إلى الأساس النظري أو الاقتصادي بل تعتمد على الاختبارات السياسية البراجماتية وتعجز عن

تفسير كثير من الظواهر الإعلامية في العالم الثالث بالذات.

وعندما نحاول أن نطبق أحد هذه التصنيفات على الصحافة العربية المعاصرة أملا في استخلاص القوانين النظرية التي تفسر لنا طبيعة العلاقة التي تربط الصحافة العربية بكل من الحكومات والأنظمة السياسية والواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي. وذلك في إطار التطور التاريخي الذي مرت به الصحافة العربية منذ نشأتها وحتى المرحلة الراهنة. وسوف نلاحظ وجود كثير من أوجه الشبه بين واقع الصحافة العربية وما تشير إليه بعض النظريات الغربية في الإعلام مثل نظرية السلطة التي ترتبط بنشأة وتطور الصحافة الإنجليزية منذ القرن السابع عشر. وتقوم على وجوب إخضاع الصحافة ذات الملكية الخاصة لسيطرة الحكومة من خلال قوانين الرقابة ووسائل السيطرة الأخرى مثل التصريح الرسمي والرقابة على النشر وفرض رسوم باهظة على البريد. وتفترض هذه النظرية ضرورة وجود صحافة ذات ملكية خاصة وتخضع في ذات الوقت للقيود الحكومية. بينما نلاحظ أن النمط الغالب لملكية الصحف في العالم العربي هو ملكية الحكومة للصحف وإدارتها. فإذا أردنا تطبيق هذه النظرية على الصحافة العربية فلا بد أنه ستصادفنا مجموعة استثناءات تتفوق على جوهر النظرية ذاتها لأن النمط السائد هو الملكية الحكومية للصحف العربية والاستثناء هو وجود بعض الصحف ذات الملكية الخاصة (مثل: الكويت-لبنان-الإمارات العربية-السعودية).

أما النظرية الليبرالية فمن الواضح أنها لا تصلح للتطبيق على الصحافة العربية. إذ علاوة على اختلاف جذورها التاريخية وأساسها الفلسفي عن تاريخ الصحافة العربية وتطورها فهناك مضمون النظرية الذي ينص على ضرورة وجود صحافة مستقلة من الناحية الاقتصادية وقادرة على القيام بدور الحارس لمصالح الهيئات الرأسمالية في مواجهة الحكومات. ولا تتلاءم هذه النظرية مع الواقع الاقتصادي والسياسي الراهن في العالم العربي حيث تسود الأمية والفقر والتخلف الاجتماعي مع شيوع النظم الأوتوقراطية المتسلطة، وإن كان ذلك لا يلغى نهائيا إمكانية تطبيقها بشكل جزئي على بعض النماذج القليلة في الصحافة العربية ولكنها في النهاية تبدو عاجزة تماما عن تفسير الأوضاع الإعلامية في العالم العربي.[5]

وعندما ننتقل إلى المدرسة الاشتراكية في الصحافة فسوف يصادفنا تصنيف واحد محدد يتضمن الأسس النظرية والممارسات التطبيقية لها. وتستمد النظرية الاشتراكية في الإعلام أساسها النظري من التراث الماركسي اللينيني، رغم ضآلة ما تتضمنه الأدبيات الماركسية من إشارات إلى الإعلام والصحافة بشكل محدد. ولكن الإضافات التي قدمها لينين من خلال التجربة السوفيتية ساعدت على تشكيل الإطار النظري العام للصحافة الاشتراكية وذلك من خلال التطبيق السوفيتي منذ قيام الثورة الاشتراكية سنة 1917. وترى النظرية الاشتراكية أن الدور الرئيسي للصحافة هو التربية الفكرية الأيديولوجية والتعبئة السياسية والتنظيم لجميع فئات الشعب دون استثناء. وتركز على ضرورة منح مختلف القوى الاجتماعية والجماعات النوعية الفرصة كاملة في إصدار صحفها ونشراتها وتشترط الاهتمام بالتوسع في أبواب بريد القراء حرصا على إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المواطنين العاديين للتعبير عن وجهات نظرهم والمشاركة بطريقة غير مباشرة في صنع القرارات التي تؤثر في أوضاعهم العامة وحياتهم اليومية.(16)

ورغم ما قد يبدو من تشابه ظاهري بين بعض ملامح النظرية الاشتراكية في الإعلام وبين الأوضاع الإعلامية في بعض الدول العربية مما قد يجعلها أقدر على تفسير الواقع الإعلامي العربي، فإن الاختلافات بين جوهر النظرية الاشتراكية وأساسها التاريخي وبين السياسات الإعلامية في العالم العربي يجعل من العسير، إن لم يكن من المستحيل، تعميم هذه النظرية على الدول غير الاشتراكية حتى وإن كان هناك بعض أوجه التشابه الخارجي مثل ملكية الحكومات والأحزاب الحاكمة للصحف في العالم العربي، أو لجوء بعض الحكومات العربية إلى استخدام الصحافة كأداة للتنمية القومية. فمن الواضح أن معظم الحكومات العربية قد حددت علاقتها بالصحافة بناء على اختيارات سياسية واقتصادية، وليس طبقا لاعتبارات أيديولوجية. كما أن الفجوة الطبقية الملحوظة في العالم العربي والتي تتمثل في وجود قلة ثرية تسيطر على مصادر الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسي والثقافي وأغلبية محرومة من الحد الأدنى لمقومات الحياة الآدمية الكريمة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي، فإن هذا يطرح الطابع الطبقي الواضح للصحافة العربية، وإن كان ذلك لا يمنع في إجماله من

وجود بعض الصحف العربية ذات الطابع الاشتراكي ولكنها قليلة جدا . لكل هذه الاعتبارات يصبح من غير الجائز موضوعيا محاولة إجراء هذا التطبيق غير المتكافئ.

وبعد استعراض التصنيفات النظرية للإعلام الغربي والاشتراكي يتضح لنا مدى الصعوبة التي تكتنف أي محاولة لتطبيقها على الإعلام العربي. مما يؤكد وجاهة وحجة المقولة التي تؤكد أهمية الابتعاد عن النظريات الجاهزة والتي تنبع من واقع مختلف، وتستند إلى قيم وأفكار تعكس مصالح قوى اجتماعية ومجتمعات ذات تاريخ مختلف. ومهما اختلفت الآراء حول الصحافة ودورها في الدول النامية، فمن الضروري مراعاة الإنصاف عند إجراء مقارنة بينها وبين الصحافة في الدول المتقدمة سواء الغربية أو الاشتراكية.

ولا يجب أن نتجاهل الحقيقة التاريخية التي تؤكد لنا أن الصحافة الغربية وكل ما أحرزته من تقدم سواء في المجال التكتيكي أو التشريعات الخاصة بحرية الصحافة ما كان له أن يتحقق بهذه الصورة، لولا المرحلة الاستعمارية التي تم خلالها استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية لشعوب العالم الثالث وخصوصا الوطن العربي الذي لا يزال حتى الآن مكبلا بالكثير من أشكال السيطرة الخفية والعلنية.

وإزاء القصور الموضوعي الذي تتسم به التصنيفات النظرية للإعلام التي سبق ذكرها في تفسير الواقع الإعلامي في العالم العربي، فقد كان من المتوقع أن يكون هناك إسهام عربي في هذا الصدد. ولكن مما تجدر ملاحظته خلو الميدان الأكاديمي في مجال الدراسات الإعلامية العربية من أية محاولات لدراسة الواقع الإعلامي العربي برصد تطوره والمؤثرات العديدة التي يخضع لها سواء من جانب السلطة السياسية أو القوى الاقتصادية أو أشكال التبعية المختلفة للإعلان الغربي. وذلك بهدف التوصل إلى استنباط القوانين التي تحس حركة الواقع الإعلامي العربي وتحدد دوره وموقعه على الخريطة العالمية.

ومن هنا تبدو أهمية المحاولة التي أقوم بها وأرجو أن تكون لباب المناقشة حول هذه القضية الهامة وحافزا للباحثين الإعلاميين لمنحها الأهمية التي تستحقها!.

مظاهر التبعية الإعلامية في العالم العربي

غالبا ما يراعي عند تحليل التبعية الإعلامية وجود محورين أساسيين لهذه القضية: **أولهما يتعلق بالبعد المحلي**. ويتضمن التبعية للسلطة السياسية من ناحية ملكية الصحف، وسلطة إصدار التشريعات والقوانين الإعلامية التي تخضع لها هذه الصحف ورسم السياسات الإعلامية والسيطرة على مصادر الأنباء المحلية من خلال ملكية وكالات الأنباء المحلية، والإشراف على إدارتها وأخيرا السيطرة على مضامين المواد الإعلامية التي تنشرها الصحف العربية.

المحور الثاني: ويتعلق بالبعد الدولي الذي يتضمن التبعية التكنولوجية للدول الغربية والتبعية السوسيو ثقافية للشركات المتعددة الجنسية من خلال الإعلانات والتبعية الإعلامية لوكالات الأنباء الغربية ثم التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الإعلام الغربية.

وفيما يتعلق بالمحور الأول: فقد لوحظ حرص الحكومات العربية على فرض سيطرتها الكاملة على وسائل الإعلام، وخصوصا الصحف بعد الحصول على الاستقلال مباشرة وذلك كجزء من استعادة السيادة الوطنية على مصادر التعبير الثقافي والإعلامي. وكما سبق أن رأينا فقد كانت نشأة الصحف العربية على أيدي الحكام في بداية القرن التاسع عشر. وقد كان لذلك آثاره السلبية على تطور الصحافة العربية فيما بعد. إذ أسفر ذلك عن انعدام ثقة القراء بها لارتباطها بالحكومات. ومع توالي الأحداث والتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم العربي بعد الاستقلال ضاعفت الحكومات العربية من سيطرتها على وسائل الإعلام ونجحت جزئيا في استخدامها لخدمة القضايا القومية مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية التنمية. ولكن كان الاستخدام الأكبر هو تسخيرها لدعم النفوذ السياسي والأيديولوجي لهذه الحكومات من خلال الترويج المتواصل لأفكارها ومواقفها والتأييد المطلق لقراراتها وأساليبها في الحكم. وغالبا ما كان الصراع العربي الإسرائيلي حجة تلجأ إليها الحكومات العربية لتبرير محاربتها للمعارضة ولتكميم الأفواه على أساس (إن الوطن في حالة حرب مع إسرائيل وليس هناك مكان بعد لقوى المعارضة). ويسود العالم العربي نمط الملكية الحكومي للصحف سواء من خلال الملكية العلنية المباشرة

أو من خلال المعونات غير المرئية والتي تتخذ أشكالا متنوعة مثل المصاريف السرية للصحف أو الإعلانات والاشتراكات الحكومية.

ولا تخلو الخريطة الإعلامية للعالم العربي من وجود بعض الصحف المستقلة والعديد من الصحف الحزبية التي تعتمد في تمويلها على موارد فردية أو حزبية. والسيطرة الاقتصادية لا بد أن تلحقها سيطرة فكرية تتحكم في مضامين المواد الإعلامية التي تنشرها هذه الصحف. فيلاحظ أن أغلب الصحف العربية ذات الملكية الحكومية لا تتسع إلا لوجهات النظر الرسمية، وتنطوي على اتجاه واحد لسريان الإعلام من السلطة إلى الجماهير ولا يوجد اتصال متبادل في اتجاهين. فرسائل القراء نادرا ما تنشر. وكذلك الآراء المخالفة لرأي الحكومات. وفي الحالات القليلة التي يسمح فيها بالنشر تتعرض للعديد من التعديلات على أيدي حراس البوابات الإعلامية من رؤساء التحرير وأمثالهم. وتمر المواد الإعلامية التي تنشر بالصحف العربية الموالية للحكومات بعدة مراحل تتعرض أثناءها للحذف والتعديل والتنقيح والتحوير والإضافة والتلفيق والاقتصار على مصادر إخبارية معينة دون سواها. وذلك بهدف وصولها في النهاية إلى القارئ في صورة ترضى الحكومات العربية وتدعم سلطتها الفكرية ونفوذها السياسي.

وتمارس الحكومات العربية رقابة مشددة على وسائل الإعلام وخصوصا الصحافة. وتتخذ الرقابة أشكالا متنوعة فقد تكون قاصرة في بعض الأحيان على موضوعات معينة مثل الأمور الدينية أو المسائل الحساسة في العلاقات الدولية والشخصيات الأجنبية البارزة. ولكنها كثيرا ما تشمل الموضوعات التي تمس أمن وسلامة هذه الحكومات. وغالبا ما تستند الرقابة على الصحف العربية إلى قوانين مدونة ولكنها في كثير من الأحيان تستند إلى السلطة التقديرية للحكومات. وتتوافر لدى الدول العربية قوانين للرقابة تطبق أثناء فترات الطوارئ. ومن أبرز أنواع الرقابة التي تلجأ إليها الحكومات العربية الرقابة المسبقة حيث تقدم المادة الإعلامية للرقيب للموافقة عليها قبل النشر، والرقابة بعد التوزيع حيث يتم مصادرة النسخ المعدة للتوزيع من هذه الصحف. ولكن أخطر أشكال الرقابة الشائعة في الصحافة العربية اليوم هي الرقابة الذاتية التي يمارسها رؤساء التحرير والصحفيون من تلقاء أنفسهم دون الحاجة إلى وجود رقيب رسمي.

أما سيطرة الحكومات العربية على مصادر الأنباء المحلية فهي أشد ما تكون وضوحا في ملكية الحكومات لوكالات الأنباء العربية. وقد أنشئت هذه الوكالات الثمانية عشرة لمواجهة التحيز والتشويه الذي تقوم به وكالات الأنباء الغربية لأنباء وأحداث العالم العربي. وتعد وكالة أنباء الشرق الأوسط أقدم الوكالات العربية. إذ أنشئت عام 1956 لمواجهة التحيز المغرض لوكالات الأنباء الغربية في تغطية أنباء العدوان الثلاثي على مصر عقب تأميم قناة السويس. وهناك ثلاثة أشكال للعمل تمارسها وكالات الأنباء العربية فهناك الشكل الأول الذي تتبناه كل من الجزائر والعراق وليبيا وعمان والسودان وتونس واليمن الشمالية والجنوبية. وهو يقوم على عدم السماح باستقاء الأنباء الخارجية إلا عبر وكالات الأنباء الوطنية التي تقوم بتلقي هذه الأخبار وإجراء التعديلات اللازمة عليها تنفيذا لتعليمات السلطة السياسية، ثم تقوم بتوزيعها على الصحف. أما الشكل الثاني فهو يطبق في كل من البحرين ومصر والأردن والمغرب والكويت وقطر والعربية السعودية وسوريا والإمارات العربية، حيث لا تقيم الوكالات احتكارا على استقاء الأنباء الخارجية بل يسمح للصحف بالاشتراك مباشرة في وكالات الأنباء العالمية. ولكن بالنسبة للأخبار الوطنية فإنها تعد احتكارا لوكالات الأنباء المحلية. أما الشكل الثالث والأخير فهو مطبق في لبنان فقط حيث تجمع بين نظامين في ملكية وكالات الأنباء فهي تجمع بين وكالة الأنباء الحكومية وبعض الوكالات الخاصة. ورغم أن الهدف الأساسي من إنشاء وكالات الأنباء العربية هو مقاومة الدور السلبي الذي تقوم به وكالات الأنباء الغربية ضد العالم العربي ومحاولاتها في تشويه الصورة القومية للشعوب العربية في أذهان العالم الخارجي وتضليل الرأي العام العالمي عن حقيقة ما يدور في الوطن العربي وخصوصا ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. مما ينتج عنه فقدان تعاطف الرأي العام العالمي مع القضايا القومية في العالم العربي وخصوصا القضية الفلسطينية. ورغم وضوح هذا الهدف القومي في أذهان الحكومات العربية عند إنشاء الوكالات فإن الروح القطرية التي تسيطر على نشاط هذه الوكالات واستخدامها كأداة في تغذية الخلافات السياسية بين الحكومات العربية قد أدت إلى العجز الكامل عن تحقيق هذا الهدف الهام. بل وأصبحت معظم هذه الوكالات تابعة بصورة مقلقة لسيطرة وكالات

الأنباء الغربية كما سنرى في الجزء الخاص بهذه الوكالات. وقد كان أحرى بالحكومات العربية أن توحد جهودها وإمكانياتها في العمل على إنشاء وكالة أنباء عربية تكون الوكالات القطرية الحالية فروعا لها. وتتولى هذه الوكالة التعامل مباشرة مع وكالات الأنباء العالمية. وتقوم بدورها القومي في حماية الاستقلال الإعلامي والثقافي للوطن العربي.

أما المحور الثاني: وهو البعد الدولي للتبعية الإعلامية، فيتعلق بتلك التبعية التكنولوجية التي تدين بها أغلبية الصحف العربية تجاه المؤسسات الغربية التي تحتكر موارد الاتصال مثل بنوك المعلومات-المصادر الإلكترونية للمعلومات المتخصصة-وكالات الأنباء وصناعة الورق وأجهزة الطباعة والتصوير. وتتضح لنا خطورة الاحتكار الغربي لتكنولوجيا الإعلام إذا علمنا مدى تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للموارد الإعلامية الأساسية وخصوصا ورق الصف الذي ارتفع سعره في الأسواق العالمية من رقم أساسي 105 سنة 1970 إلى 329 في مايو 1977 واستمر في الارتفاع منذ ذلك الحين. ومن أبرز النتائج السلبية لهذا الوضع هو استغلاله من قبل بعض الحكومات العربية في تطبيق بعض أشكال الرقابة المقنعة. إذ عمدت هذه الحكومات إلى تقييد استيراد ورق الصحف وتوزيعه طبقا لسياسة محددة تهدف إلى التمييز ضد صحف المعارضة. وهناك مظهر آخر للتبعية التكنولوجية يتعلق بسوء التوزيع الجغرافي لبنوك المعلومات واحتكار الدول الصناعية المتقدمة لجميع الحقائق والمعلومات المتصلة بالنشاط المصرفي والصناعي والتجاري والمعلومات الخاصة بالثروات الطبيعية والأحوال المناخية التي يتم الحصول عليها بالأقمار الصناعية وغيرها. ويؤثر وضع التبعية الذي تعاني منه الدول العربية في هذا المجال تأثيرا خطيرا على خططها الإنمائية ويحرمها من المعلومات الحيوية في مجالات كثيرة وغالبا ما يعوق موقفها التفاوضي عندما تتعامل مع حكومات أجنبية أو شركات عبر وطنية.

وفي نطاق الجدل المثار بشأن التبعية الإعلامية لا يمكن تجاهل الدور الهام الذي تقوم به الشركات عبر القومية في هذا المجال. إذ لا تكتفي هذه التجمعات الهائلة بتعبئة رأس المال والتكنولوجيا وتحويلهما إلى سوق الاتصال. بل إنها تسوق أيضا سلعا استهلاكية ثقافية اجتماعية لا حصر لها تهدف في الغالب إلى نشر أفكار ومعتقدات تؤدي إلى تعميق الاغتراب

الثقافي والاجتماعي لدى شعوب العالم الثالث. وتمارس هذه الشركات تأثيرا مباشرا في أجهزة الإنتاج الاقتصادي للدول التي تعمل فيها وتلعب دورا هاما في تسويق ثقافتها. وتتعدد الأمثلة في الوطن العربي حيث انتشرت في السنوات الأخيرة فروع وتوكيلات العديد من الشركات المتعددة الجنسية التي توجد مقارها الرئيسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا الاتحادية وسويسرا وإنجلترا وفرنسا. ويلاحظ أن الأغلبية الساحقة من فروع هذه الشركات توجد في الدول العربية التي كانت تابعة لنفوذ الدولة الأم سابقا بشكل رسمي أو غير رسمي وخصوصا إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة.

والأهم من ذلك هو أن هذه الدول هي موطن وكالات الأنباء العالمية الأربعة وهما الوكالتان الأمريكيتان أسوشيتدبرس ويونيتدبرس أنترناشيونال ورويتر البريطانية وآجنس فرانس برس الفرنسية.

ومما يجدر ذكره هنا أن نسبة عالية من البرامج التليفزيونية تستوردها الدول العربية من الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا. كما أن هناك 21 وكالة أمريكية من مجموع 25 وكالة عالمية تحتكر الإعلان الدولي وتوجد لها فروع رئيسية في كل من: السعودية وتونس ولبنان ومصر.

ومن الواضح أن الشركات غير القومية تقوم بدور متزايد الحيوية في الأنشطة الإعلامية والثقافية. وذلك كأحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية من البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى فقدان الخصائص القومية المميزة لثقافات الشعوب التي تتعرض لهذه التأثيرات. وتنمو أنشطة هذه الشركات في مجالات توريد البني الأساسية للاتصال وتداول الأنباء وبرامج الإذاعة والبرامج الجاهزة للأغراض التعليمية وإنتاج الكتب والترجمات ووسائل الإيضاح المرئية والحسابات الإلكترونية والأفلام السينمائية وبنوك المعلومات والأجهزة والتدريب وغير ذلك. كما تمارس الشركات غير القومية تأثيرها الرئيسي في تكريس التبعية الثقافية من جانب الدول النامية بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة من خلال المضامين الإعلامية والثقافية التي تبثها في الصحف ووسائل الأعلام المسموعة والمرئية.

ويبدو هذا بشكل ملموس في ازدياد حجم المواد التليفزيونية المستوردة

في الوطن العربي وهي تتضمن البرامج الروائية القصيرة والمسلسلات الطويلة التي تعد أصلا لمشاهدين من أهل البلد الأصلي (في معظم الأحيان أمريكيين)

والواقع أن هناك عددا محدودا من الشركات التليفزيون الدولية التي تقوم بإمداد معظم دول العالم الثالث بالبرامج الإخبارية وبرامج الترفيه وتعتمد جميع مؤسسات التليفزيون العربية اعتمادا كبيرا على هذه المواد المستوردة. وحجتها في ذلك هو أن ما تنتجه محليا غالبا ما يكون أقل جودة مما تعرضه من مواد مستوردة في البرنامج اليومي. وثمة مشكلات كثيرة تطرحها كميات برامج الأنباء والأفلام والبرامج التسجيلية التي تستوردها الدول العربية، ويتم بواسطتها ترسيخ صور الحياة الاستهلاكية في الدول الرأسمالية المتقدمة. كما تتعرض مقومات الشخصية العربية والثقافية القومية للتشويه والمسخ والاغتراب الحاد. ومن خلال الثقافة التجارية التي تقوم بترويجها هذه الشركات عي الصحف وغيرها يتم تشجيع أنماط وعمليات إنتاجية واستهلاكية لا تلبي احتياجات المجتمعات التابعة. بل تؤدي إلى خلق الإحساس بالحاجة إلى التوسع الاستهلاكي. ويمكن أن يتم هذا بصفة خاصة من خلال العلاقات العامة والتسويق والإعلانات الباهظة التكاليف.

ويبرز الدور الخطير لهذه الشركات غير القومية من خلال الإعلانات التي تتضمن محتوياتها قيما استهلاكية تهدف إلى تكريس التبعية الثقافية والاجتماعية من ناحية، فضلا عما تمارسه من نفوذ وتأثير على الصحافة والإذاعة سواء في اختيار الأنباء أو فرض نوع من الرقابة من ناحية أخرى. وهنا يكمن التهديد الحقيقي لحرية الصحافة وخصوصا أن معظم الصحف في العالم الثالث لا تستطيع الاستغناء عن المساندة الإعلانية حتى ولو كانت هذه الصحف تابعة اقتصاديا للحكومات. ومع كل ذلك فليس بوسع الشركات العابرة القومية أن تمارس تأثيرها بالصورة التي عرضناها ما لم تكن النخبة السياسية والثقافية في العالم العربي تمنحها الكثير من التأييد والمساند ة.[7]

هذا وتتجسد التبعية الإعلامية في العالم العربي من خلال مظهر آخر بارز أيضا هو وكالات الأنباء الغربية التي سنتناولها بشيء من التفصيل.

الدور الحقيقي لوكالات الأنباء الغربية في العالم العربي:

في ظل انشغال وكالات الأنباء العربية بالترويج للحكومات العربية والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى فقدت هذه الوكالات دورها المفروض، وأخلت الساحة تماما للوكالات الأجنبية. ويمكن القول بصفة عامة أن وكالات الأنباء العالمية الخمسة التي تحتكر حركة الأنباء حاليا في العالم العربي تعتمد في الأساس على الوكالات الغربية الأربعة التي تحتكر حركة سريان الأنباء في العالم العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر. ولأن هذه الوكالات قد تأسست وتوطدت قبل ظهور وكالات الأنباء العربية إلى الوجود فقد خلقت أنماطا لسريان الأنباء وأرست تقاليد للعصر الإعلامي جعلها تتمكن من فرض سيطرتها غير المباشرة، حتى على أساليب العمل في الوكالات العربية ذاتها.

وقد بدأ نشاط وكالات الأنباء الغربية في العالم العربي في عام 1860 عندما دعت المصالح البريطانية في القاهرة والخرطوم وعدن ومسقط إلى إنشاء شبكة برقية من إنجلترا إلى هذه المدن العربية. فضلا عن قيام وكالة رويتر باحتكار جمع وتوزيع الأنباء في مناطق النفوذ البريطاني في العالم العربي على امتداد الطريق البرقي، ثم أماكن أخرى شملت العراق وفلسطين وفي نهاية الحرب العالمية الأولى احتكرت وكالة هافاس الفرنسية الأنباء الخارجية التي تدخل سوريا ولبنان فضلا عن احتكارها لجمع وتوزيع الأنباء الخاصة بمنطقة المغرب العربي. وفي سنة 1945 انتقل النشاط من هافاس إلى وكالة الأنباء الفرنسية. أما وكالتا الأنباء الأمريكية أسوشيدبرس ويونيتدبرس فقد حاولتا كسر الاحتكار الفرنسي الإنجليزي في نهاية الحرب العالمية الثانية. وبدأت نشاطها في الكويت والعربية السعودية منذ 1952. وقد ساعدت أزمة قناة السويس 1956 على كسر الاحتكار البريطاني الفرنسي للأنباء لصالح الوكالات الأمريكية. كما ساعدت على تشجيع وكالة الأنباء السوفيتية (تاس) لتوسيع نطاق نشاطها في العالم العربي، خصوصا بعد ازدياد الشعور المناهض للإمبريالية، ويسبب موقف الاتحاد السوفيتي من العدوان الثلاثي على مصر 1956. وقد أنشأ الاتحاد السوفيتي في عام 1961 وكالة نوفوستي التي قدمت خدماتها مجانيا للصحف العربية من

خلال مكاتبها الملحقة بمكاتب تاس. وتتعامل الوكالتان السوفيتيتان مع جميع الدول العربية باستثناء السعودية.[8]

وتحتل وكالة الأنباء الفرنسية مركزا قويا في شمال أفريقيا ولبنان لأن نشرتها تصدر بالفرنسية كما تقدم نشرتها مترجمة إلى الإنجليزية في منطقة المشرق العربي. وفي عام 1969 وقعت الوكالة الفرنسية اتفاقا مع وكالة أنباء الشرق الأوسط لترجمة نشرتها إلى اللغة العربية وتوزيعها على العالم العربي كله، وكذلك فعلت وكالة رويتر ولكن بالنسبة للمشتركين المصريين فقط. إن احتكار وكالات الأنباء الغربية لعمليات تداول الأنباء ونشرها على الصعيد الدولي قد ترتب عليه نتيجة أساسية لها خطورتها العالمية وقد سبق أن أوضحناها . وتتلخص في أن جميع دول العالم الثالث تتلقى 80 ٪ من الأنباء العالمية من لندن وباريس ونيويورك، وأن هذا الاختلال في تداول الأنباء يمثل الفرق بين كمية الأنباء المرسلة من جانب العالم الصناعي إلى العالم النامي وبين كمية الأنباء المتدفقة في الاتجاه العكسي. ويمكن القول أن وكالات الأنباء الغربية الأربعة لا تخصص إلا حوالي ما يتراوح بين 20 , 30 ٪ من أنبائها للعالم الثالث كله. وهناك 35 دولة في العالم ليست فيها أية وكالات أنباء منها ثلاث دول عربية. كذلك لا يوجد لبعض وكالات الأنباء الوطنية مراسلون خاصون. فهي تعتمد اعتمادا كاملا على وكالات الأنباء العالمية للحصول على الأنباء الخارجية تماما كما تعتمد على المصادر الحكومية بالدرجة الأولى للحصول على الأنباء المحلية. وتوضح الإحصائيات الخاصة بالتوزيع العالمي لمراسلي وكالات الأنباء العالمية أن أوروبا وأمريكا الشمالية هما الموقعان الرئيسيان لمراسلي الوكالات وأن العالم العربي وإفريقيا يأتيان في المؤخرة والجدول التالي يوضح ذلك.

التوزيع العالمي لمراسلي وكالات الأنباء العالمية

أمريكا الشمالية : 34%	اوروبا : 28%
استراليا وآسيا : 17%	امريكا اللاتينية : 11%
الشرق الأوسط : 6%	افريقيا : 4%
(العالم العربي)	

وتتفرع من النقطة السابقة حقيقة أخرى تؤكد التبعية الإعلامية في العالم العربي. وهي تتعلق بنوع التغطية الإخبارية للأحداث الدولية فقد أوضحت الدراسات العديدة في هذا المجال أن الأحداث التي تقع في الدول الغربية المتقدمة هي المستهدف الأول في التغطية الإخبارية في صحف العالم الثالث. وذلك عكس ما يحدث في الإعلام الغربي.

التبعية الأكاديمية:

وأخيرا نتعرض لأهم مظاهر التبعية الإعلامية في العالم العربي وهى التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الإعلام الغربية والتي تعتبر في تصوري السبب الرئيسي للقصور النظري الذي تعاني منه الدراسات الإعلامية في العالم العربي. فضلا عن استمرار خضوعها لمنهج التجربة والخطأ الذي لا يزال يسود الواقع الإعلامي العربي، سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي، وتفرض طبيعة القضية (الدراسات الإعلامية في العالم العربي) ضرورة تناولها على مستويين.

المستوى الأول:

يتعلق بقضية التدريس وإعداد كوادر إعلامية متخصصة.

أما المستوى الثاني:

فهو يتعلق بقضية البحوث والدراسات الإعلامية، سواء تلك التي تقوم بها معاهد وكليات الإعلام بالجامعات العربية أو التي يتم إنجازها في المراكز العلمية المتخصصة مثل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر أو اتحاد الإذاعات العربية.

فبالنسبة للمستوى الأول الخاص بتدريس الإعلام في العالم العربي فهناك 16 مؤسسة أكاديمية تراوح ما بين المعاهد والأقسام وكلية واحدة (جامعة القاهرة) لتدريس الإعلام بالوطن العربي.

وتحتل مصر مكانا رائدا في هذا المجال، إذ بدأت بها هذه الدراسات عام 1939، بإنشاء معهد الصحافة والتحرير والترجمة التابع لكلية الآداب بجامعة القاهرة ثم تحول إلى قسم للصحافة في عام 1954 فكلية مستقلة للإعلام بإنشاء عام 1972. وقد توالى إنشاء معاهد وأقسام الإعلام بالجامعات العربية منذ منتصف الستينات. وتعاني معاهد وأقسام الإعلام

العربية من جملة مشكلات تتحصر في نقص الكوادر الأكاديمية المتخصصة وانفصام العلاقة أو ضعفها بين هذه المعاهد والمؤسسات الإعلامية والصحفية بإنشاء العالم العربي وضآلة الإمكانيات الخاصة بالتدريب أو وجود مكتبات أكاديمية عصرية. غير أن أخطر هذه المشكلات على الإطلاق هو خضوع البرامج الدراسية بهذه المعاهد للمؤثرات الغربية وذلك بنسب متفاوتة.

ويتضح ذلك بإنشاء عدة أمور أبرزها مضامين المناهج والمواد التي تدرس بالمعاهد الإعلامية العربية والمنح الدراسية والبعثات وفى تصميم النظم الدراسية بهذه المعاهد. ومن الملاحظ أن هناك مدرستين يسيطران على الدراسات الإعلامية العربية ؟ أولهما المدرسة الأمريكية ويتضح نفوذها بشكل متزايد بإنشاء دول الشرق العربي (لبنان والسعودية ودول الخليج والسودان) وتمارس نفوذا سافرا بإنشاء كل من لبنان ومصر من خلال أقسام الإعلام بالجامعة الأمريكية بإنشاء كل من بيروت والقاهرة.

أما المدرسة الثانية فهي المدرسة الفرنسية بإنشاء الإعلام ويبدو نفوذها واضحا بإنشاء معاهد الإعلام بالمغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب).

وتفتقد المناهج الإعلامية بالمعاهد العربية الرؤية القومية الشاملة لمتطلبات واحتياجات الوطن العربي إعلاميا مما يترك آثاره السلبية على تكوين الكوادر الإعلامية المتخصصة وعلى نوع البحوث التي تقوم بها هذه الكوادر وخصوصا رسائل الماجستير والدكتوراه. حيث يلاحظ أنها تفتقر إلى وجود فلسفة عامة تحدد أولوياتها على المستوى القطري أو القومي. كما تبرز تبعيتها المنهجية بإنشاء أساليب تصميمها وإجرائها مما يؤثر على عائدها الأكاديمي.

أم المستوى الثاني الخاص بالدراسات والبحوث الإعلامية بإنشاء العالم العربي فهو أكثر قدرة على توضيح أبعاد التبعية الأكاديمية. إذ يلاحظ عموما فقر المكتبة العربية فيما تتضمنه من دراسات ميدانية أو مؤلفة عن الإعلام العربي. هذا من ناحية حجم البحوث، أما من ناحية أنواعها (تأليف-ترجمة-دراسات ميدانية) فيلاحظ أن الكتب المؤلفة قليل منها ما يتسم بالأصالة والارتباط بقضايا الإعلام العربي المعاصر مثل (تاريخ الصحافة العربية والتشريعات الإعلامية في العالم العربي، أنماط الملكية في الصحافة

العربية، والصحافة العربية والصراع العربي الإسرائيلي، وعلاقة الصحافة العربية بالسلطة السياسية، وموقف ودور الصحافة العربية في التنمية القومية، ومشكلات التوزيع والطباعة، ودور الإعلانات في الصحافة اليومية المعاصرة)[9]

وللإنصاف لا بد أن نشير إلى أن هناك بداية تستحق التشجيع في هذه القضايا والموضوعات، تقوم بها المدرسة الإعلامية المصرية ولكن تعترضها جميع الصعاب التقليدية المعروفة مثل نقص الإمكانات خصوصا في مجالي النشر، وعدم تفرغ أعضاء هيئات التدريس للتأليف. فضلا عما تعانيه البحوث الميدانية من عقبات وخصوصا أنها تحتاج لفرق بحث جماعية تتولى مسئولية إجرائها ونشرها ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال مراكز البحوث القومية أو المؤسسات الإعلامية علاوة على المعاهد الإعلامية ذاتها.

ويلاحظ بالنسبة للكتب المترجمة أنها ليست أفضل، نتيجة لعدم صلاحية مضمون غالبية هذه الكتب للترجمة، وخصوصا الكتب الأمريكية التي تركز في دراستها على وسائل إعلامها فقط. وتحاول من خلالها ترويج المناهج الأمريكية في تدريس الإعلام. وغنى عن الذكر ما يترتب على ذلك من آثار التشويه الأكاديمي لدى دارسي وباحثي الإعلام نتيجة الالتزام بدراسة هذه المؤلفات. وتبدو الصورة مثيرة للأسف حينما يترسخ الإعلام الأمريكي في أذهان طلاب الإعلام العرب وكأنه النموذج الذي لا يوجد سواه والجدير بالدراسة والاحتذاء به.

وعندئذ لا يمكن الحديث عن الإعلام القومي، حيث تبرز ضرورة إعادة النظر في مناهج الإعلام العربي ودراسته كشرط ضروري لتخريج كوادر إعلامية تنتمي إلى العالم العربي وتلتزم بقضاياه القومية وهمومه الاجتماعية والثقافية. ومن ثم تكون قادرة على تغييره إلى الأفضل واكثر عدالة.

هوامش

(ا)- انظر ما يلي:
أ-أديب مروه: الصحافة العربية-النشأة والتطور-بيروت
ب-سامي عزيز: الصحافة العربية-مذكرات غير منشورة-كلية الإعلام-جامعة القاهرة-العام الدراسي 1975- 1976- ص 9- 10
جـ-فريق من الأساتذة: الوقائع المصرية اقدم صحيفة عربية / مجلة صوت الجامعة-كلية الإعلام-جامعة القاهرة-مارس.
(2) انظر ما يلي:
أ-عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية في الجزائر-معهد الدراسات العربية-القاهرة 1978. ص 15- 18
ب-عواطف عبد الرحمن: الصحافة الأفريقية من التحرر إلى الاستقلال / مجلة التنمية والتقدم العدد الثاني-التضامن الأفريقي الآسيوي-القاهرة-1979- ص 7- 9
(3) انظر ما يلي:
أ-خليل صابات: نشأة وسائل الإعلام وتطورها / الأنجلو المصرية القاهرة 1975 م
ب-سامي عزيزة: مصدر سابق 12- 16
(4) انظر ما يلي:
- د. جيهان رشتي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام-دار الفكر العربي-القاهرة-1975- ص 30- 34، 60- 85.
- د. جيهان رشتي: نظم الاتصال-الإعلام في الدول النامية دار الفكر العربي-القاهرة-1972.
(5) د. محمد سيد: الإعلام والتنمية-دار المعارف-القاهرة 1979- ص 109- 136.
(6) انظر:
- د. عواطف عبد الرحمن-مقدمة في الصحافة الأفريقية-القاهرة-1980-ص 130- 139.
- لينين: حول الصحافة-إعداد فخري كريم-دار الفارابي-بيروت-1980-ص 55, 147, 341.
(7) كارل سوفانت وبرنارد بيتسي: الأناءات الاجتماعية الثقافية في نطاق الاقتصاد السياسي الدولي لعلاقات الشمال والجنوب دور الشركات عبر القومية-مركز دراسات الشركات عبر القومية بالأمم المتحدة-نيويورك-يونيو 1979- ص 12- 17, . 10.
(8) Phil Harris: International news Media authority and dependence. in introduction to mass media in Nigeria: Lagos 1976. P. H. 10.
(9) انظر:-احمد الصاوي وحمدي قنديل: معاهد وكليات الإعلام بالوطن العربي جامعة الرياض-1979.
- حمدي قنديل-التدريب الإعلامي في الوطن العربي-ندوة الدراسات الإعلامية-الرياض-1979.

5 الصحافة الأفريقية بين التبعية والاستقلال

تقدم لنا الدول الإفريقية في مجملها وجهين متضادين فهي تمثل من جهة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وسكانية متشابهة عند مقارنتها بالدول المتقدمة. ولكن ما إن ينظر إلى هذه الدول بمعزل عن بقية العالم حتى تبدو شديدة التنوع. وهذا التنوع لا يقتصر على الدول ذاتها. بل إن في كل دولة منها تنوعا مذهلا يرجع إلى مجموعة من العناصر المركبة. فهي تتكون أولا من سكان ذوى أصول قبلية متنوعة وفى داخل كل وحدة من هذه المجموعات تتمتع الجماعات التي تكونها بأصالة قوية. كما أن تنظيم هؤلاء السكان كان يقوم عند احتكاكهم بالغرب على أسس اجتماعية مختلفة. كما توصلت الدول الأفريقية في تطورها إلى نظم اقتصادية واجتماعية شديدة التباين يمكن وصف خطوطها العريضة بأنها تتراوح بين التنظيم القبلي الذي يقوم على الشيوع وبين النظم شبه الإقطاعية التي يتفاوت تنظيمها من بلد إلى آخر بدرجات مختلفة. وفى معظم هذه البلاد تتعايش أشد أشكال التنظيم تطورا مع أكثرها بدائية.

وخلافا للدول المتقدمة التي تطورت بصورة ذاتية فإن الدول الإفريقية لا يمكن تقييم أوضاعها الراهنة إذا أغفلنا النفوذ الأجنبي. فلقد تباينت النظم الاستعمارية كثيرا بتباين الأمم واختلاف العصور. وكذلك اختلفت وسائلها وأهدافها إذ تختلف بصورة واضحة نماذج كل من الاستعمار الأسباني والبرتغالي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر عن تلك التي تقابل العهود الأولى من الثورة الصناعية[1].

وقد يبدو من الضروري أن نستعرض بشكل موجز آثار الظاهرة الاستعمارية الأوروبية على الواقع الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للمجتمعات الإفريقية. ثم نتابع ردود الفعل الأفريقية التي تمثلت في حركة التحرر الوطني الأفريقي التي بدأت تفرض نتائج وجودها منذ نهاية الخمسينات. وعندما نتأمل قليلا الظاهرة الاستعمارية الأوروبية نلاحظ أنها تمخضت عن ثلاثة أشكال كان لكل منها أسلوبه المميز سواء فهي الحكم أو فهي الاستغلال الاقتصادي أو فهي إدارة الصراع مع القوى المحلية. فنلاحظ أن الرأسمالية التجارية الأوروبية قد أفرزت أقدم الأشكال الاستعمارية وأكثرها تخلفا. وتتمثل فهي كل من الاستعمار الأسباني والبرتغالي فهي القرنين 15 ، 16. وتليها فهي الترتيب الزمني الرأسمالية الصناعية الأوروبية التي أدى تطورها فهي القرنين 18 ، 19 إلى ظهور كل من الاستعمار البريطاني والفرنسي والألماني والبلجيكي. أما الشكل الثالث والأخير فهو يتجسد فهي ظاهرة الاستعمار الاستيطاني الأبيض فهي بداية القرن العشرين وكان الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية هو مجالها الحيوي. ولقد ساهمت طبيعة المستعمر ودرجة تطوره فهي سلم الرأسمالية الأوروبية فهي تحديد شكل ومضمون الصراع مع شعوب المستعمرات. فنلاحظ أن كلا من الاستعمار الفرنسي والبريطاني قد خلق مناخا للصراع مختلفا عن ذلك المناخ الذي فرضه كل من الاستعمار البرتغالي والاستيطاني. فقد اتسمت السلطة الاستعمارية الفرنسية بالطابع الأوتوقراطي أكثر من الاستعمار البريطاني الذي كان يعتمد على أساليب للحكم اتسمت بالمرونة والليبرالية من حيث السماح بقيام أحزاب وطنية. وبالتالي صدور صحف وطنية تعبر عن هذه الأحزاب. وقد ساعد هذا المناخ على نشوء حركات وطنية اتبعت الأسلوب السلمي في كفاحها ضد الاستعمار البريطاني. وقد

حققت هذه الحركات السلمية أهدافها في الحصول على الاستقلال الكامل أو المشروط، أو مجرد وعد بالاستقلال ووصلت إلى ذروة نجاحها فهي نهاية الخمسينات وبداية الستينات.. هذا بينما تجد أن المستعمرات الأفريقية التي لجأت إلى الكفاح المسلح هي التي خضعت للاستعمار الأكثر تخلفا، والذي يتميز بروح القهر الصليبية حيث قام بتحويل الشعوب الأفريقية التي خضعت له إلى مجموعة من الكادحين المعدمين. وبالتالي فقد جاءت ثوراتها الوطنية متأخرة عن سواها ولكنها تتميز بالعنف المسلح وتشتمل على مطالب كل من الثورتين الوطنية والاجتماعية معا.

هذا وقد تبلورت على أرض القارة الإفريقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى أوائل الستينات ثلاثة اتجاهات رئيسية لتحقيق التحرر الوطني والحصول على الاستقلال. ويمكن إيجازها على النحو التالي:-

أولا: الاتجاه السلمي المعتدل الذي تمثل في اقتناع بعض الزعامات الأفريقية بفكرة العمل داخل النظام الاستعماري للحصول منه على الاستقلال من خلال العمل الدستوري. وقد عبر عن هذا الاتجاه كل من نيجيريا والسنغال وساحل العاج.

ثانيا: الاتجاه السلمي الراديكالي. وقد تبنته التنظيمات الشعبية التي تصدت للقوى الاستعمارية ووضعتها أمام الاختيار بين منح الاستقلال السياسي لهذه التنظيمات الوطنية أو المواجهة الشعبية الحادة التي كانت تملك هذه التنظيمات القدرة على تفجيرها. وقد عبر عن هذا الاتجاه كل من غينيا وغانا وتنجانيقا.

ثالثا: الكفاح المسلح وقد لجأت إليه الجماهير الأفريقية لمواجهة حكم المستوطنين الأوروبيين مباشرة. إذ إنها لم تجد مفرا من اللجوء إلى الكفاح المسلح الذي واجه عدة انتكاسات في روديسيا وصفي في كينيا ونجح في إطار الثورة الوطنية الشاملة في كل من الجزائر وأنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وزيمبابوي[2].

الصحافة الوطنية في أفريقيا:

(الصحافة الأفريقية في مرحلة التحرر الوطني):

لم تشهد الدول الأفريقية نشوء صحف وطنية طوال المرحلة الأولى من

وجود الاستعمار الأوروبي التي امتدت حتى بداية القرن العشرين فيما عدا بعض الدول مثل غانا ونيجيريا اللتين شهدتا ظهور صحافة وطنية مزدهرة وقادرة على توجيه النقد للسلطات الاستعمارية. وذلك منذ وقت مبكر يرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر. وتتميز منطقة غرب أفريقيا الناطقة بالإنجليزية بأنها كانت مهدا لأول صحيفة أفريقية تصدر بالقارة. ويمتلكها ويصدرها صحفي أفريقي هو شارل بانرمان الذي أصدر صحيفة أفريقية (اكراهيرالد) منسوخة على اليد سنة 1857 بمنطقة جيمس تاون بأكرا. وقد تحولت فيما بعد إلى صحيفة مطبوعة وتغير اسمها إلى وست أفريكان هيرالد. وقد ارتبط نشوء الصحافة الوطنية في أفريقيا بنمو النخبة الوطنية، أو الطلائع التي تصدت لقيادة الحركة الوطنية في الدول الأفريقية، والتي تبلور نشاطها في شكل تجمعات أو تنظيمات حزبية. وفى معظم الحالات كانت الحركة الوطنية تتمحور حول النشرة السياسية. ثم يأتي بعد ذلك التجسيد المادي للحركة في شكل أعضاء أو كيان تنظيمي(3).

ولعله من المثير حقا أن نعلم أن معظم زعماء حركات التحرر الوطني الإفريقية بدءوا نضالهم السياسي في الميدان الإعلامي كمحررين أو ناشرين لصحف أو لنشرات وطنية. ففي كينيا كان جومو كينياتا رئيسا لتحرير أول صحيفة شهرية صدرت بلغة الكيكويو في نهاية العشرينيات وكان اسمها موجو تانيا. كذلك في تنزانيا بدأ جوليوس نيريري نشاطه في الحياة العامة كرئيس تحرير لصحيفة سوني باتانو قبل الاستقلال. وفى غرب أفريقيا أصدر نامدى أزيكوي صحيفة وست أفريكان بيلوت 1937 للتعبير عن أهداف الحركة الوطنية في تلك المرحلة. كذلك نكروما كان يرأس تحرير صحيفة أكرا أيفننج نيوز صحيفة حزب الميثاق الشعبي 1949. وقد استخدم نكروما هذه الصحيفة كأداة للتعبئة السياسية الوطنية إلى أن حصلت غانا على استقلالها عام 1957 .(4)

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأ الرأي العام الأفريقي يواجه المشاكل المترتبة على الحرب. وفى مقدمتها الوعود التي منحتها الدول الاستعمارية وخصوصا إنجلترا وفرنسا للأفريقيين نظير اشتراكهم في الحرب إلى جانبها خاصة وان طلائع الأفريقيين الذي استجابوا بحماس لنداء الحرب واظهروا كامل تعاونهم مع معسكر الحلفاء كانوا في لهفة لممارسة حقوقهم

في إدارة شئون بلادهم. ولم يعد من الممكن أن يظل الأفريقيون على هامش التغيرات التي أحدثتها الحرب داخل بلادهم وخارجها ولم يعد الرأي العام الأفريقي يكتفي بالصحافة الاستعمارية أو صحافة المستوطنين الأوروبيين بما تضمره من عداء صريح للأفريقيين. لذلك نبعت الحاجة إلى خلق صحافة وطنية تعبر عن الأفريقيين وتتلاءم مع طموحاتهم وأمانيهم القومية. وقد قام المثقفون الأفريقيون من خريجي المدارس والجامعات الإنجليزية والفرنسية بمسئولية إنشاء وتطوير الصحافة الوطنية باللغتين الفرنسية والإنجليزية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى.

وقد تميزت الصحافة الأفريقية في تلك الفترة المبكرة بعدم تناسقها وتعدد تياراتها السياسية وتنوع اتجاهاتها الاجتماعية وأساليبها الدعائية. فضلا عن أن معظم هذه الصحف كانت تظهر وتختفي بسرعة لعدم استنادها لتنظيمات سياسية أو اجتماعية. بل كان معظمها مشروعات فردية. ففي الجزائر مثلا ظهر في تلك الفترة ما لا يقل عن 60 صحيفة جزائرية ليس بينها سوى 12 صحيفة فقط هي التي كانت لها أهمية وتأثير على الحياة الفكرية والسياسية للجزائري[5] وفي غانا صدرت في تلك الفترة (1925-1939) مجموعة صحف كيسلي هايفورد التي كانت تعبر عن اتجاهات المثقفين الوطنيين في ساحل الذهب آنذاك وقد اختفت جميعها في بداية الثلاثينات بانسحاب المؤتمر الوطني لمثقفي غرب أفريقيا من المسرح السياسي. كذلك أصدر نامدي أزيكوي مورننج بوست 1935 واستمرت لمدة عامين ثم توقفت بعد ترحيل أزيكوي إلى نيجيريا[6].

أما الحرب العالمية الثانية فقد انعكست أحداثها ونتائجها على الرأي العام الإفريقي. الذي أصبح أكثر وعيا وإدراكا للظروف العالمية. كما ازداد عدد المثقفين الأفريقيين الذين شاركوا في لحرب العالمية الثانية في صفوف الحلفاء ونقلوا إلى شعوبهم خلاصة ما اكتسبوه خلال الحرب من خبرات وانطباعات. وفي أكتوبر1945 انعقد المؤتمر الخامس للجامعة الأفريقية في مانشستر برئاسة الدكتور دي بوا ونكروما وبعض القادة السياسيين الأفريقيين. وقد صدر بيان عن المؤتمر أذاعه نكروما يدعو إلى ضرورة تشكيل تنظيمات شعبية لمواجهة الاستعمار الأوروبي في القارة الأفريقية.

وقد كان لهذا النداء صدى واسع المدى لدى الشعوب الأفريقية. فقد

اشتد الصراع بين الحركات الوطنية الأفريقية والاستعمار الأوروبي وأصبح من العسير على القوى الوطنية التعبير عن مطالبها بالوسائل القانونية والشرعية عن طريق أو وسائل الإعلام التقليدية فحسب. بل إن المظاهرات السلمية الوحيدة التي قام بها الوطنيون الجزائريون مطالبين بتحقيق الوعود المقطوعة لهم أثناء الحرب أدت إلى استشهاد 45 ألف جزائري في مذابح قسطنطينية الشهيرة (مايو1945). كذلك دفعت مالا جاش مائة ألف شهيد في مذبحة 1947 التي افتعلتها السلطات الفرنسية لتصفية القوى الوطنية. وقد تأثرت الصحافة الأفريقية بكل هذه التطورات. ورغم كل هذه الصعوبات فقد شهدت نموا وازدهارا ملموسين كانا نتاجا للمد الوطني الذي شمل المستعمرات الأفريقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والذي حملت لواءه الأحزاب الوطنية الأفريقية التي كانت قد استكملت مقومات وجودها الاجتماعي والأيديولوجي في تلك المرحلة.

وأهم ما يميز فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو اختفاء المشروعات الصحفية الصغيرة أو الصحفي الكشكول. إذ بدأت في الاندثار كي يحل محلها المشروعات الكبيرة التي يقوم بإدارتها تنظيمات سياسية أو وكالات عامة. وقد بدأ رأس المال الأجنبي يغزو ميدان العمل الصحفي في كلتا المنطقتين الإنجليزية والفرنسية. وكان لهذا الغزو إيجابياته أيضا إذ أسهم في رفع المستوى الفني والتحريري للصحف المحلية التي استطاعت أن تصمد أمام المنافسة وخصوصا في نيجريا. هذا كما برز الفرق الهائل بين مستوى الصحف التي كانت تصدر في المنطقة الناطقة بالفرنسية إذا ما قورنت بمثيلاتها في المنطقة الناطقة بالإنجليزية. وقد ثبت أن الصحف الإفريقية لا وجود لها إطلاقا في المنطقة الناطقة بالفرنسية فيما عدا توجو. بينما العكس كان قائما في المنطقة الناطقة بالإنجليزية. كذلك كانت نيجريا أسبق دول المنطقة قاطبة سواء في مضمون الصحف أو مستوى إخراجها وتنوع موادها وحيويتها.(7)

ولسنا في حاجة إلى تعداد الأسباب التي أدت إلى ازدهار الكلمة المطبوعة في المناطق الناطقة بالإنجليزية عنها في المناطق الناطقة بالفرنسية. إذ لا شك أن هناك عديدا من الأسباب الذاتية الموضوعية التي يمكن تلخيصها في الاختلاف الأساسي بين السيطرة الفكرية والثقافية لكل من الاستعماريين

الفرنسي والبريطاني. علاوة على اختلاف معدل تطور ونوعية الحضارات التقليدية في الدول التي خضت لهذين النوعين من الاستعمار، وتأثير كل ذلك وغيره من العوامل على البنية الفوقية لهذه المجتمعات والتي أدت في النهاية إلى ازدهار الإعلام المطبوع في بعض الدول عن الأخرى.

ويمكن استخلاص أبرز السمات التي تميزت بها الصحافة الوطنية في إفريقيا ودورها في مرحلة الكفاح السلمي على النحو التالي:-

1- كانت الصحافة الأفريقية في تلك المرحلة تستند في أغلبها إلى أحزاب أو تنظيمات سياسية ذات برامج وجماهير خسيسة. وكانت في الغالب تمثل الشرائح المتوسطة أو الصغيرة من البورجوازية الوطنية. وكانت هذه الأحزاب ترصد ميزانيات خاصة للإعلام والدعاية وتمارس نشاطاتها الوطنية بصورة علنية. وقد انعكس ذلك على الصحافة التي لم تكن تعاني من نقص الإمكانيات بقدر معاناتها من قيود السلطة الاستعمارية (المصادرة- اعتقال المحررين-إلغاء تراخيص الصحف).

2- لم تكن الظروف العالمية في تلك المرحلة تسمح لحركات التحرير الوطني في العالم الثالث بتبادل الخبرات النضالية والمعونات المادية كما حدث بالنسبة لحركات الكفاح المسلح في السبعينات. ولذلك نلاحظ أن الصحف الوطنية في أفريقيا لم تكن تنشر أنباء الكفاح الوطني في المستعمرات الأخرى إلا من خلال وكالات الأنباء الاستعمارية، وبشكل مقتضب لا يحمل دلالته الوطنية أو النضالية مما يعكس عدم الإدراك الصحيح لوحدة الظاهرة الاستعمارية، وما يفرضه هذا من وحدة مماثلة لدى حركات التحرر الوطني.

3- كان مضمون المواد الإعلامية في تلك المرحلة ينحصر في طرح المطالب الوطنية بأبعادها السياسية فقط دون التعرض للأبعاد الاجتماعية. ولذلك كانت تطرح شعار الاستقلال السياسي فحسب. أما قضايا ما بعد الاستقلال فقد غابت تماما عن صحافة تلك الفترة.

صحافة الكفاح المسلح: رؤية جديدة للواقع الاجتماعي

نلاحظ أن الصحافة الوطنية في أفريقيا في المرحلة الثانية للنضال الوطني التي تمثل مرحلة الكفاح المسلح قد عبرت عن طبيعة المرحلة والقوى

الاجتماعية الجديدة التي تولت قيادة الحركة الوطنية المسلحة. وقد أبرزت الصحافة من خلال أطروحتها المختلفة والظروف التي أحاطت بنشاطها حجم ونوع الاختلاف بينها وبين صحافة المرحلة الأولى.

وتلخص الصحافة الأفريقية الثورية الفروق الأساسية بين أهداف وضمان وجماهير الحركة الوطنية الأفريقية في كلتا المرحلتين. ويمكن إيجازها على النحو التالي:-

1- تعبر صحافة هذه المرحلة عن ثورات وطنية يشكل الفلاحون الفقراء هيكلها النضالي. فهي لا تهدف فقط إلى تحطيم النظام الاستعماري وإزالته بتحقيق السيادة الوطنية، بل تهدف في الأساس إلى استرجاع مقومات الشخصية القومية الأفريقية. كما تهدف إلى تحرير الأرض والثروات الوطنية وإعادة توزيعها على الأفريقيين.

2- إذا كانت الصحافة الوطنية في مرحلة الكفاح السلمي قد اقتصرت على رفع شعار الاستقلال السياسي فإن صحافة الكفاح المسلح كانت تطالب بالاستقلال السياسي الشامل وتطرح رؤية كاملة للتغيير الاجتماعي تجسد بها إدراكها الواعي لكون الإمبريالية تمثل عقبة ضخمة في طريق التحرر الحقيقي للشعوب الأفريقية. ولذلك فإن مضمون هذه الصحافة كان أكثر شمولا وراديكالية في الرؤية والطرح الذي تعرضت به لمختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتتجسد هذه الحقيقة بشكل واضح في صحيفة «المجاهد» لسان حال الثورة الجزائرية (1954- 1962) التي لم تكن امتدادا للصحافة الوطنية السابقة عليها، سواء من حيث الشكل أو المضمون أو كوادر المحررين. فإذا كانت الصحافة الجزائرية في مرحلة النضال السلمي لم تضف إلى الحركة الوطنية الجزائرية سوى مزيد من الأدلة على إفلاس النضال السياسي وعجزه عن تحقيق استقلال الجزائر فإن صحافة الثورة الجزائرية التي تمثلها المجاهد وسواها من صحف الولايات وبعض الصحف النقابية لم تنبثق من التراث النضالي للأحزاب الوطنية في الجزائر، ولم يكن أمامها تجارب ثورية في مجال الإعلام سوى تجربة المقاومة الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد كانت تختلف عن الثورة الجزائرية في ظروفها وملابساتها السياسية والتاريخية.

ولكن استطاعت المجاهد أن تقوم بمهمة إعلامية ودعائية مزدوجة

تمثلت في تعبئة الرأي العام الجزائري في الأساس. ثم نقلت للعالم صورة متكاملة لنضال شعبها وحقه العادل في امتلاك مصير بلده فضلا عن الدور الذي قامت به في تثقيف وتكوين المناضلين من الناحية الأيديولوجية. وقد استفادت حركات التحرر الوطني الأفريقية من تراث الثورة الجزائرية في مجال الصحافة والإعلام إلى مدى بعيد وذلك باعتبارها التجربة الرائدة في هذا المجال.(8)

3- أبدت صحافة الكفاح المسلح درجة عالية من النضوج في فهم الظاهرة الاستعمارية بأشكالها المختلفة القديمة والجديدة معا. مما ساعدها على تحديد موقف واضح من قضايا العصر والقوى العالمية الراهنة. فقد تبنت جميع قضايا التحرر الوطني في العالم الثالث وأعلنت مساندتها الكاملة لها. كما أعلنت موقفها صريحا من المعسكر الغربي الذي يتزعم الاستعمار العالمي ويساهم في دعم الأنظمة العنصرية في الجنوب الأفريقي. كذلك حددت موقعها داخل معسكر التحرر الوطني وكجزء من الثورة العالمية ضد الاستعمار. وذلك خلافا لما كان يلاحظ من أن الصحافة الأفريقية في مرحلة الكفاح السياسي كانت لا تزال تتحرك داخل الإطار الأيديولوجي للاستعمار الغربي وتتطلع إلى اقتباس أنماط الديموقراطية الغربية والتمسك باستمرارية العلاقات الوثيقة بالدول الاستعمارية الأم من خلال الأشكال المطروحة آنذاك (الكومنولث البريطاني والمجموعة الفرنسية).

4- إذا كان التراث القبلي والأمية وتعدد اللغات تمثل أبرز الصعوبات التي واجهتها الصحافة الأفريقية في المرحلتين، فان صحافة الكفاح المسلح قد نجحت في استخلاص أساليب جديدة للتغلب على أمية الجماهير وذلك بالاستعانة بالمسئولين السياسيين الذين كانوا يقومون بقراءة النشرات الثورية للجماهير وإبلاغهم بنتائج المعارك، علاوة على دورهم في مجال التعبئة السياسية والثورية. هذا بينما اقتصرت الصحافة الوطنية في مرحلة الكفاح السياسي على التعامل مع شريحة صغيرة من الجماهير الملتفة حول النخبة الوطنية.

5- كانت الصحافة الثورية في السبعينات أقرب إلى النشرات الثورية منها إلى الصحف. إذ كانت تمثل مستوى متواضعا من الناحية الفنية وخاصة في الطباعة والإخراج الصحفي ونوعية الورق، ما عدا بعض الاستثناءات

مثل صحيفة «المجاهد» الجزائرية التي كانت تصدرها الثورة الجزائرية. وكذلك مجلة «الثورة» في موزمبيق التي كانت تصدرها حركة فريليمو في موزمبيق ومجلة سيشابا التي يصدرها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا. ويرجع هذا إلى أن هذه المجلات كانت تطبع بالتعاون مع هيئات متعاطفة مع حركات التحرر الأفريقية وليس بالإمكانيات الذاتية لهذه الحركات.

6- لم تعتمد أجهزة الإعلام الثورية في أفريقيا على كوادر مدربة. بل كانت تستعين بالمناضلين الذين يمارسون العمل الإعلامي لأول مرة. كما أنها لم تعتمد على مصادر ثابتة ومضمونه، بل اعتمدت أولا على المناضلين الذين يأتون من الداخل وأحيانا كانت ترسل بعض مندوبيها إلى الداخل لتصوير المعارك وعمل التحقيقات الصحفية عن حياة المناضلين في الميدان. واعتمدت ثانيا على وكالات الأنباء الأجنبية والصحفيين الأجانب الذين يقومون بزيارات صحفية لمواقع النضال في الداخل.

7- مارست حركات الكفاح المسلح الأفريقية معظم أنشطتها الدعائية والإعلامية من خارج أراضيها. وقد كانت تنزانيا وزامبيا والكونغو برازافيل وغينيا مقرا دائما لأجهزتها الإعلامية التي تشرف على النشاط الصحفي والإذاعي وطباعة منشورات الثورة وتدريب الكوادر الإعلامية. وإذا كانت هذه الخاصية توفر الأمان المطلوب لحماية كوادر الثورات الأفريقية وضمان استمرار اتصالها بالعالم الخارجي بعيدا عن التهديد المباشر من جانب القوى المعادية للثورة، إلا أن لها جانبها السلبي. إذ إنها تفرض على أجهزة الإعلام الثورية مراعاة وجهات نظر النظام القائم في الدولة المضيفة وقد مرت صحيفة الثورة الجزائرية (المجاهد) بنفس التجربة أثناء تواجدها في تونس خلال سنوات الثورة.

الصحافة الأفريقية في مرحلة الاستقلال:

لقد طرأ تغير شبه جذري على دور الصحافة الأفريقية في مرحلة بناء الدولة الوطنية بعد الحصول على الاستقلال. إذ فقد النشاط الصحفي والدعائي أهميته السابقة، وتغيرت طبيعة المهام التي كانت تقوم بها الصحافة أثناء مرحلة التحرر الوطني. كما كان للميراث الاستعماري تأثيره السلبي

على مواقف الزعماء الإفريقيين من الصحافة بعد الاستقلال. فلعله من المثير حقا أن نعلم أن معظم هؤلاء الزعماء قد بدءوا نضالهم السياسي في الميدان الإعلامي كمحررين أو ناشرين لصحف أو نشرات وطنية. وقد برز منهم كينياتا في كينيا ونيريري في تنزانيا ونكروما في غانا وأزيكوي في نيجيريا. وانطلاقا من هذه البداية فإن معظم الزعماء الأفريقيين أصبحوا يخشون الصحافة لأنهم يدركون قدراتها التأثيرية على الجماهير وبالتالي قدرتها على تغيير النخبة الحاكمة. لذلك نجد أن كثيرا من الزعماء الأفريقيين قد توسعوا في الإطار القمعي، ليس فقط من أجل المحافظة على نفوذهم وبقائهم في السلطة. ولكن أحيانا من أجل أهداف وطنية مثل ربط مسئوليات الإعلام بأهداف التنمية الوطنية.

ومن أبرز ما تتسم به الصحافة الأفريقية في مرحلة الاستقلال ذلك الانقسام القومي بين الصحف التي تكتب بالفرنسية وتتوجه إلى العالم الناطق بالفرنسية وتلك التي تكتب بالإنجليزية، وتوجه أخبارها إلى المناطق الناطقة بالإنجليزية. إن هذا الانقسام حاجز معترف به في أفريقيا المستقلة ويمثل عقبة في طريق الوحدة الأفريقية. وتعمل كثير من الصحف الأفريقية الوطنية بوعي للتغلب على هذا الحاجز عن طريق محاولة إجراء تغطية إخبارية حقيقية تشمل القارة الأفريقية بأكملها. ومن أبرز هذه الصحف (هوريا) في غينيا و (ليسور) في مالي، وصحف تنزانيا والجزائر. كذلك تتميز الصحافة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال بعدم انتمائها للتراث الأوروبي، خصوصا في المضمون إذ إنها تعد امتداد لصحافة النضال ضد الاستعمار، ولذلك غلب عليها الطابع الأيديولوجي والتربوي أكثر من الطابع الإخباري والتثقيفي العام. كما استمرت كصحافة رأي تعتمد على المقال والريبورتاجات التي تتضمن خطب الزعماء والحكام. بينما تضاءل اهتمامها بالنشاطات الأخرى التي تزخر بها الحياة اليومية في الميادين المختلفة، مثل الاقتصاد والفن والخدمات والرياضة حتى كاد ينعدم في بعض الأحيان.[9].

وقد شهدت أفريقيا في السنوات التي تلت الاستقلال (خلال عقد الستينيات) عدة مؤتمرات تناولت تطوير وسائل الاتصال وإنشاء وكالات أنباء وطنية وتطوير استخدام الإذاعة والتليفزيون في أغراض التنمية الاجتماعية والثقافية وتحقيق الوحدة بين شعوب القارة. وقد أسفر ذلك

عن إنشاء ثلاثة تجمعات تتولى الإشراف على وسائل الاتصال الأفريقية وهي اتحاد الصحفيين الأفريقيين في باماكو 1961 واتحاد الإذاعات الأفريقية في داكار 1962، واتحاد وكالات الأنباء الأفريقية في تونس 1962.

واستطاعت هذه التجمعات الإعلامية من خلال العديد من الدراسات التي قامت بها للإعلام الأفريقي أن ترصد أهم السلبيات التي يعاني منها الإعلام الأفريقي في المرحلة الراهنة وتتلخص فيما يلي:-

1- نقص الكوادر المتخصصة والمدربة ونقص الأجهزة الإعلامية الحديثة.

2- سيطرة وكالات الأنباء الغربية على أجهزة الإعلام الأفريقية.

3- وقوع وكالات الإعلان الأفريقية في أيدي الشركات الأجنبية.

4- ارتفاع أسعار الورق والمواد الطباعة وارتفاع قيمة الاشتراكات في وكالات الأنباء العالمية.(10).

هذا علاوة على المشكلات التقليدية التي تعاني منها الصحافة الأفريقية مثل تعدد اللغات وانتشار الأمية بنسبة مرتفعة بين الجماهير الأفريقية. ورغم مرور اكثر من عقد كامل على نشوء هذه التجمعات وبدء ممارستها لنشاطها فإن إنجازاتها توقفت عند حدود التوصيات والقرارات العامة.

وإذا كانت قضية الإعلام الوطني في أفريقيا قد نالت هذا الاهتمام المكثف على مستوى القارة من خلال المؤتمرات السابق ذكرها، فإنها لم تحسم داخل الدول الأفريقية. إذ بدأت الضغوط تظهر وتتصاعد بعد الحصول على الاستقلال من أجل أفرقة وسائل الإعلام، سواء من حيث الملكية أو مضمون المواد الإعلامية التي كانت ولا تزال تدين بالتبعية للفكر الغربي. وقد حملت الستينات والسبعينات إجابات حاسمة على بعض التحديات التي يواجهها الإعلام الأفريقي بعد الاستقلال. ولكن لا يزال الانتماء الأيديولوجي للإعلام الأفريقي لم يتحدد بعد وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل.

ولعل أبرز ما يميز الستينات عن الخمسينات في مجال الإعلام الأفريقي هو نشوء وانتشار وكالات الأنباء الوطنية. وتتضح أهمية ذلك إذا تذكرنا انه حتى منتصف الخمسينات لم يكن يوجد بالقارة الأفريقية بأكملها سوى وكالة أنباء جنوب أفريقيا التي أنشئت عام 1938 كي تقوم بتزويد النصف الجنوبي من القارة الأفريقية بالأخبار المحلية والأجنبية ولم تكن هيئة

حكومية. وقد كانت وكالة أنباء الشرق الأوسط أول وكالة أفريقية أنشئت في الخمسينات (1956) ثم تلتها وكالة أنباء غانا (1957). وعند بداية السبعينات كان يوجد حوالي سبعة وعشرين وكالة أنباء وطنية في أفريقيا بعضها رسمي والأخر شبه رسمي[11]. ولا شك في أن نمو السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام الأفريقية وتزايد عدد الوزارات الإعلامية الوطنية وتأميم وسائل الإذاعة والتليفزيون وإنشاء وكالات الأنباء الوطنية كل هذه الإنجازات وغيرها كانت كفيلة بأحداث مرحلة التحول الرئيسية بالنسبة لوسائل الإعلام الأفريقية. حيث أصبحت في الغالب أدوات للدعاية في أيدي السلطة السياسية سواء كانت ممثلة في الحزب الواحد أو في النظم العسكرية. كما استخدمت لدى بعض الأنظمة كأدوات للتغير الاجتماعي ولتحقيق التنمية الوطنية.

هل توجد نظرية إعلامية لأفريقيا.. ؟

تواجهنا مجموعة من الصعوبات النظرية والتطبيقية عندما نحاول أن نضع تصنيفا يضم كل التعقيدات التي يتسم بها الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي، والتي تسهم في صياغة شكل الصحافة الأفريقية ومضمونها. ومهما اختلفت الآراء حول الصحافة ودورها في الدول النامية فمن الضروري مراعاة الإنصاف عند إجراء مقارنة بينها وبين الصحافة الغربية. فالتقدم الذي حققته الصحافة الغربية سواء في النواحي التكنيكية أو في مجال حرية التعبير استغرق مئات السنين فضلا عن أنه كان نتاجا للتطور المادي والفكري الشامل للمجتمعات الأوروبية الذي تحقق من خلال استغلال الشعوب الأفريقية والأسيوية أثناء فترة السيطرة الاستعمارية.

ويرى الصحفي الأسترالي ليلود سومرلاد مؤلف كتاب (الصحافة في الدول النامية) بأنه من غير اللائق أن تحاول تقييم الحكومات والصحافة- في أفريقيا طبقا لنفس المعايير التي تستخدمها في تقييم المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية. فالدول الأفريقية تمر بمرحلة انتقال حيث لا تزال تقوم بتجربة كثير من الصيغ والتنظيمات الجديدة. ففي الغرب لا يوجد تناقض بين قيام الحكومات بإصدار الصحف وبين قيام المؤسسات المستقلة عن الحكومات بإنشاء صحف خاصة بها. بينما في الدول الأفريقية

يعتبر من الطبيعي والمنطقي أن تقوم الحكومات بإصدار الصحف التي لا تختلف في أساليب عملها عن أجهزة الإعلام الأخرى مثل الإذاعة والتليفزيون.

لكل هذه الأسباب وغيرها فإنه لا يمكن تناول الصحافة الأفريقية وتقييمها طبقا للمقاييس والفلسفات المتعارف عليها في الغرب. وعند محاولة استخلاص الإطار النظري العام الذي يحكم الصحافة الأفريقية ينبغي تجنب الاعتماد على نظريات سابقة نابعة من واقع مختلف وتستند إلى قيم وأفكار غربية في معظمها. وسنحاول مناقشة التطبيقات المختلفة للنظريات الإعلامية أملا في التوصل إلى التصنيف النظري الذي يفسر لنا الواقع الإعلامي الأفريقي بكل معطياته وتناقضاته.. وسنبدأ بالتصنيف الذي وضعه ولبور شرام وزملاؤه سنة 1956 .[12] ويتضمن النظريات الإعلامية الأربعة وهي نظرية السلطة والنظرية السوفيتية والنظرية الليبرالية ونظرية المسئولية الاجتماعية.

وترتبط نظرية السلطة بنشأة وتطوير الصحافة الإنجليزية منذ القرن السادس عشر. وتقوم على وجوب إخضاع الصحافة ذات الملكية الخاصة لسيطرة الحكومة من خلال قوانين الرقابة ووسائل السيطرة الأخرى مثل التصريح الرسمي والرقابة السابقة على النشر وفرض رسوم باهظة على البريد. وتعكس هذه النظرية الأهمية المتزايدة لسلطة الدولة على حساب حريات الأفراد. والواقع أنها تهدف إلى قهر الرأي المخالف أكثر مما تهدف إلى استخدام الصحافة بشكل إيجابي لتطوير الحياة القومية وترقية مستوى المعيشة. والواقع أن الصحافة الأفريقية رغم وجود كثير من التشابه بين ظروفها العامة وبين بعض ملامح نظرية السلطة غير أنه لا يمكن تصنيفها داخل هذا الإطار. فالنظرية تفترض ضرورة وجود صحافة ذات ملكية خاصة وتخضع في ذات الوقت للقيود الحكومية بينما نلحظ أن النمط السائد في أفريقيا هو ملكية الحكومة وإدارتها للصحف. كذلك النظرية السوفيتية التي قد تبدو في ظاهرها أنها أقدر على تفسير الوضع الإعلامي في أفريقيا إذ إن هناك بعض الدول الأفريقية التي تنتهج أسلوبا يماثل الأسلوب السوفيتي في ملكية الحكومة والحزب للصحافة وخضوعها للسياسة التي يضعها الحزب الحاكم، كما أن معظم الدول الأفريقية تؤكد

على ضرورة تعبئة وسائل الإعلام من أجل خدمة الأهداف القومية مثل قضايا التنمية والوحدة الوطنية، ورغم ذلك تظل النظرية السوفيتية قاصرة عن تفسير الأوضاع الإعلامية في أفريقيا فهي تستمد أساسها النظري من الفكر الماركسي اللينيني. ولا يمكن تعميمها على الدول غير الاشتراكية التي تستخدم الصحافة كأداة للتنمية القومية. فمن الواضح أن معظم الدول الأفريقية قد تحددت مواقفها من الصحافة طبقا لاختيارات سياسية واقتصادية وليس طبقا لاعتبارت أيديولوجية.

ومن الواضح أن النظرية الليبرالية لا تصلح للتطبيق على الواقع الإفريقي أو العالم الثالث ككل. فهي مستمدة من التطور التاريخي للفكر الديموقراطي في أوروبا الغربية. ويمكن الجوهر الرئيسي لهذه النظرية في وجود صحافة مستقلة من الناحية الاقتصادية وقادرة على القيام بدور الحارس لمصالح من تمثلهم في مواجهة الحكومة. ولا تتلاءم هذه النظرية مطلقا مع واقع الدول الأفريقية حيث تسود الأمية والفقر وحيث يستحيل قيام صحافة مستقلة ماليا.

أما فيما يتعلق بالنظرية الرابعة والتي تعرف بالمسئولية الاجتماعية، فهي تجيز التدخل النسبي للحكومة كي تضمن أن جميع وجهات النظر سوف تأخذ طريقها للنشر. وتهتم هذه النظرية-في الأساس-بالمجتمعات التي تجاوزت مرحلة التصنيع ولذلك تنعدم علاقتها بالمجتمعات النامية في أفريقيا. وتؤكد هذه النظرية على أهمية المسئولية أكثر من تأكيدها على أهمية الحرية.

ومن الواضح أن النظريات الإعلامية الأربعة قد ركزت على متغير واحد هو علاقة الصحافة بالسلطة السياسية، ولم تتعرض للبناء الاجتماعي والثقافي أو الواقع الاقتصادي الذي أفرز النظم الإعلامية القائمة في العالم الثالث وخصوصا أفريقيا. هذا فضلا عن أن جميع المحاولات الأخرى التي قام بها الباحثون الغربيون لحل الإشكالية النظرية للصحافة الأفريقية كانت في أغلبها محاولات ترقيعية حيث اعتمدت على اقتباس بعض جزئيات غير متسقة من النظريات الإعلامية السالفة الذكر مع إضفاء أسماء جديدة عليها. ومن أبرز هذه التصنيفات تصنيف رالف لوينشتين(13) الذي ركز على متغيرين هما الملكية والسلطة السياسية. وقد خرج بتصنيف مقارب

لتصنيف شرام مع اختلاف الأسماء فالنظرية السوفيتية أطلق عليها اسم المركزية الاجتماعية ونظرية المسئولية الاجتماعية أصبح أسمها الليبرالية الاجتماعية. وكذلك دينيس ويلكوكس[14] الذي أجرى تصنيفا للصحافة الأفريقية طبقا لأنماط الملبهية الإعلامية السائدة، وحاول استخلاص مواقف الحكومات الأفريقية من الصحافة في ضوء هذا التصنيف. وقد خرج بمجموعة نتائج أولية لا يمكن اعتبارها نظرية عامة بقدر ما هي توضيح للملامح الرئيسية لصورة الصحافة الأفريقية بشكل عام من حيث ارتباط الالتزام السياسي بنمط الملكية. وقد اتضح أن جميع الدول الأفريقية تعكس- دون استثناء-تداخلا واضحا بين مختلف الأنظمة والنظريات الإعلامية خصوصا نظريتي السلطة والمسئولية الاجتماعية. كذلك تبين أن هناك الكثير من الدول الأفريقية التي لم تمتلك أو تحدد بعد النظرية أو الفلسفة التي تحكم علاقتها بالصحافة. ويلاحظ أيضا بالنسبة للدول الأفريقية التي أعلنت التزامها بنظرية إعلامية محددة أن ذلك لم يتم بناء على تحديد نظام فلسفي مسبق بقدر ما يعد ذلك بمثابة رد فعل لمشكلات ما بعد الاستقلال.

أشكال ومستويات التبعية الإعلامية في أفريقيا:

عندما نتأمل الأوضاع الإعلامية في أفريقيا بعد مرور ما يزيد عن عقدين من الزمان على حصول الدمل الأفريقية على استقلالها نلاحظ أن التغييرات التي طرأت على الخريطة السياسية والإعلامية لم تحقق الحد الأدنى من طموحات وأهداف حركة التحرر الوطني الأفريقية. وأن الميراث الاستعماري لا يزال يواصل استمراره بأشكال جديدة ويترك بصماته وآثاره واضحة على معظم النظم الإعلامية في الدول الأفريقية المستقلة. فالملاحظ أن جميع القيود والإجراءات القمعية التي كانت تمنع الصحف من توجيه النقد للسلطات الحكمة قبل الاستقلال ظلت سارية المفعول بعد الاستقلال. كذلك نمط الملكية، فالحكومات الإفريقية تملك السيطرة الكاملة على الصحف ولا تسمح بصدور صحف للمعارضة، وتتولى الاتفاق مع وكالات الأنباء العالمية من أجل تنظيم التوزيع المحلي للأنباء عن طريق الإذاعة والتليفزيون والصحف. كما أن اختيار وتوزيع الخدمات الإعلامية الخارجية

لا يتم إلا من خلال الأجهزة الرسمية للدولة.

كذلك يلاحظ استمرار استخدام لغة المستعمر في أجهزة الإعلام الإفريقية. ففي الدول ذات التعبير الفرنسي لا تزال الإذاعة والصحف تذيع وتنشر باللغة الفرنسية التي لا يجيدها سوى 10 ٪ من سكان هذه الدول. ولا يوجد سوى عدد قليل من الدول الإفريقية التي تحاول أن تستخدم اللغات الوطنية في أجهزة الإعلام. هذه هي أبرز ملامح الخريطة الإعلامية في أفريقيا في المرحلة الراهنة. فالزعماء الأفريقيون بعد حصول دولهم على الاستقلال لا زالوا يمارسون حتى الآن النمط الغربي في الإعلام رغم أن كثيرا من هؤلاء الزعماء أصبحوا مقتنعين بعدم تلاؤم أنماط التنمية الغربية مع الواقع الأفريقي والتراث الحضاري للقارة، وعجز هذه الأنماط عن حل المشكلات التي يطرحها هذا الواقع الذي يتميز بخصوصيته التاريخية والاجتماعية.

وإذا كان لنا أن نحدد أشكال ومستويات التبعية الإعلامية في الدول الإفريقية المستقلة هناك فهي في الواقع أربعة مستويات للتبعية يمكن أن نوجزها على النحو التالي:-

1- التبعية للسلطة الحاكمة سواء في الملكية أو الإدارة أو المضامين الإعلامية (الرقابة).

2- التبعية لرؤوس الأموال الأجنبية والمحلية.

3- التبعية لوكالات الأنباء العالمية ولوكالات الإعلان الدولية.

3- التبعية أكاديمية في مراكز ومعاهد الإعلام الأفريقية.

وسوف نتناول كل مستوى من هذه المستويات بالتفصيل.

أولا: التبعية للسلطة الحاكمة

يسود اتجاه واضح في كافة أنحاء أفريقيا المستقلة هو سيطرة الطابع الحكومي على ملكية وسائل الطباعة والنشر للصحف والمجلات، ولوسائل الإعلام المسموعة والمرئية (الإذاعة والتليفزيون). وتخضع أغلب الصحف اليومية التي تصدر في أفريقيا لسيطرة وتوجيه وزارات الإعلام أو هيئات حكومية مماثلة. وهناك ثلاث دول أفريقية فقط تملك حكوماتها أقل من 10 ٪ من أجهزة الطباعة والنشر وهي الكاميرون وكينيا وزائير. كما يلاحظ

أن الصحف في معظم الدول الأفريقية لا تتمتع بوجود ميزانيات مستقلة وأن حوالي 70 ٪ من الصحف الأفريقية تتلقى مساعدات كبيرة وأساسية من الحكومات. وإذا كان النمط السائد لملكية الصحافة في أفريقيا هو ملكية الدولة فإن النمط الأكثر شيوعا هو ملكية الحزب، الحاكم للصحف القومية. ولا شك أن تداخل المسئوليات بين السلطات التنفيذية والأحزاب الحكمة في أفريقيا يجعل من العسير الفصل بين رجال الدولة ورجال الأحزاب الحكمة. وتوجد بعض أنماط الملكية الخاصة للصحف في كل من نيجيريا وكينيا وغانا وتنزانيا وأوغندا وفولتا العليا ولكنها تمثل الاستثناء، وليس القاعدة. وتتمثل التبعية الإدارية من جانب وسائل الإعلام الأفريقية (وخصوصا الصحافة) للسلطة السياسية في أن أغلب رؤساء تحرير الصحف الأفريقية يتم اختيارهم وتعيينهم بواسطة الحكومات. كما تتدخل هذه الحكومات في شئون النقابات والاتحادات الصحفية باختيار قيادات صحفية تنتمي للأحزاب الحاكمة.[15]

وتستكمل الحكومات الأفريقية سيطرتها الشاملة على الصحافة من خلال التشريعات الإعلامية أو ما يعرف بقوانين النشر. وهنا يلاحظ وجود مستويين من التبعية إذ إن معظم الدول الأفريقية لا تزال تطبق القوانين الأوروبية وخصوصا الفرنسية في مجال النشر والطباعة علاوة على التشريعات والقوانين التي تصدرها الحكومات الأفريقية في هذا الشأن، والسلطات التقديرية التي تتمتع بها الحكومات العسكرية بشكل خاص. ويلاحظ أن جميع الدساتير في الدول الأفريقية المستقلة تنص على ضمان حرية الصحافة ولكنها تنص أيضا على قيود تحد من حرية الصحافة. وعند مناقشة هذه القيود نجد أن معظم الدول الأفريقية لم تصل بعد إلى مرحلة من الاستقرار السياسي تمكنها من تطبيق تشريعات واضحة ومحددة. وتستخدم الحكومات الأفريقية هذه الحجة لتبرير التبعية شبه المطلقة التي تدين بها الصحافة. فإزاءها تستخدم الجزائر هذا المنطق لتعزيز نضالها من أجل بناء مجتمع اشتراكي، وتستخدم جنوب أفريقيا نفس المنطق لتبرير موقفها العنصري ضد قوى التغيير والثورة الأفريقية.

ولا شك في أن الفيصل النهائي في مثل هذه الحالة ليس هو النص القانوني في حد ذاته وإنما هو نوعية القوى السياسية التي تقوم بتطبيق

هذا النص ولمصلحة من يطبق النص.. .

وهناك حوالي 60 ٪ من الدول الأفريقية المستقلة تمارس الرقابة على الصحافة من خلال القراءة المسبقة للمواد التي تنشرها الصحف. وتتفاوت صور الرقابة وأشكالها، فهي تتراوح ما بين وجود لجان للرقابة على الصحف تابعة للأحزاب الحاكمة (الكونغو، وبنين)، ورقابة ذاتية يقوم بها المحررون في ضوء تعليمات رؤساء التحرير التابعين للأحزاب الحاكمة أو الذين يحظون بثقة الحكومات الأفريقية. وهناك شكل آخر للرقابة الحكومية على الصحف يتمثل في الإيقاف أو المصادرة أو التعطيل. وتنص معظم الدول الأفريقية على ذلك في دساتيرها وقوانينها. على أن ذلك لا يتم إلا في حالة نشر ما يمس أمن وسلامة تلك الحكومات. ويلاحظ أن أمر المصادرة أو الإغلاق لا يتم غالبا إلا في ظل نظم عسكرية لا تلتزم بمواد الدستور بل تفرض شرعيتها بالقوة. وذلك كما حدث بالنسبة لأوغندا عندما أصدر عيدي أمين هذا الأمر عام 1973 كي يخول لحكومته حق إغلاق أية صحيفة لمدة محددة أو لانهائية.(16)

ويلاحظ أن الدول الأفريقية ذات الحزب الواحد لا تدخر وسعا في استخدام كافة وسائل القهر للقضاء على المعارضة، وإن كان هناك حرص واضح على محاولة إخفاء ذلك تحت أقنعة قانونية. فالدول الأفريقية تشهد أشكالا متعددة للقيود التي تفرض على الحريات العامة دفاعا عن النظام العام وأمن الدولة. وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم بمهارة لشل حركة المعارضة. ومن أبرز الأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك القيود العديدة المفروضة على حق الاجتماع والتجمع والتعبير. ولا توجد سوى ثلاث دول أفريقية فقط هي التي تسمح دستوريا للأحزاب المعارضة بطرح أفكارها وآرائها من خلال الصحف، وهى بتسوانا وجامبيا وليبيريا. ولكن لا تزال هذه النصوص شفوية لأنه لا توجد فعليا صحف معارضة في هذه الدول.(17)

ثانيا: التبعية لرؤوس الأموال الأجنبية والمحلية:

يعد هذا الشكل أقل أشكال التبعية الإعلامية شيوعا في أفريقيا. إذ إن مرحلة الاستقلال قد حملت بداية انحسار النفوذ الأجنبي المباشر في مجال الإعلام الأفريقي. وقد تمثل ذلك في اختفاء معظم الصحف ذات

الملكية الأجنبية في أفريقيا، إما بالإلغاء أو بالبيع للحكومات الوطنية بعد الاستقلال. ويمكن القول إن السبعينات لم تعد تشهد إلا صورا قليلة للملكية الأجنبية في مجال الصحافة الأفريقية. مثل كينيا حيث تمتلك شركة لونسرو صحيفتي أيست أفريكان ستاندرد وبارازا، وفى سوازيلاند تملك مجموعة أرجوس بجنوب أفريقيا مجلة تايمز أوف سوازيلاند الأسبوعية. أما في مجال الإذاعة فهناك شبه إجماع بين الدول الإفريقية على رفض أي شكل من أشكال الملكية الأجنبية لأجهزة الإذاعة والتليفزيون القومية، وهناك استثناء في أربع دول أفريقية، منها ثلاث تعمل بها محطات إذاعية تابعة لمجموعات كنسية وتستخدم للأغراض الدينية وهى يوروندي وأثيوبيا وليبريا. أما الإذاعات الدولية فهي تتخذ من ليبريا ورواندا مقرا رئيسيا لها على امتداد القارة الأفريقية مثل صوت أمريكا وألمانيا الغربية. كما أن الإذاعة الفرنسية كانت تتخذ من برازافيل مقرا لها وقد صدر قرار بإيقافها عام 1972 .[18]

أما الصحف الأفريقية التي تخضع لرؤوس الأموال المحلية فهي توجد بشكل أساسي في دولتين فقط هما كينيا ونيجيريا. فجميع الصحف اليومية في كينيا مملوكة لهيئات خاصة. والمعروف أن كينيا هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي لا تزال بعد حصولها على الاستقلال تجمع بين نمطي الملكية الخاصة والأجنبية في المجال الإعلامي. أما نيجيريا التي تعد أكثر الدول الأفريقية كثافة سكانية فتوجد بها سبع صحف يومية ذات ملكية خاصة وتتفوق هذه الصحف على الصحف الحكومية بل ويوجد تنافس حاد بين المجموعتين.[19]

ثالثا: التبعية لوكالات الأنباء العالمية ولوكالات الإعلان الدولية:

إذ كان مفهوم التبعية الإعلامية يجسد في نظرنا عدم التكافؤ في الإمكانيات المادية والمصادر الإعلامية بين الدول الغربية المتقدمة وبين الدول النامية، كما يجسد عدم التوازن في التغطية الإخبارية وتبادل المعلومات ما بين الشمال والجنوب، فإن تطبيق هذا المفهوم على الإعلام الأفريقي يستلزم منا أن نأخذ في الاعتبار مستويين للتحليل: المستوى الأول ويتعلق بالبعد المادي الذي يتمثل في الوسائل التكنولوجية والإمكانيات البشرية

(المراسلين). والمستوى الثاني: ويتعلق بالاتجاه الإعلامي الذي ينقل بواسطة وكالات الأنباء. ويتمثل في صيغ الأنباء ومضامينها. وفيما يتعلق بالمستوى الأول الخاص بالإمكانيات المادية والبشرية، فالمعروف أن وكالات الأنباء العالمية التي تحتكر اكثر من 80 ٪ من حركة الأنباء في العالم لا تخصص للدول النامية أكثر من 20- 30 ٪، يتراوح نصيب الدول الأفريقية منها ما بين 5, 8 ٪ وهناك 35 دولة في العالم ليست فيها أية وكالات أنباء. منها 18 دولة أفريقية. وعلينا أن نتذكر أنه حتى منتصف الخمسينات لم يكن يوجد بالقارة الأفريقية بأكملها سوى وكالة أنباء جنوب أفريقيا. ولم تكن هيئة حكومية. وكانت قد أنشئت عام 1938 كي تقوم بتزويد صحف جنوب أفريقيا بالأخبار-المحلية والأجنبية ثم روديسيا بشمالها وجنوبها مع المستعمرات البرتغالية. وقد كانت وكالة أنباء الشرق الأوسط أول وكالة أفريقية أنشئت على أرض القارة عام 1956 ثم تلتها وكالة أنباء غانا عام 1957. وعند بداية السبعينات أصبح يوجد حوالي 26 وكالة أفريقية بعضها رسمي والأخر شبه رسمي.[20]

كذلك يتميز التدفق العالمي للأنباء بعدم التوازن في توزيع المراسلين على النطاق العالمي. وتوضح الإحصائيات (1974) للتوزيع العالمي لمراسلي وكالات الأنباء العالمية أن أفريقيا هي أقل المناطق في العالم فيما يتعلق بنصيبها من المراسلين العالميين. إذ يبلغ 4 ٪ في مقابل 34 للولايات المتحدة و 28 ٪ لأوروبا والواقع أنه لا توجد صحيفة أفريقية واحدة لديها القدرة الذاتية على جمع الأخبار المحلية دون الاعتماد على وكالات الأنباء الغربية. والغريب أن وكالات الأنباء المحلية-فضلا عن ضعفها وقلة إمكانياتها-فهي تعمل جميعها كأدوات لجمع الأخبار لوكالات الأنباء الغربية بدلا من أن تقوم بهذه العملية لنفسها. ولا تزال معظم الدول الأفريقية تفتقر إلى وجود نظام كفء وعصري للمراسلين المحليين لتغطية أنباء القارة بأقاليمها المختلفة. هذا علاوة على استحالة خلق نظام مستقل للمراسلين في الخارج، حيث ثبتت صعوبة ذلك بالنسبة للصحف الأفريقية لا سيما فيما يتعلق بتغطية الشئون الخارجية. وذلك بسبب ارتفاع نفقات تخصيص مندوبين دائمين في باريس أو لندن أو واشنطن. وقد أدى ذلك إلى قبول معظم الصحف التي تصدر في أفريقيا الناطقة بالفرنسية للمساعدات التي قدمتها

المؤسسة الصناعية الفرنسية للطباعة والنشر وتتضمن هذه المساعدات أجهزة طباعة حديثة مع تسهيلات في الحصول على الأنباء عن طريق الوكالة الفرنسية. ولا تخفى المخاطر التي تنطوي عليها هذه العلاقة غير المتكافئة بين المؤسسة الفرنسية والصحف الأفريقية السالفة الذكر. إذ تحولت هذه الصحف إلى ملحقات للصحافة الفرنسية بدلا من أن تكون أدوات مستقلة للفكر والمصالح الأفريقية. كما أن الاعتماد على خدمات المراسلين الأجانب فهي باريس قد ساعد على تكريس الانقسام القومي فهي الصحافة الأفريقية بين الصحف التي تكتب بالفرنسية وتتوجه إلى المناطق الناطقة بالفرنسية، وتلك الصحف التي تكتب بالإنجليزية وتتوجه لمناطق الأنجلوفون.[21]

أما المستوى الثاني فهو يشير إلى التغطية المنتقاة والمتميزة لمناطق معينة على حساب مناطق أخرى. وقد أجمعت الدراسات الإعلامية التي أجريت فهي هذا الصدد على مجموعة من المؤثرات نلخصها على النحو التالي:-

1- التباين السافر فهي نوع التغطية الأخبارية للأحداث الدولية، سواء من حيث حجم المواد الإعلامية أو من حيث نوعها. فإن موت كلب في شارع اللوفر بباريس ينال أهمية لدى وكالات الأنباء الغربية أكبر من حدوث زلزال في إحدى الدول الأفريقية.

2- تشويه الصورة القومية للشعوب الإفريقية لدى الرأي العام العالمي. وقد برز ذلك من خلال تركيز وكالات الأنباء الغربية على نقل أنباء الكوارث والطرائق والغرائب وكل ما يتسم بالطابع السلبي في مضمونه العام من الأحداث التي تقع في الدول الإفريقية. وذلك مع مراعاة أن هذه الوكالات تقلل من أهمية المحاولات الإيجابية التي تقوم بها بعض الحكومات الأفريقية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني أو إنجاز بعض مشروعات التنمية الاجتماعية والثقافية.

3- تعمد تشويه حركات التحرر الوطني الأفريقية بالعمل على نشر الخلافات والانقسامات التي تدور بين فصائلها بشكل استفزازي ومبالغ فيه ومحاولة التقليل من أهمية الانتصارات التي تحرزها ضد الخصوم الاستعماريين المحليين أو العالميين، مع الحرص على إطلاق ألقاب ونعوت غير لائقة على المناضلين الأفريقيين مثل وصفهم بالإرهابيين وقطاع الطرق.

هذا وتعد الإعلانات الأداة الرئيسية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسية لنشر الثقافة التجارية وتهديد الخصائص القومية للثقافة الوطنية في الدول الأفريقية. والواقع أن الإعلانات تلعب دورا مزدوجا في خلق عدة مستويات للتبعية الإعلامية والثقافية في الدول الأفريقية. كما أنها تمثل خطرا مباشرا يهدد حرية الصحافة في أفريقيا. والدور الأساسي الذي تقوم به الإعلانات التجارية الخاصة بالشركات عبر القومية وتوابعها في الدول الأفريقية هو الترويج للسلع الاستهلاكية المستوردة. مما يؤدى إلى خلق أنماط للاستهلاك تتعارض مع خطط التنمية القومية ومستلزمات الاقتصاد الوطني.

وهكذا يتم تكريس واستمرار تبعية الدول الأفريقية اقتصاديا وسياسيا للسوق الرأسمالية العالمية وممثليها. حيث تسهم الإعلانات التجارية في تقويض محاولات الاستقلال الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال ترويض العقول وتنمية رغبات استهلاكية جديدة لدى الجماهير الأفريقية.

ويتحقق ذلك في الغالب من خلال وكالات الإعلان الأجنبية التي تقوم باختراق وسائل الإعلام الأفريقية وتفرض عليها شروطها وأولوياتها بكل ما يحمل ذلك من تهديد لحرية الصحافة وللاقتصاد الوطني في آن واحد. وهناك أمثلة عديدة من وكالات الإعلان الأجنبية في أفريقيا منها الوكالة الفرنسية (وكالة هافاس للإعلانات) وهي تملك نفوذا واسعا في المنطقة الناطقة بالفرنسية (في غرب أفريقيا ومدغشقر) ولا تقل العقود التي توقعها مع الصحف الأفريقية عن خمسة أعوام تضمن خلالها نشر حد أدنى من الإعلانات وتحصل على40 ٪ عمولة على الإعلانات الأجنبية ولها مساحات محجوزة بصفة دائمة في هذه الصحف ولا يخفي ما تمثله هذه العقود من تهديد سافر لحرية الصحافة إذ من خلالها تستطيع وكالات الإعلان التدخل في مضامين المواد الإعلامية التي تنشرها تلك الصحف. وقد بدأت بعض الصحف الأفريقية تتحرر من سيطرة وكالة هافاس الإعلانية عندما بدأت تظهر للوجود وكالة غرب أفريقيا للإعلانات رغم أنها تقتطع 50 ٪ عمولة على الإعلانات وقد أنشأت كل من مصر وتونس والجزائر وكالات إعلان حكومية في بلادهم ويتم من خلال هذه الوكالات تزويد الصحف بالإعلانات [22] أما الدور الذي تقوم به الإعلانات في

تهديد حرية الصحافة في أفريقيا، فهو يأتي أصلا من التمويل. إذ إن الاعتماد على الإعلانات كمصدر لتمويل الصحف يضع في أيدي المعلنين سلطة كبيرة تجعلهم يتحكمون في مضمون ما تنشره الصحف، إلا إذا كانت هذه الصحف خاضعة لإشراف الحكومة. وهنا يمكن تحييد موقف المعلنين رغم أن هذا لا يلغي احتمال المواجهة بين بعض المعلنتين الأقوياء والحكومة، حينا يحاول هؤلاء فرض ضغوطهم غير المباشرة على الصحف، والتي تهدف في النهاية إلى تخريب خطط التنمية القومية داخل الدول الأفريقية. هذا ويزداد الصراع بين المعلنين والحكومة عندما يكون هؤلاء المعلنون ممثلين للشركات الأجنبية.[23]

رابعا: التبعية الأكاديمية في مراكز ومعاهد الإعلام الأفريقية

كان من أبرز الصعوبات التي واجهت أفرقة الإعلام هي نقص الكوادر المتخصصة. وفي عام 1962 عقد اليونسكو مؤتمرا هاما لمناقشة مشاكل الإعلام الإفريقي. وكان من أهم توصياته التركيز على ضرورة إعداد كوادر إعلامية متخصصة من أجل إرساء إعلام أفريقي مستقل. وكان هذا الاجتماع يمثل نقطة فاصلة إذ بدأت المحاولات العديدة من جانب الدول الأفريقية المستقلة من أجل استكمال هذا النقص.

وقد شهد النصف الثاني من السبعينات تطورا ملحوظا في إنشاء عدة معاهد إعلامية متخصصة في أفريقيا. ويتسم معظمها بالطابع الأكاديمي كما ينتمي للجامعات الأفريقية. ويوجد حاليا 17 معهدا وقسما للإعلام في الجامعات الأفريقية في حوالي 11 دولة أفريقية هي مصر والجزائر والكاميرون وكينيا وتنزانيا ومالاجاش ونيجيريا والسنغال وتونس وجنوب أفريقيا وزائير. وهناك بعض المعاهد الإعلامية في أفريقيا قد أقيمت بمساعدة اليونسكو مثل مدرسة الصحافة في نيروبي (1971) والمدرسة العليا للصحافة في ياوندي. وإلى جانب المعاهد الإعلامية المتخصصة ذات الطابع الأكاديمي السالفة الذكر توجد بعض المعاهد الإعلامية غير الأكاديمية مثل معهد غينيا للتدريب الإعلامي، ومعهد زامبيا. كما توجد بعض المعاهد الإعلامية ذات الطابع الكنسي وتشرف عليها وتمولها هيئات كنسية.

ويلاحظ أن البرامج الدراسية في المعاهد الإعلامية التابعة للجامعات

الأفريقية تركز على الجوانب المهنية التطبيقية أكثر من البحوث الأكاديمية. كما تعتمد هذه البرامج على الاقتباسات المستمدة من المدرسة الأمريكية بشكل رئيسي، وخصوصا في المناطق الأفريقية الناطقة بالإنجليزية مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا وكينيا وزائير. أما المعاهد الإعلامية في المناطق الناطقة بالفرنسية فقد عمدت إلى الأخذ عن المدرسة الفرنسية في الإعلام. ويبدو هذا التأثير واضحا في كل من الكاميرون والجزائر وتونس ومالاجاش.[24]

أما مجال بحوث الإعلام في الدول الأفريقية، فإنه يخضع في معظمه لسيطرة مراكز الأبحاث التابعة للشركات المتعددة الجنسية وفروعها في أفريقيا. وتتم معظم الدراسات المسحية في مجال الإعلام الأفريقي خارج الجامعات ويتركز اهتمامها-في الأساس-على الأسواق والمستهلكين الأفريقيين. وبعض هذه الدراسات يجري إتمامها لصالح وسائل الإعلام الأجنبية التي تهتم بقياس مدى شعبيتها في أفريقيا. وأبرز مثال على ذلك البحوث التي يقوم بها صوت أمريكا لقياس اتجاهات المستمعين إزاء برامجها في أفريقيا. كذلك تركز معظم هذه الدراسات على التعرض لوسائل الإعلام ومدى تفضيل وسيلة إعلامية على أخرى، وخصوصا المحطات والبرامج الإذاعية وقطاع الإعلانات. وتعتمد هذه الأبحاث على الأساليب المسحية وتراث المدرسة الأمريكية في بحوث الإعلام. وهي لا تقدم في مجملها إنجازات ذات قيمة للبحوث العلمية في مجال الإعلام الأفريقي بقدر ما تخدم مصالح الهيئات الأجنبية التي تمولها.

هذا ولا تملك الحكومات الأفريقية الحالية إستراتيجية واضحة في هذا المجال. وهذا عكس أسلافهم من الاستعماريين الذين كانوا يقومون بين الحين والأخر بإجراء استفتاءات لاختيار ردود فعل الرأي العام الأفريقي إزاء السياسات والبرامج الاستعمارية في المناطق الريفية على وجه الخصوص. ورغم أن بحوث الإعلام في أفريقيا قد بدأت تأخذ مسارات جديدة على أيدي الهيئات الدولية مثل الفاو واليونسكو وذلك منذ نهاية الستينات فإن الدراسات كانت قاصرة، والنتائج كانت ضئيلة والتأثر كان ضعيفا بسبب اعتماد هذه الدراسات على المناهج الأمريكية في الإعلام والتنمية (مدرسة شرام وتلاميذه) والتي كانت تتبناها الهيئات الدولية وتحاول

تطبيقها على الدول النامية، دون مراعاة لخصوصية الواقع الحضاري والاجتماعي والاحتياجات الفعلية للشعوب في هذه المناطق، فضلا عن وضوح أهدافها في العمل على إخضاع هذا المجال لسيطرة المدرسة الأمريكية ومناهجها، ولخدمة أهداف السوق الرأسمالية العالمية. ومن الغريب أن الدراسات التي قامت بها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة كانت موجهة لدراسة آثار الإعلام القصير المدى، ومؤشرات التغيير التي أتطرأ عليه بفعل القوى الخارجية. وليس من الغريب أن تتجاهل هذه الدراسات أيضا المسائل المتعلقة باحتياجات المستمع أو المشاهد الأفريقي.(25)

الهوامش:

(1) انظر:

جون هاتش: تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية-ترجمة عبد العليم منسى-دار الكاتب العربي-القاهرة-1969- ص 437- 455.

B-Lord Hailey: An African survey-London and New York York-revised edition 1957.

(2) انظر: م. د. عبد الملك عودة: سنوات الحسم في أفريقيا-دار الكاتب العربي-القاهرة 1969.

ب-جاك وودس: جذور الثورة الأفريقية-ترجمة فؤاد بلبع. الهيئة المصرية للتأليف والنشر-القاهرة 1973

(3) The communication Media in west Africa-The collection of the papers presented at an all west Africa Mass Media seminar-University of Legon Ghana 1977. pp7—10

(4)—A—Rosalynd Ainslie: The press in Africa. new York 1967 pp 55-59.

B. Jones quartey: History‘ politics and early press in ghana. Legon-Accra, Ghana-1975. pp 21—24’30.

(5) عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية في الجزائر من 1954- 1962 /معهد الدراسات العربية-القاهرة-1978 ص 32- 33

(6) Jones quarty Opcit P112

(7) انظر:

A.8. Increase Coker: The landmarks of the Nigerian press. Apapa-1971. pp4- 1

B.8- Rosyland Ainslie. op.cit—p68

(8) انظر: عواطف عبد الرحمن-صحافة الثورة الجزائرية-مرجع سابق ص 65- 66 46

(9). A. Dennis Wilcox: Mass media in black Africa. philosophy and control, Preager publisher, New York 1975 p46.

B. Mohsen tourni: La presse en afrique. reveu Francaise d‘etudes politiques Africanes, No 841. Paris Decembre 1972- pp103- 109.

(10) انظر: عواطف عبد الرحمن-الصحافة الأفريقية من التحرر إلى الاستقلال. مجلة التنمية والتقدم-التضامن الأفريقي الآسيوي-القاهرة-فبراير 1979- ص 13- 14

(11) أرشيف اتحاد وكالات الأنباء الأفريقية-وكالة أنباء الشرق الأوسط / القاهرة 1975

(12) Lyelod Sommerlad: The press in developing countries. Sydney 1966 pp35—38

(13) See W. Schram and others: The four theories. new york.1968

(14) Dennis Wilox: op. cit. pp82—90.

(15) Ibid. pp 6,44—45

(16) Frank Borton: The press in Africa, persecution and perseverance London ‘ 1979. pp274—276.

(17) Paul Ansah: The freedom of press in Africa. Legon-Ghana, 1976, p-10

(18) Mathieu Ekani onamble ; L‘exploitation de la presse Africane sud de sahara. Université de Paris—

1956, pp83.115.

(19) عواطف عبد الرحمن-مقدمة في الصحافة الأفريقية مصدر سابق ص 148- 149.

(20. 21). Phil harris: Dependency and international communication in opubor and others(eds) introduction to Mass comm in Nigeria— Lagos 1976 ‘ pp19—22.

(22) Stock Olan: Mass communication in Africa’ Freedom and functions’ uppsala 1971, pp 12—15.

(23) Rosalynde Aainslie op. cit.219.

(24) I.O.J and Africa, Prague- 1975.

(25) انظر: عواطف عبد الرحمن / مقدمة في الصحافة الأفريقية-مرجع سابق ص 19- 22

6 الغزو الثقافي والإعلامي في أميركا اللاتينية

دور وسائل الإعلام في أمريكا اللاتينية:

ما هو وضع وسائل الإعلام في أمريكا اللاتينية؟ وما هو الدور الذي تقوم به في تنمية الثقافة؟ هذا السؤال المباشر يستلزم للإجابة عليه الكشف عن البني الثقافية المتخلفة، ومواطن السيطرة الأجنبية والمحلية ورصد مظاهر التخلف والتبعية التي تسؤ غالبية دول أمريكا اللاتينية رغم كثافة الإمكانيات وتنوعها والتي تصل في بعض الدول إلى مستوى متميز. وإن الأمر لا يخلو من وجود محاولات للتعاون المتبادل بين دول القارة والتي تتمثل في IECLA رابطة الأنديز. ولا شك في أن انخفاض مستوى التعليم وتدهور العلاقات بين كثير من دول أمريكا اللاتينية وزيادة نسبة التضخم، كل ذلك له آثاره السلبية على أوضاع الإعلام والثقافة على مستوى القارة ككل. وعلى الرغم من أن هذه القارة تتميز بالثراء والخصوبة في تراثها الفلكلوري الذي يعبر عن نفسه في الرقص والموسيقى عبر الأفلام، فإننا نلحظ فيها غياب السياسات الثقافية وغياب السياسات الوطنية التي تتعلق بالإعلام، ففي أمريكا

اللاتينية يلاحظ أن الفيلم الذي يحقق مستوى فنيا متطورا وفي ذات الوقت يضمن إقبالا جماهيريا، هذا النوع من الأفلام أصبح يواجه أزمات متوالية بسبب انخفاض أعداد دور السينما بنسبة 40 ٪ بسبب تنافس التليفزيون. وهذه العملية لم تتوقف رغم موجة الأفلام الإباحية التي أغرقت القارة كأداة لخدمة أغراض الغزو الثقافي والثقافة التجارية وكوسيلة لمواجهة منافسة التليفزيون. ومن المفارقات في هذا المجال أن الأفلام ذات المضمون الوطني المتقدم والتي تعمل على تأكيد الهوية الوطنية والثقافية والقومية لشعوب أمريكا اللاتينية هي التي تشق طريقها على المستوى الدولي، وتعبر عن استمرارية الحركة السياسية رغم كل الصعوبات المادية التي تواجهها، سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع. أما التليفزيون فهو يتضمن في حوالي من 50- 85 ٪ من برامجه مواد إعلانية، تكرس الاغتراب الثقافي والأيديولوجي والدعاية المضادة لقيم الشعوب، وتراثها الثقافي الأصيل في أمريكا اللاتينية. أما الصحافة فإن معظمها موجه في الأساس إلى سكان المدن والعواصم الكبرى. وتحتل الإعلانات 70 ٪ من مساحات الصحف. 2 ٪ من هذه المساحة تخصص للرياضة والحياة الاجتماعية. والراديو لا يمكن استثناؤه من ذلك، فالحكايات، والموسيقى المسماة بالشعبية لا تصمد للمنافسة أمام الحجم الخيالي من البرامج التجارية التي تعتبر برامج إعلانية مقنعة بكل معنى الكلمة.

في عام 1973 قامت مجموعة من خبراء اليونسكو بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الدولي للمواصلات اللاسلكية بإجراء دراسة على القارة لاختبار مدى صلاحيتها لإقامة نظام اتصالي تعليمي، وأثبتت النتائج أن نسبة التسرب من المدرسة وصلت 65 ٪، وأن نسبة الأمية ضمت 45 مليون أمي وهو رقم ضئيل بالإضافة إلى ضآلة الاعتمادات المخصصة للتعليم العام خلال السنوات العشر الماضية.

وتوجد بطالة مقنعة في أمريكا الوسطى، ومنطقة الكاريبي وصلت إلى نصف الأيدي العاملة. وتشير تقارير اليونسكو إلى تزايد هامشية واستبعاد المناطق الريفية عن الدراسة والاهتمام، ويلاحظ أن ميزانيات البحوث والدراسات في دول القارة لا تزيد عن 3، ٪ من الميزانيات القومية، وأنه لا يوجد مشروع ثقافي واحد تجاوز 1 ٪ من هذه الميزانية الضئيلة في الأساس،

مما يؤكد المناخ غير المستقر-والبعيد عن الأمان-الذي تعيش فيه الثقافة في دول أمريكا اللاتينية. وتتجسد أزمة الثقافة في دول أمريكا اللاتينية في عدة مظاهر، أبرزها: عدم وجود فنون كاملة مثل الباليه والمسرح في العديد من الدول في القارة فضلا عن عدم تناسب الأنشطة الثقافية في المدن والريف. وقد تم طرح ومناقشة هذه الجوانب في المؤتمر الأول للسياسات الثقافية الذي عقد في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في بوجوتا بكولومبيا تحت إشراف اليونسكو في عامي 1977, 1978. في هذا الإطار، يمكننا أن نتبين أن المصادر الرئيسية للأنباء هي: التليفزيون، والراديو، يليهما السينما، ثم الصحافة، ولكن الوظيفة الفعلية لهذه الوسائل، هي الترويج للإنتاج التجاري، والإعلانات، وما يمكن تسميته بالتعليم الهابط، بل يمكن اعتبارها أدوات لنفى الثقافة الوطنية، ولا شك في أن أنماط الملكية الإعلامية السائدة قي أمريكا اللاتينية تلعب دورا هداما. فهي التي تحدد نوعية المضامين المذاعة والمعروضة، وشكل التدفق الإعلامي، ومدى اتساقه مع مصالح الفئة الاجتماعية التي تتحكم وتسيطر على هذه الأدوات اقتصاديا، واجتماعيا، وفكريا. ويلاحظ أن أحد الأسباب الرئيسية لعدم التوازن الإعلامي الذي يكمن، في وسائل الأعلام في أمريكا اللاتينية، يرجع إلى عدم تلاؤم المواد الإعلامية التي يقدمها التليفزيون والراديو مع احتياجات الجماهير. فقد سجلت محطات الإذاعة ذات الملكية الخاصة فشلا ملحوظا في بث المواد الإعلامية والدرامية التي تنهض بالثقافة الوطنية. والواقع أن ستين عاما من عمر الراديو. و30 عاما من عمر التليفزيون في أمريكا اللاتينية، قد أظهرا العجز الكامل لنمط الملكية الخاصة في مجال الثقافة والإعلام. ويمكن القول أن الإذاعة في أمريكا اللاتينية تعد من أسوأ الإذاعات العالمية، سواء في نظام التنافس الفوضوي الذي يحكم حركتها، أو المواد التجارية المخربة لكل الجوانب الإيجابية في الثقافة الوطنية، وبالنسبة للتليفزيون، فهو يمثل قناة مفتوحة لزرع القيم المستوردة. والمنطقة تحتل المركز الثالث بين المراكز التليفزيونية في العالم، ولكنها تتلقى 35 ٪ من الصادرات الأمريكية، مع 150 ألف ساعة التقاط سنويا. وتصل نسبة الإعلانات التجارية إلى 1313 رسالة إعلامية في المتوسط يوميا، أي بواقع 61 ٪ زيادة عما كانت تصدره الولايات المتحدة من قبل.

ورغم مأساوية الصورة، التي طرحناها عن الإعلام في أمريكا اللاتينية، فإن التاريخ يحمل لنا كثيرا من الشواهد على فشل التغلغل الثقافي وعجز السيطرة الأجنبية عن تحقيق أغراضها في هذا المجال. وهنا يثور التساؤل التالي: إلى أي مدى كانت الرسالة الإعلامية المتجهة من العواصم الاستعمارية إلى الأطراف التابعة ذات تأثير فعال؟. هذه الرسالة التي تتخذ من المثقفين، والوكالات العابرة القومية، وسائطها وأدواتها. وتؤكد الدراسات والأبحاث التي أجريت بهذا الصدد، مدى الفاعلية النسبية لحملات الدعاية. ورغم انتشار الرموز، والشعارات، والصور الذهنية، التي امتلأت بها البرامج الإعلامية والثقافية القادمة من دول المركز إلى الأطراف، فان الحياة اليومية تعكس ضآلة فاعلية هذه الميكانيزمات، أو الآليات، وعدم شمول تأثيرها. ويحاول أرنستوفيرا سكرت عام اتحاد الصحفيين في كوبا تفسير تلك الظاهرة وذلك في المؤتمر الرابع للصحفيين في أمريكا اللاتينية الذي عقد في هافانا في نهاية عام 1985، فيقول: (لا نستطيع أن نتجاهل، أو نقلل من التأثير السلبي والسلبية التي تحدثها وتصنعها الشركات العابرة القومية، من خلال استخدامها لوسائل الإعلام، ومع ذلك يجب أن ندرك أن الإعلام لا يغير المجتمع، وإنما تغيره القوى الاجتماعية التي تتفاعل مع الواقع اليومي. فالإعلام يمكن أن يكون أداة للتعبئة الاجتماعية، أو عنصرا للتقريب. ولذلك فإن التاريخ قد يعكس نفسه من خلال وسائل الإعلام، ولكن لا يحدد الإعلام مطلقا مجرى التاريخ).

كذلك يؤكد فردنياندورايس مانا رئيس قسم الأبحاث الإعلامية في معهد الدراسات العابرة القومية، أن بنية الشركات العابرة القومية ونفوذها لا يمكن أخذها كشيء مطلق، فلا يمكن أن نقبل أن هذه الشركات تملك القوة التي تمكنها من إعادة صياغة جزئيات المجتمع، فان هذا يعني إنكار كل ما قدمته التجارب الوطنية في المرحلة الأخيرة. وهو لا يتحدث هنا عن تجربة كوبا فحسب بل يشير إلى تجارب كل من جامايكا وجرينادا ونيكاراجوا وجوايانا وبورتوريكو التي رفضت اللغة الإنجليزية، والذوبان في ثقافة المستعمرة، والمكسيك التي رفضت مشروعا متقدما لمحو الأمية وحماية الثقافة الشعبية.

وقد أظهرت الأحداث في أمريكا اللاتينية أن الشعوب تخزن طاقات

للمقاومة غير مرئية، وأن الدرس الذي لم تستوعبه القوى الاستعمارية هو استحالة الاستمرار في عرقلة عمليات التحرير من القهر السياسي، والثقافي-وهذه الحقيقة كفيلة بمفردها لإعادة النظر في الميزانيات المخصصة لعلم الاجتماع الأمريكي المستمر لتأكيد صحة الفروض والاختبارات المرسومة لشعوب أمريكا اللاتينية. وقد أشار البروفيسور شيللر إلى مسالة الوعي الاجتماعي وانبثاقها في القارة فأكد أن ملابسات الحياة اليومية للشعب وعلاقات العمل وأسلوبه في الحياة والعلاقات المتبادلة بين أفراده جميعها تشكل في حد ذاتها إطارا أعمق من أن يكون نتاجا للإعلام. ويضيف شيللر قائلا: (إن الحوافز المشتركة وإشباع الحاجات الاجتماعية التي تترجم من خلال التضامن الجماعي العام، تمثل القاعدة الرئيسية للإعلام الحقيقي. وهذه العملية التي تتم عن طريق التبادل الاجتماعي تعد أقوى من وسائل الإعلام نفسها، والتي يتم مراقبتها وتكريسها لخدمة أهداف محددة، وللقيام بوظائف مرسومة. ويمكن القول إنه عندما تنمو العلاقات الاجتماعية بهذا الشكل الوثيق حينئذ يمكن للإعلام أن يؤدي وظيفته الحقيقية).

ويطبق شيللر آراءه على تجربة كوبا، فيرى أن الكوبيين لديهم أهداف وأغراض مشتركة، ويشاركون جميعهم في إنجاز مهام اجتماعية واحدة. ومن هنا يأتي ترابطتم شبه العضوي وقدرتهم الجماعية الصلبة في مواجهة النفوذ الإعلامي الهائل للولايات المتحدة الذي يحمل تحديات أيديولوجية سافرة.

التبعية الإعلامية في أمريكا اللاتينية.. دراسة للأخبار العالمية في القارة

رغم التطور التكنولوجي الذي طرأ على وسائل الإعلام، والتقدم الذي أحرزته بحوث الإعلام في أمريكا اللاتينية، فإنها لا تزال تدين بالتبعية في مجال الإعلام الدولي. إذ أن وكالات الأنباء المتعددة الجنسية وخصوصا ي. ب. أ وأ. ب لا تزال تقوم بتشكيل اتجاهات الرأي العام في هذه القارة. علاوة على أنه توجد بعض المناطق، والدول والشخصيات تمارس أدوارا مسيطرة تهدف إلى تعميم الأطر الإعلامية التي ترسخ رأي ذهنية معينة

عن العالم الخارجي لدى شعوب أمريكا اللاتينية.

وقد تم استخلاص هذه النتائج الأولية من تحليل عينة إعلامية، تتكون من 16 صفحة تصدر في أمريكا اللاتينية صدرت في نوفمبر 1975. ونتائج البحث لا تزال متشابهة إلى حد كبير، مع نتائج الدراسات التي أجريت في فترة الستينات. وإذا كان هناك بعض التقدم قد تم إنجازه في هذا المجال (مجال الأخبار العالمية)، فهو يرجع إلى التنوع الكبير في استخدام المصادر، والمقالات المنشورة في الصحف العالمية الكبرى، مثل: نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، حيث يتم الاستعانة بما تنشره من أخبار أو مقالات افتتاحية. هذا بالإضافة إلى استعانة ببعض الصحف للمراسلين بصورة متزايدة.. . وهناك سمتان تميزان هذه الدراسة في معالجتها لقضية الإعلام الدولي في أمريكا اللاتينية، أولاهما: أنها دراسة كمية ذات تحليل إحصائي لنشاط وكالات الأنباء المتعددة الجنسية ومصادر الإعلام الدولي في أمريكا اللاتينية، مع بعض التحليلات عن الأهمية النسبية التي تحظى بها الأخبار المتعلقة بالعالم الثالث، والدول الصناعية المتقدمة. أما السمة الثانية التي تتسم بها هذه الدراسة فهي أنها تضمن تقييما وتحليلا للأخبار التي تحظى بأهمية ملفتة للنظر، بينما تعامل بعض الأخبار بلا مبالاة ويسقط البعض الأخر في دائرة النسيان.

وتحاول هذه الدراسة أن تقدم تفسيرا سياسيا اجتماعيا للإخباريات التي تقوم بها الصحف في أمريكا اللاتينية للأخبار التي تنشرها، والتجربة الإعلامية لأمريكا اللاتينية تؤكد لنا بوضوح الجوانب السلبية لمبدأ (حرية تدفق الأنباء العالمية)، إذ بينما تجهل هذه القارة الحقائق الأساسية التي تشكل مصيرها، فإنه يتم إغراقها بفيض من الأخبار التي ليس لها علاقة بما يدور بداخلها، أو ما يتعلق بمستقبلها. وكذلك يترسخ جهلها بما يدور في العالم الثالث، والدول الصناعية المتقدمة، وخصوصا ما يتميز بأهمية خاصة في النضال من أجل الاعتماد على الذات وتأكيد الاستقلال الوطني.

الفترة الزمنية للدراسة:

تمت دراسة الفترة من 24 / 27 نوفمبر 1975. وقد وقع حادثان هامان في أوروبا في تلك الفترة هما: جنازة فرانكو، وتولي الملك خوان كارلوس

لعرش أسبانيا، فضلا عن صدور قرار العفو عن المعارضة في داخل وخارج أسبانيا، ثم التمرد العسكري للجناح اليساري الذي وقع بين يومي الأربعاء، والخميس من هذا الأسبوع الذي خضع للدراسة.

ولا شك أن هذين الحدثين كانا كفيلين بالتأثير على عملية التحليل ككل، خصوصا وأنهما قد حظيا باهتمام يفوق-كثيرا-ما تمنحه الصحف الدولية لأخبار أسبانيا في الظروف العادية. ولكن كان الحدث البارز في أمريكا اللاتينية هو ميلاد دولة جديدة هي(دولة سور ينام). وكان هناك قرار الولايات المتحدة بعدم تطبيق القرار الخاص بالمعاملة ذات الأفضلية بالنسبة لمنتجات العالم الثالث على كل من أكوادور، وفنزويلا ومن الأحداث الدولية اتفاقية البن التي وقعت في لندن وتأثرت بها كل من البرازيل وكولومبيا وكوستاريكا وبعض الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية. ثم التصريح الأمريكي بتخفيف القيود المفروضة على التجارة مع كوبا. ويضاف إلى كل ما سبق، مجموعة من الأحداث ذات الأهمية المتفاوتة والتي انعكست على وسائل الإعلام ومن بينها العلاقات الوزارية بين بيرو وبوليفيا وبين فنزويلا، والأرجنتين، علاوة على الموقف القوي الذي اتخذته حكومة توريجو في بناما في المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن مستقبل قناة بناما.

ومعظم أخبار العالم الثالث كانت تدور حول: الوضع في أنجولا، والصراع في الصحراء الغربية، وأزمة لبنان، والصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط. لقد اهتمت صحف أمريكا اللاتينية-مثلها مثل صحف العالم الصناعي المتقدم-بالكتابة عن هذه الأحداث ولكنها لم تمنحها ما تستحقه من اهتمام.

عينة الصحف:

تم اختيار عينة تمثل صحف كل من أمريكا الجنوبية والوسطى. وقد شمل الاختيار الصحف التقليدية التي تعتمد على وكالات الأنباء العابرة القومية في استقائها للأخبار الدولية. وكذلك ضمت العينة الصحف التي تبدي مرونة في معالجتها للأخبار الدولية بالاعتماد على مصادر متنوعة للأخبار (وكالات الأنباء العالمية-الصحف العالمية-مراسلين خصوصيين). وتمثل هذه الصحف أكسلسيور في المكسيك، والصحيفة البرازيلية أوستادو

في ساوباولو، والناسيونال في كاراكاس، وكلارين في بوينس أيرس.

وهناك صحيفتان يتميزان بوضع أيديولوجي خاص في معالجتهما للأحداث الدولية، وهما صحيفة لابرنسا التي تصدر في ليما والتي انتقلت من الملكية الخاصة إلى القطاع العام، وصحيفة لاكرتيحا في بناما.. وتتكون عينة الصحف مما يلي:

- لابرنسا وكلارين (الأرجنتين)
- الديار و والاباز (بوليفيا)
- أستادورساو باولو (البرازيل)
- لاناسيون وسان جوزيه (كوستاريكا)
- الناسيونال مرسان دومينجو (جمهورية الدومينكان)
- الكوقيركو والكوسيتو (الإكوادور)
- الامبرسيال وجواتيمالا سيتي (جواتيمالا)
- التلميو وتيجو سيجالبا (هندوراس)
- لاكرتيحا وبناما سيتي (بناما)
- لابرنسا وليما (بيرو)
- الديا ومونتفديو (أورجواي)
- الناسيونال وكاراكاس (فنزويلا)

مصادر الأنباء الدولية:

توضح الدراسة أن مصادر الإعلام الدولي. نقدم لصحف أمريكا اللاتينية إمكانيات اختيار أكثر اتساعا مما كان عليه الحال في الستينات، وإن كانت السيطرة الأمريكية الشمالية تبدو واضحة على معظم وكالات الأنباء التي تتعامل معها صحف أمريكا اللاتينية.

وتتصدر وكالة ي. ب. المصادر الدولية التي تعتمد عليها الصحف في أمريكا اللاتينية، ونلاحظ أن هذه الوكالة تزود الصحف ب 506 من 1308 مادة إخبارية، أي بنسبة 39 ٪ كما جاء في نتائج الدراسة. وتأتي وكالة أ. ب في المرتبة الثانية، إذ تزود الصحف ب 21 ٪ من الأخبار.

وتقوم هاتان الوكالتان بتزويد الـ 16 صحيفة الواردة في العينة بحوالي 60 ٪ من الأخبار الدولية خلال فترة الدراسة. وقد كشفت الأرقام عن تبعية

صحف أمريكا اللاتينية لوكالات الأنباء الغربية بنسبة 80 ٪. وقد احتلت وكالتا. ب.أ، أ. ب مكان الصدارة في السيطرة الإعلامية وتلتهما الوكالة الفرنسية أجنس فرانس برس، وهي تمثل مصدرا لحوالي 15 ٪ من مجموع الأخبار، ثم رويتر وتمثل مصدرا د 9 ٪ من الأخبار الدولية. وتحتل الوكالة الأسبانية المرتبة التالية للوكالة الإنجليزية (8 ٪)، بينما تحتل الإيطالية 4 ٪ وهي نفس النسبية التي تمثلها وكالة أنباء أمريكا اللاتينية.

ويلاحظ أن وكالات الأنباء ذات الطابع الاستقلالي والتي تبدي تفهما أكثر لمشاكل العالم الثالث هي الوكالة الكوبية برنسا لايتنا، وأنتربرس سرفيس التابعة لروما. وتشير الأرقام إلى النسبة الضئيلة التي تمثلها كل منهما، رغم الجهود الواضحة التي تبذلانها منذ أكثر من عقد من الزمان لدخول السوق الإعلامية لأمريكا اللاتينية وهناك عنصر جديد طرأ على ساحة الإعلام الدولي بأمريكا اللاتينية، وهي إعادة نشر المواد الإعلامية المنشورة في الصحف الدولية ذات التأثير العالمي، مثل النيويورك تايمز التي تلعب دورا هاما في هذا المجال في دول أمريكا اللاتينية. ورغم أن حجم إسهامها الإخباري لصحف أمريكا اللاتينية لم يزد عن 2 ٪ في هذه الدراسة، غير أن موادها الإعلامية قد اشتملت على الأحداث الهامة. وهناك بعض صحف أمريكا اللاتينية تمنح صحيفة نيويورك تايمز أهمية خاصة مثل: أكسلسيور (المكسيك)، ولابرنسا (ماتاجو)، وأوستادو (ساوباولو)، والناسيونال (كاراكاس)، مثل أخبار تتويج خوان كارلوس في أسبانيا، فقد نشرت في الصفحات الأولى لبعض الصحف السالفة الذكر مصحوبة بالصور.

ومن المصادر الدولية الهامة: صحيفة لوموند الفرنسية 1 ٪ من المواد التي نشرت بالصحف اللاتينية، وكذلك واشنطن بوست. ومن الملاحظ أن الصحف المتضمنة في العينة تحاول أن تبذل جهدا ملموسا في تنويم مصادرها الإخبارية، مثلا صحيفة أوستادو تعتمد في أخبارها العالمية على كل من الوكالات التالية: أجنس فرانس برس-أ ن، أ. ب، ثم اللاتينية رويتر، ي. ب. أ وتقوم باستكمال المواد الإعلامية الآتية من هذه الوكالات بمواد أخرى منشورة في الصحف والمجلات الدولية، وكذلك مجلة أكسلسيور بمدينة مكسيكو سيتي تستعين بحوالي سبعة مصادر دولية (وكالات أنباء وصحف) في محاولة منها لتحقيق بعض التوازن الإعلامي في تغطيتها

للأحداث الدولية.

ويكشف التحليل عن وجود بعض الأساليب الصحفية، التي تقدم صورة أكثر توازنا للأخبار الدولية التي تقدمها هذه الصحف اعتمادا على وكالات الأنباء المختلفة التي تعمل بالقارة. ويبدو هذا واضحا في الصحف التالية: أكسلسيور والهبرالدو بالمكسيك، وكلارين في بيونس أيرس، ويشكل موسمي بالنسبة لصحيفة لابرنسا في ليما وصحيفة ناسيونال اليومية بكاراكاس.

ويمكن الإشارة إلى أسلوبين في هذه الصحف في تناولها الأخبار الخارجية أولهما: أن هذه الصحف تقوم بصياغة الأخبار الدولية وفقا لسياستها التحررية، ومنظورها الخاص بها، معتمدة على المواد الإخبارية التي تسقيها من المصادر الدولية المتنوعة. ثانيهما: البرقيات، والنشرات الإخبارية التي يتم متابعتها بانتظام ويتم نشرها دون حاجة إلى إعادة صياغة.

ويمكن إبراز الاختلاف في هذه التكنيكيات بالنسبة لصحيفتي كلارين وأوستادو بالمقارنة بين أسلوب تحرير الأخبار الخارجية في كل منهما. ففي الصحيفة الأخيرة تتم صياغة الأخبار الخارجية باستخدام أساليب متعددة ومتنوعة تساعد على إبراز الطابع التحريري والأيديولوجي الخاص بالصحيفة. أما في صحيفة كلارين فهي تقوم بعرض البرقيات مشيرة في معظم الأحوال إلى اسم وكالة أو وكالتين عالميتين.

وخلافا لهذه الصورة، نلاحظ أوجه القصور الإعلامي الناتج عن التبعية والذي يتضح في معالجات الصحف الأخرى للأخبار الخارجية. وينطبق هذا القول على نوعين من الصحف: (1) تلك الصحف التي تعيد نشر برقيات وكالات أنباء معينة. (2) وتلك الصحف التي تنشر برقيات وكالة أنباء واحدة معتمدة تماما على وجهة نظرها في الأحداث الدولية. ويمثل المجموعة الأولى صحف الكوميرتهو (كويتو)، والديا (مونتفديو)، ولا ناسيون (سان جوزيه)، والدياريو (لاباز)، ولابرنسا (ليما)، وإلى حد كبير صحيفة الناسيونال (كاراكاس).

أما صحف المجموعة الثانية التي تمثل الصحف اكثر تبعية فهي الصحف المحافظة ذات التأثير مثل لابرنسا في بيونس أيرس، وتعتمد في استقاء أخبارها الخارجية على مصدر وحيد هو وكالة ي. ب. أ. وقد كانت هذه

الصحيفة هي نقطة الارتكاز الأولى لوكالة ي. ب. أ. حيث انطلقت منها الوكالة إلى باقي صحف أمريكا اللاتينية، وكان ذلك في العشرينات عندما بدأت دول أمريكا محاولاتها الأولى لكسر احتكار وكالات الأنباء الأوروبية. وهناك صحيفة الامبراسيال بجواتيمالا، والتيمبو(هندوراس) وتعتمدان بصفة خاصة على وكالة ي. ب. أ.

وهذا النوع من التبعية الإعلامية ينتشر بشكل كبير، خصوصا وهناك مئات الأمثلة لهذه الصحف التي تعد المصدر الأول للأنباء في المناطق التي تصدر بها. وهي ترسم صورة أحادية الجانب لأحداث العالم، وتملك تأثير قويا على المجتمعات المحلية، حيث تشكل اتجاهات الناس بها، ومواقفهم إزاء الأحداث العالمية. ورغم التغيرات التي طرأت على أنماط الملكية لهذه الصحف، فإن تبعيتها الإعلامية لا تزال قائمة. وتمثل ذلك صحيفة لابرنا اليومية التي تصدر في ليما، إذ رغم التغير الذي طرأ على نمط ملكيتها، وإدارتها، وإطارها الأيديولوجي ولكنها لا تزال معتمدة بقوة على وكالة ي. ب.أ، فهي تعتمد بشكل أساسي على برقياتها، وتردد الأفكار الرئيسية التي تعكس مصالح الوكالات المتعددة الجنسية.

وهناك مثل آخر يتعلق بشيلي، فيما يدعو للدهشة والغرابة أن الصحف التي كانت تمثل سندا نضاليا للحركة الشعبية بقيادة الرئيس الليندي مثل بيروشيلي مكلارين اند اولتيما وهورا، استمرت في استقاء نمط الأخبار الخارجية من الوكالات(العابرة القومية) وخصوصا ي. ب.أ، دون إضافة التعديلات الضرورية على صياغة البرقيات المأخوذة من هذه الوكالات، أو إعادة النظر في أولوياتها، بل كانت تؤخذ في الإطار الذي سيطر على هذه المنطقة زمنا طويلا. ولم يستطع الصحفيون-رغم إلزامهم الأيديولوجي- الإفلات من هذا الإطار الذي نشرته وروجت له وكالات الأنباء، وأصبح هو النموذج الإعلامي المسيطر، فالشخصيات التي تصنع الأحداث الدولية والأماكن التي تقع بها هذه الأحداث، أدى كلاهما إلى خلق نماذج إعلامية أصبحت هي المقياس الذي يتم من خلاله اختيار وتحديد أهمية الأحداث الدولية.

ففي الفترة الزمنية المدروسة هناك مثلا الأزمة المالية لمدينة نيويورك، والحريق الكبير الذي وقع في لوس أنجلوس، وإضراب وسائل النقل في

طوكيو، هذه الأحداث نالت من اهتمام الصحف في أمريكا اللاتينية أضعاف ما نالته الأحداث المحلية التي وقعت في نفس الفترة. وقد ترتب على ذلك نتائج خطيرة، وهي أن هذه المدن وكل ما يقع بها من أحداث أصبحت مقياسا للأهمية حتى لو كان هذا الحدث يتعلق بإطلاق بالونات في مظاهرة قام بها موظفو البلدية في نيويورك مثلا، مما يؤدي إلى جذب اهتمام القراء والصحفيين في أمريكا اللاتينية إلى أحداث هامشية تقع في الخارج بعيدا عما يدور في داخل بلادهم. وتشير الجداول إلى وجود 84 منطقة جغرافية في العالم يتم التركيز الإعلامي على 21 منطقة فقط إذ يخرج منها 83 ٪ من أحداث العالم.

هذا وقد تم حذف حدثين هامين استثنائيين وقعا في فترة الدراسة في مدينة مدريد، وهما جنازة فرانكو، وتتويج خوان كارلوس، مما جعلهما ينالان اهتماما أكبر من غيرهما.

وتؤكد الأرقام سيطرة نموذج التبعية الإعلامية الذي سبق أن كشفت عنه بعض الدراسات الأخرى في مرحلة الستينيات. فإذا كانت أهمية مدريد ولشبونه تحتل المكانة الأولى جغرافيا في الاهتمام الإعلامي لوكالات الأنباء، فان ذلك يرجع إلى أسباب موضوعية سبق أن أشرنا إليها. ولكن كيف نفسر احتلال الولايات المتحدة الأمريكية بمدنها مكان الصدارة بعد مدريد، رغم عدم وقوع أحداث هامة بها في الفترة الزمنية المدروسة. فهناك 20 ٪ من جملة الأخبار خلال تلك الفترة من الولايات المتحدة، من واشنطن، ونيويورك، وويترويت، وكاليفورنيا، ودالاس. وتأتي أهمية دالاس بسبب الخطبة التي ألقاها وزير الخارجية الأمريكي، واتهم كوبا والاتحاد السوفيتي بالتدخل في الصراع الدائر في أنجولا، وبذلك قفزت دالاس إلى الصدارة رغم أنه لم يحدث لها ذلك منذ مقتل الرئيس كنيدي في الستينات. وما صاحب ذلك من اهتمام لظروف الاغتيال ومدبريه. وقد ترتب على ذلك النظام الثقافي الإعلامي السائد أن أصبحت دالاس مدينة ذات أهمية خاصة في صحف أمريكا اللاتينية.

ولا شك أن التركيز على أخبار الولايات المتحدة الأمريكية يمثل انتهاكا للتوازن الإعلامي، فيما يتعلق بأحداث العالم الدولية، وهذا الانتهاك لا يتجسد فقط في المادة الإعلامية التي تأتي عبر الوكالات، بل وأيضا في

حجم الأخبار التي تزود بها الصحف قراءها مما يؤكد أن الإلحاح الإعلامي، والصحفي اصبح سلوكا مهنيا سائدا لدى الإعلاميين، ورجال الصحافة الذين يتناولون الشئون الدولية في صحف أمريكا اللاتينية. وسوف نلحظ أن أحداث أوروبا الغربية قد تزايدت أهميتها من حيث الحجم، بسبب ما وقع في مدريد، ولشبونه، ويكشف الجدول عن أهمية وزن الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة، قياسا إلى أحداث أمريكا اللاتينية ذاتها. وتأتي أوروبا الشرقية، وأفريقيا، واسيا، في نهاية القائمة، كأفقر مصادر للأخبار الدولية، خصوصا بعد انتهاء أحداث فيتنام التي كانت تشكل أهمية إعلامية متزايدة على المستوى الدولي.

سورينام نموذج ناصع:

أما سورينام التي أعلن ميلادها في 25 نوفمبر 1975، فهي تمثل النموذج الذي يجسد مدى التشويه الذي تتعرض له الأخبار المحلية في القارة، فضلا عن نقص الوعي السياسي الذي يغلب على الصحفيين والإعلاميين الذي سيتولون مسئولية انتقاء الأخبار التي تستحق، النشر في صحف القارة.

وسوف يتسنى لنا أن نكتشف حجج الاهتمام الضئيل الذي حظي به إعلان استقلال هذه الدولة في صحف أمريكا اللاتينية، رغم أن مساحتها لا تقل عن مساحة أورجواي، وأكوادور. وتعتبر ثالث دولة في العالم إنتاجا للبوكسيت، وتعد جارة مباشرة للبرازيل وجارة قريبة لفنزويلا. لماذا لم تحاول أي صحيفة في أمريكا اللاتينية أن توفد مندوبا خاصا لتغطية هذا الحدث الهام؟ وجميعهم حصروا أنفسهم في برقيات وكالات الأنباء ومعظمها من وكالة ى. ب. أ. فلا شك أن نموذج سورينام يكشف لنا مدى عجز القارة عن رؤية ذاتها وفهم واقعها. فقد انبعث الأسلوب السهل في الاعتماد على وكالات الأنباء التي تعرض وجهات نظر تختلف تماما عن مصالح واتجاهات العالم الثالث. ففي 24 نوفمبر نشرت بعض الصحف برقيات تتضمن معلومات أساسية عن الدولة الحديثة الاستقلال، وجميع هذه البرقيات كانت تحمل بصمات وكالة ي. ب. أ. أما الصحف الأخرى فلم تنشر أية معلومات عن الدولة الجديدة في أمريكا اللاتينية.

ولنر ماذا حدث في اليوم التالي للاستقلال أي 26 نوفمبر. لقد كانت الصورة كالتالي: في صحيفة كلارين (الأرجنتين) احتلت أخبار سورينام مكانة متوسطة الأهمية، تماثل الأهمية التي نالتها التغطية الأخبارية الخاصة بتهدئة العلاقات بين بنيوشيث وكوستاريكا. وفي صحيفة لابرنسا (الأرجنتين) عمودان معتمدان على أخبار ي. ب. ا، وفي صفحة داخلية. وصحيفة الدياريو (بوليفيا) نشرت أخبار الاستقلال نقلا عن وكالة أ. ب احتلت 6 سم في أسفل الصفحة الأولى. أي أعطيت أهمية تماثل وقوع كارثة احتراق 25 منزلا في جويانا بالمكسيك. وصحيفة اوستادو (البرازيل) نشرت أخبار الاستقلال نقلا عن رويتر وي. ب. أ، على ثلاثة أعمدة في صفحة داخلية، بينما يلاحظ أن هناك بعض الأخبار التي نشرتها الصحيفة نقلا عن نيويورك تايمز، مثل حادث سرقة مجوهرات، وبرنامج الاتحاد السوفيتي لتنمية أراضيه الشرقية، والوضع في الصحراء الغربية قد نالت اهتماما أكبر. وصحيفة لاناسيون (كوستاريكا) نشرت أنباء الاستقلال على ثلاثة أعمدة في صفحة داخلية نقلا عن وكالة أ. ب. والكوميركو (أكوادور) نشرت 4 أنباء الاستقلال في الصفحة الأولى 5، 4 سم نقلا عن وكالة ي. ب. أ. والتيمبو(هندوراس) نشرت الخبر في صفحة 16 على أكثر من 5 أعمدة نقلا عن ي. ب. أ. والهيروالدو (المكسيك) نشرت برقية أ. ب على أكثر من عمودين، وقد نال حادث مقتل رئيس بوليس أوريجون اهتماما أكبر، وقد نشرت الصحيفة صورة فوتوغرافية للملكة جلومانا وهي توقع مرسوم الاستقلال، وقد ظهرت نفس الصورة في بعض الصحف. وأكسلسيور (المكسيك) نشرت صورة على الصفحة الأولى نقلا عن وكالة أ. ب كما نشرت بالصفحات الداخلية قصة خبرية جيدة اعتمدت فيها على تقارير رويتر، وأجنس فرانس برس، و أ. ب. وهذه الصحيفة هي الوحيدة التي أبرزت مضمون العالم الثالث في خطبة رئيس الوزراء هينك آرون. ولابرنا (بيرو) نشرت أنباء استقلال سورينام في صفحة داخلية نقلا عن أجنس فرانس برس، و ي. ب. أ. والديا (أورجواي) نشرت الخبر على عمودين مع صورة نقلا عن وكالة ي. ب. أ، ويعد أقل أهمية قياسا إلى برقية تتضمن إنذار إسرائيل إلى سوريا. والناسيونال (فنزويلا) نشرت في الصفحة الأولى البرقية التي أرسلها الرئيس كارلوس إلى أندريه بيريز. أما الصفحة الثانية

فقد جاءت بها تغطية للحدث ذاته على مساحة متوسطة، مع خبر من أ.ب، وصورة نقلا عن ي. ب. أ. أما صحف الناسيونال (جمهورية الدومينكان)، والأمبارسيال (جواتيمالا)، ولابرنسا (نيكاراجوا)، وسرتيكا (بناما)، فلم تنشر أية أخبار عن استقلال سورينام.

وبعد هذا العرض السريع يحق لنا أن نتساءل عن الزمن الذي سوف تستغرقه شعوب أمريكا اللاتينية، والرأي العام بالقارة، كي تدرك مدى الأهمية المرتبة على ظهور دولة جديدة مستقلة بالقارة. كذلك كيف يتسنى للرأي العام في أمريكا اللاتينية إدراك أهمية وخطورة هذا الحدث في ظل الصياغات الصحفية التي أشرنا إليها، والتي اعتمدت جميعها على برقيات وكالات الأنباء.

من ناحية صياغة الأنباء الواردة من الوكالات فقد اتسمت جميعها بالطابع الغربي الشائع والذي يركز على التوتر العنصري، الذي يلبد أجواء الدولة الجديدة الناشئة. ويتجاهل الاتفاق الذي تم بين المعارضة في الحكومة لوضع برنامج سياسي انتخابي جديد. هذا ما فعلته وكالة (أجنس فرانس برس) بينما اهتمت وكالة ي. ب. أ بالمصدر الرئيسي للثروة الطبيعية للدولة الجديدة، أي البوكسيت، وحاولت الوكالة أن تبرز التناقض بين مصالح أمريكا الشمالية وواقع أمريكا اللاتينية فتشير الوكالة إلى أن النشاط الذي تقوم به الشركة الأمريكية-وليس جهود أبناء سورينام-هو الذي يشكل اقتصاد هذه الدولة الناشئة. ولقد شاع استخدام هذه اللغة في صحف أمريكا اللاتينية حتى إن القارئ لم يعد يرفضها أو يحتج عليها.

والحذف وإسقاط بعض العبارات أصبح من الأساليب الشائعة الاستخدام في وكالات الأنباء العالمية، فنلاحظ أن النشرة الرئيسية لوكالة ي. ب. أ لم تشر إلى البيان الذي أدلى به رئيس الحكومة بالدولة الجديدة. وقد أوضح فيه بأنهم سوف يتبنون سياسة تنتمي إلى العالم الثالث، وأقرب إلى مصالح أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث جاء في تصريحاته ما يلي:

(نحن لن ندع ثرواتنا تستثمر لصالح الآخرين ونبقى نحن فقراء، فإن ثرواتنا الطبيعية والبشرية سوف تستخدم لتنمية هذا البلد بأجمعه).

ونستخلص من هذا التحليل حقيقتين، أولاهما: سيطرة التفسير الذي تفرضه وكالات الأنباء الغربية، وخصوصا الأمريكية على الأحداث الدولية.

وثانيتهما: الموقف السلبي الذي تبديه الصحف في أمريكا اللاتينية إزاء تدفق الأخبار التي تأتي عبر الوكالات العابرة القومية.

وقد يكون من اليسير في ظل هذه الظروف أن ندرك لماذا لا ينشر إلا القليل عما يدور في العالم الثالث، سواء عن الأحداث أو عن الأفكار أو عن الهجوم.

وهناك مثال آخر يمكن الاستشهاد به خلال الفترة الزمنية المدروسة فقد نشرت الوكالة الفرنسية مثلا عن النشرة الإخبارية الصادرة عن المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف نبأ يقول: إن أغلبية المنتجات الدوائية المعروضة للبيع في العالم عديمة الفائدة أو يقلد بعضها الآخر وهو طبقا لتقرير اليونكتاد والذي تم إعداده بناء على طلب السكرتير العام تحت إشراف د. سانجاي لال بمعهد الاقتصاد والإحصاء بجامعة أوكسفورد- يوضح أن الاحتياجات الدوائية في الهند يمكن تغطيتها ب 126 دواء بينا المعروض للبيع 15000 دواء، وفي البرازيل هناك 116 سلعة دوائية، منها 52 دواء رئيسيا، بينما المعروض للبيع فعلا 14000 دواء.

وقد نشرت الوكالة الأمريكية أ. ب نفس النبأ مع التركيز على تفاصيل أخرى وردت في الوثيقة الأساسية. وكذلك وكالة الأنباء الكوبية برنا لاتيفا نقلت النبأ مشيرة إلى أن الشركات الدوائية عابرة القومية تغرق الأسواق الرأسمالية بحوالي 425 ألف سلعة دوائية لا يصلح منها للاستخدام إلا 1 ٪ فقط.

لا يمكن أن يثور جدل حول أهمية هذا النبأ الذي تناقلته وكالات الأنباء بانتماءاتها المختلفة. وتزداد الأهمية بالنسبة للعالم الثالث، ولا بد أن يثير القلق والتساؤل حول التبعية العلمية والتقنية عندما تكتملان بالتبعية الثقافية التي تتجسد في أنماط استهلاكية تعززها أساليب ونظم إعلانية عصرية. ماذا حدث في صحف أمريكا اللاتينية بالنسبة لهذا النبأ؟ وكيف تناولته؟. الواقع أن هذا النبأ مر دون أن يحظى باهتمام الصحف، إلا في المكسيك. ففي صحيفة كويثو (الإكوادور) والكومريكو نشر على عمودين كجزء من برقية الوكالة الفرنسية، وفي ليما منحته صحيفة لابرنسا عمودا متواضعا نقلا عن وكالة الأنباء الكوبية. وهذا المثال يوضح كيف أن الخبر قد قامت وكالات الأنباء بتغطيته، ولكن التقاعس جاء من جانب الصحف التي تتحمل

مسئولية استقاء الأخبار الدولية، ولا شك أن هذا النبأ يمس-بقوة-مصالح شعوب هذه المنطقة كجز من العالم الثالث، لأنه يتعلق بالجوانب الصحية والحياتية، ولكن هناك إصرار على تجاهله، أو الجهل به، وهذا يفسر لماذا لم تنشره صحيفة أوستادو في ساوباولو، رغم أن هذه الصحيفة تتعامل مع الوكالة الفرنسية وخدماتها بصفة منظمة. والقصة الخبرية تشير مباشرة إلى البرازيل. ويمكننا أن نلجأ إلى التفسير الشائع وهو أن الأنباء التي تتعلق بالتنمية لا يمكن اعتبارها أخبارا، ولذلك فهي ليست مثيرة للاهتمام، وبالتالي لا تستحق النشر. ومن هنا يمكننا القول إن القصص الخبرية التي تشير إلى مواطن التبعية والسيطرة في كل من دول المحيط والمركز لا بد أن تلقى الرفض من جانب الصحف، بسبب افتقادها إلى اللون أو الجاذبية.

وهناك العديد من الأمثلة التي حدثت في نفس الفترة المدروسة، فقد نشرت وكالة الأنباء الأسبانية في 23 نوفمبر برقية من صحفي عن المفاوضات بين الدول المنتجة للبترول، ودول العالم الثالث. وقد-نشرت النبأ صحيفة لابرنسا (نيكاراجوا) فحسب، ولم تشر إليه أية صحيفة أخرى من صحف العينة التي سبقت الإشارة إليها، وأيضا لم تنشره وكالات الأنباء الأخرى.وهنا لنا أن نلوم وكالات الأنباء والصحف، التي لا تتردد عن إضفاء أهمية كبيرة على نبأ خاص بافتتاح كارولين كنيدي لمعرضه ب 80 صورة فوتوغرافية بنيويورك، أكثر مما تضفي على اتفاقات البترول التي يتحدد بها مصير الأوضاع الاقتصادية في كثير من دول العالم الثالث..

وقد حدث شيء مماثل للنبأ باجتماع مجموعة الـ 77 كتمهيد لاجتماعات اليونكتاد. وقد تم في هذا الاجتماع مناقشة الفكرة التي طرحتها المكسيك بضرورة خلق نظام اقتصادي للعالم الثالث. هذا الخبر لا تدري صحف أمريكا اللاتينية عنه شيئا. والخبر الخاص باتفاقية البن الدولية التي وقعت في لندن في نفس هذه الفترة وجد صدى في الصحف التي تنتج دولها البن. ولم تنشرها الصحف الصادرة في بيرو وبوليفيا والأرجنتين، رغم أن الاتفاقية تتعلق بشكل غير مباشر بمصالح الدول المصدرة للمواد الخام. وذلك من أجل خلق موقف موحد للدول النامية في السوق الدولية. وبسبب عدم وضوح هذا البعد في الخبر لم تنشره الصحف ولم توله العناية اللازمة.

وتتعدد الأمثلة التي تؤكد التبعية الإخبارية التي تسيطر على الصحف

في أمريكا اللاتينية. وتتبادل دول القارة الأنباء الخاصة بها عبر وكالات الأنباء الدولية التي تقع خارج القارة. وقد عبرت مجموعة دول الأنديز في عام 1972 عن عدم ارتياحها لأن الجزء اكبر من الأخبار الدولية التي تنتقل إلى دولهم تتعلق بالخارج، وتأتي إليهم من خلال وكالات الأنباء الأجنبية. وهذه المشكلة لا يمكن معالجتها عبر وكالات الأنباء التي تعمل في أمريكا اللاتينية ذاتها، بل لا بد من مواجهتها سياسيا، من خلال القيام بمحاولات جادة لكسر حلقة التبعية والسيطرة الخارجية. ولهذا فإن البداية التي حدثت في إطار السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية تعد محاولة هامة لأنها تبشر بإمكانية خلق نظام إعلامي يخدم النمط الأخر من التنمية الذي يختلف عن ذلك النموذج الذي تفرضه دول المركز على المحيط.

يتضح لنا في النهاية أن المعالجة التي تقوم بها صحف أمريكا اللاتينية للأخبار الدولية تؤدي إلى ترسيخ نمط التبعية من جانبها، والسيطرة من جانب وكالات الأنباء عبر القومية. وأن هذه المعالجات يتمخض عنها قصور أو أوجه قصور فنية ينتشر وجودها في هذه الصحف بالذات رغم ما تتميز به الأنباء الدولية من أهمية، خصوصا في اتخاذ المواقف والقرارات السياسية التي يتقرر على ضوئها مصير سياسات وبرامج التنمية وحجم الاستقلال الاقتصادي لهذه الدول.

فالسيطرة الإعلامية الخارجية هي التجربة المشتركة لدول أمريكا اللاتينية. فلا يوجد في معظم الصحف إمكانية فنية أو بشرية تساعد على التفسير المستقل للأحداث الدولية أو للأحداث التي تقع في القارة، أو محاولة الربط بينهما. وقليل من الصحف هي التي لديها مراسلون في العواصم الرئيسية، أو تستطيع إرسال محررين لتغطية الأحداث الهامة.

وهناك خضوع مسلم به للنماذج الإعلانية العالمية المسيطرة. وإذا حاولنا أن نقيس إلى أي مدى تتحكم الوكالات في تشكيل الصفحات الأولى في الصحف أو إلى أي مدى تحتكر الأخبار الدولية المصورة، فإننا سوف نلاحظ أن النمط الإعلامي لم يتغير إلا قليلا، لأن هناك نوعا من البريق يجتذب المحررين، ورجال الصحافة إلى النمط السائد، ويجعلهم أسرى له غير قادرين على مقاومته، مما يجعل وكالات الأنباء تردد المقولة الشائعة، وهي أنها تعمل وفقا لرغبات وسائل الإعلام وجمهورها. وتبدأ الحلقة المفرغة

من السيطرة تعزز نفسها وتشير بأصابع الاتهام إلى أمريكا اللاتينية لجهلها بشئونها الخاصة، ورضاها بأن تبتر أخبارها عن العالم الثالث، فتظل تسبح فوق بحيرة من العزلة والجهل الإعلامي.

الباب الثالث
العالم الثالث والنظام الإعلامي العالمي الجديد

7 ملامح النظام الإعلامي الراهن

هناك أربع سمات تميز الوضع الإعلامي الراهن على المستوى الدولي ويمكن تلخيصهما فيما يلي:-

أولا- هناك عدم تكافؤ في المصادر بين ما تعرف بالدول الصناعية المتقدمة وما يسمى بدول العالم الثالث وبعض الدول الصناعية الصغيرة. إذ تتركز المصادر الإعلامية والثقافية من حيث الإنتاج والتوزيع بكافة أشكاله في نفس الدول التي تحتكر مصادر القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية. إذ يوجد عدم تناسب صارخ بين توزيع مصادر الأنباء في العالم وعدد السكان أو احتياجات الشعوب. وليس هناك حاجة لضرب أمثلة لتأكيد هذا الوضع ويكفي مثل واحد يتعلق باستهلاك الورق للأغراض الإعلامية. فإذا كان معدل استهلاك الفرد سنويا يبلغ حوالي 5 كجم، فإن معدل استهلاك الفرد الأمريكي يزيد عن 65 كجم بينما لا يزيد استهلاك الفرد الأفريقي عن 5، كجم.

ثانيا- هناك دلائل أخرى على عدم التوازن في تدفق الأنباء بين الدول وخصوصا بين الأقلية من الدول الغربية المسيطرة على وسائل الإعلام وأكثرية

من الدول النامية في العالم الثالث من الناحية الكمية يمكن تقديرها بالشكل التالي وهو أن التدفق الشامل للأنباء يأخذ طريقه من العالم الصناعي الذي يسكنه ثلث سكان العالم إلى العالم الثالث الذي يضم ثلثي سكان العالم وهو يستغرق على الأقل مائة مرة أكثر في اتجاهه من الدول الصناعية إلى الدول النامية. وأيضا برامج التليفزيون تتبع اتجاها واحدا. ونفس الشيء بالنسبة لتكنولوجيا الإعلام التي تتركز أساسا في الدول المتقدمة. وعلى سبيل المثال الأقمار الصناعية التي رسخت الأنماط التقليدية في التدفق الإعلامي وقد كتبت الصحيفة الأمريكية Advertising Age (20 مايو 1974) تقول: إن الدلالة الحقيقية لاستخدام الأقمار الصناعية في الإرسال للدول النامية هي تشكيل سوق من التجمعات المتناثرة على امتداد دول العالم الثالث مما يضمن للمعلنين قوة شرائية ملائمة[1]

ثالثا- يتميز مضمون الرسائل الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام الدولية إلى الدول النامية بانعدام العلاقة بين مضمون المواد الإعلامية والواقع الاجتماعي والثقافي السائد في الدول النامية أو طبيعة المشكلات التي تواجه هذه الدول مما يجعلنا نطلق على هذه المضامين (مضمون المواد الإعلامية غير النامية)

فإذا كانت وسائل الإعلام في الفترة الاستعمارية تستعمل من قبل النخبة الاستعمارية لترسيخ الارتباط بالوطن الأم وما يدور فيه من أحداث ووقائع فإن فترة الاستقلال في الدول النامية قد شهدت استخدام وسائل الإعلام من جانب النخبة الوطنية للتواصل مع النخب الأخرى والمجموعات المماثلة لهم وظلت الجماهير في عزلة. كذلك تستخدم المواد الإعلامية الأخرى مثل الإعلانات والمواد الخفيفة لتكريس القيم الاستهلاكية ومحاولة إدماج الجماهير الشعبية وتطلعاتها، بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ من الأوضاع السائدة عن طريق سلبها القدرة على الرؤية النقدية. ولا شك أن هذا الموقف يتفق تماما مع مصالح النخب السياسية والاقتصادية داخل وخارج المجتمع حيث يؤدي الإعلام وظيفته الاجتماعية في مساعدة الطبقات المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

رابعا: أما الملمح الرابع: فهو ينحصر في الاختلاف الجذري بين تأثيرات الأنظمة الاجتماعية على النظام السائد في كل مجتمع من مجتمعات العالم

الثالث. فالعالم لا ينقسم فقط إلى دول صناعية وأخرى نامية. بل ينقسم إلى دول رأسمالية وأخرى اشتراكية وينطبق هذا على الدول النامية التي يمكن تصنيفها إلى دول تابعة للنظام الرأسمالي وأخرى تحاول أن تتبع خطا لا رأسماليا أو خطا اشتراكيا.

يلاحظ أن الملامح السابقة تنطبق في أغلبها على الدول التابعة للنظام الرأسمالي وذلك بسبب ارتباط هذه المشاكل بالسوق الرأسمالية ذاتها. كما يلاحظ أن التنمية الاشتراكية في الدول التي لا تزال تنتمي إلى النظام الرأسمالي أو الإقطاعي في العالم الثالث لا يمكن أن تتم دون حدوث مشكلات ذات تأثير بالغ على الإعلام حتى لو تم استبدال وسائل الإعلام التي يحكمها قانون الربح والتي تفتقد إلى التخطيط بوسائل إعلام أخرى ذات توجه اشتراكي، فإن الأمر لن يخلو من مشكلات حادة. ففي إمكاننا أن نقول إن استبعاد الملكية الخاصة في وسائل الإعلام قد مكنت الحكومات والأحزاب في الدول النامية من ممارسة سيطرة إدارية مباشرة في وسائل الإعلام بدلا من منحها الفرصة للتطور الذاتي بصورة خلاقة من خلال إحداث تغييرات جذرية في دور ووظائف الإعلام. خصوصا وأن هذا الأسلوب التي اتبعته معظم حكومات العالم الثالث يتناقض إلى حد كبير مع المهام الرئيسية للثورة الوطنية الديمقراطية التي أعلنت القوى الوطنية التزامها بها.

العالم الثالث والنظام الإعلامي العالمي الراهن:

تتلخص شكاوى دول العالم الثالث من النظام الإعلامي الراهن في ثلاثة أمور:-

أولا- سياسة الصمت حول القضايا الحيوية في العالم الثالث مثل قضايا النضال لاستكمال الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي ومشكلات التنمية في العالم الثالث.

ثانيا- التشويه الذي تزخر به الأخبار المنشورة في صحف وإذاعات دول الشمال عن دول الجنوب.

ثالثا- الدعاية الثقافية المضادة الموجهة من دول الشمال إلى دول الجنوب ورغم أن الشكوى الأولى قديمة ولكنها تجد حاليا صدى كبير على

المستوى الدولي. فمنذ وقت طويل ترى دول العالم الثالث أن وسائل الإعلام في الدول الغنية لا تخصص مساحات كافية تتلاءم مع الأحداث والطموحات والمشكلات التي يزخر بها العالم الثالث. وهناك العديد من الأمثلة وخصوصا ما يتعلق بالثورات الوطنية وتطورات الكفاح المسلح في العالم الثالث. وهناك مثل بارز يمكن الاستشهاد به وهو حصول سورينام على الاستقلال في نوفمبر 1975 وما بين 24 , 27 من شهر نوفمبر حصلت جويانا المستعمرة الهولندية السابقة على استقلالها. وقد احتل الحدثان مساحة لا تزيد عن 3 ٪ من المساحة المخصصة للأخبار الخارجية والمنشورة في 16 صحيفة في 13 دولة من دول أمريكا اللاتينية. علما بأن سورينام تعد مساحتها أكبر من مساحة إنجلترا، وتحتل المرتبة الثالثة في، العالم في إنتاج البوكسيت. وقد اتضح أن 70 ٪ من الأخبار الخارجية المنشورة أثناء الأيام الأربعة المذكورة كانت عن الدول الصناعية.

وعلى المستوى الدولي كانت الأمور تجري بنفس الطريقة. إذ بدا واضحا أن الجنوب أصبح الفريسة الضعيفة لمؤامرات صمت واسعة النطاق من جانب الدول الرأسمالية الغنية في الشمال.

أما الشكوى الثانية فهي تتعلق بعنصرين أولهما خاص بسيطرة وكالات الأنباء الغربية على حركة الأنباء في العالم وثانيهما مترتب على هذه الحقيقة وهو التشويه المتعمد لكل ما يدور في العالم الثالث. ويشكو العالم الثالث من هيمنة أجهزة الاتصال والإعلام الغربية وسيطرتها الكاملة على الإعلام الدولي عن طريق وكآلاتها الأربع الكبرى: الأسوشيتدبرس واليونايتدبرس ورويتر ووكالة الأنباء الفرنسية. فهي الوكالات التي تملك كل الخيوط. وهي التي تقرر وفق ومصالح وأسلوب تفكيرها الغربي أهمية الخبر وأسبقيته. وهي التي تفسر الأحداث وتقود العملية الإعلامية بالنسبة لوكالات الأنباء المحلية والصحافة في العالم، الثالث. وهذه حقيقة أكدتها الدراسات الإعلامية في المعاهد الغربية ذاتها ومن أبرزها تلك الدراسة التي أجراها مركز إدوارد مورد عام 1978 بجامعة تفتس بالولايات المتحدة وشملت 14 صحيفة أسيوية. حيث تبين أن 76 ٪ من أخبار العالم الثالث مأخوذة عن هذه الوكالات الأربع(4). ويشكو العالم الثالث من أن تدفق الأنباء-حتى بين بلدانه-يتخذ طريق الاتصال الموروث من عهد السيطرة الاستعمارية(مثل

غانا، وساحل العاج) وفي الأميال القليلة التي تفصلهما ولكن الأخبار من أكرا تطير إلى لندن ثم إلى باريس كي تصل إلى أبيد جان. وفيما يتعلق بعنصر التشويه الذي تتعرض له الأخبار الخاصة بالعالم الثالث، فإن تغطية الإعلام الغربي للدول النامية لا تزال-في نظر العالم الثالث حتى بعد مرور ما يقرب من العقدين على الاستقلال-مشوبة بالروح الاستعمارية المتعالية والنظرة العنصرية التي تصب الناس في قوالب معينة. وكما كانت أجهزة الإعلام الأوروبية تصور في الماضي الولايات المتحدة أرضا للخطف والقتل والجريمة فهي تصور ألان العالم الثالث بؤرة دائمة للانقلابات والمذابح وعدم الاستقرار وفقدان الأمان وتفشي الفساد والرشوة وفشل التخطيط والكسل والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية. ولعل هذا يبرر قول أنديرا غاندي في المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز الذي انعقد في نيودلهي عام 1976 (نحن نريد أن نسمع ما يقوله الأفريقيون عما يحدث في أفريقيا ونتمكن من شرح ما يدور في الهند للهنود)،[3].

وأما الشكوى الثالثة: فتتميز عما سبقها بأنها طرحت على نطاق واسع في المنظمات الدولية وتتلخص في أن حرية تدفق الأنباء وتبادل الرسائل الإعلامية بين الدول الغربية الغنية والدول النامية ترتب عليه غزو العالم الثالث بالأفلام والبرامج الإعلامية المختلفة. مما ساعد على سيطرة الثقافة والمفاهيم الغربية وتهديد الثقافات المحلية مما ترتب عليه في النهاية إسهام الدول الغربية في تكريس أخطر أشكال الاستعمار الجديد، والمقصود الاستعمار الثقافي بمعناه الشامل.

فمن خلال البرامج الدرامية والإعلانية التي يقوم باختيارها وترويجها المستعمرون القدامى والجدد يتم بث الأفكار والقيم وأنماط السلوك الغربية ومحاولة ترسيخها لدى الشعوب النامية. وإذا كانت حرية التدفق الإعلامي هي المظلة التي تتمسك بها الدول الغربية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية حيث يمارسون من خلالها كافة أشكال التشويه والغزو الثقافي والإعلامي لدول العالم الثالث، فإن الرجوع قليلا إلى الخلف لاستجلاء جذور هذه القضية قد يساعدنا على إدراك أسباب وأبعاد الصراع الراهن الذي تخوضه دول العالم الثالث في مواجهة الدول الغربية من أجل إقرار مشروع النظام الإعلامي العالمي الجديد.

قضية التدفق الحر للأنباء

هناك اعتقاد شائع مؤداه أن مشكلة التدفق الإخباري قد بدأت تحتل أهمية خاصة لدى الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة. ولكن الواقع أن المشكلة قد بدأت قبل ذلك بعامين. ويرى البروفيسور شيللر. أن بدء ظهور الاتجاه الزحفي ينادي بضرورة إلغاء كافة القيود التي تعوق حرية تدفق الأنباء بين الدول يتواكب مع بدء خروج الولايات المتحدة من عزلتها واشتراكها بصورة مباشرة في الشئون الدولية أي يتواكب مع بدء السياسة الاستعمارية للولايات المتحدة. ففي عام 1943 أخرجت الولايات المتحدة من الصراع الدولي بكيان اقتصادي وسياسي متماسك. وقد أدت المخاوف من النازية وسيطرة الإعلام الفاشي إلى تهيئة المناخ لبروز فكرة حرية التعبير وحرية تبادل الأنباء كسلاح مضاد للاتجاه النازي. ولذلك فإن التدفق الحر للأنباء قد جاء مواكبا لتطلعات العالم إلى السلام وإعادة البناء. ومن المعروف أن بريطانيا تتحكم في شئون الاتصال والبرق عبر المحيط في ذلك الوقت كما كانت الإدارة البريطانية للاستعلامات تشكل جهازا استعماريا متكاملا. وكان على الأمريكيين أن يخترقوا الشبكة البريطانية، ولذلك كان مبدأ التدفق الحر للأنباء هو وسيلتهم المثلى لإزاحة بريطانيا عن مكان الصدارة. ولقد كانت هافاس ورويتر تحرصان على عدم الدخول في منافسة مع الوكالة الأمريكية أسوشيتدبرس، وذلك كي تحتفظان بتفاوتهما في إرسال الأنباء العالمية بالصورة التي تتلاءم مع المصالح البريطانية والفرنسية. وكان على الأمريكيين الانتظار لمدة عقدين قبل أن تتمكن الشركات الأمريكية من التوصل إلى استخدام الأقمار الصناعية في الاتصال. حيث استطاعت أمريكا أن تنهي الاحتكار البريطاني في مجال الإعلام الدولي. وحينئذ كان الإعلام قد أصبح سلعة تجارية مرتفعة التكلفة ولكنها مضمونة العائد. إذ بدأ السباق الغربي من أجل السيطرة الإعلامية على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. وهنا بدأت علاقة جديدة تنمو بين وكالات الأنباء الغربية، إذ رغم التناقضات المصلحية بينها بسبب التنافس الحاد إلا أنهم اضطروا إلى توحيد صفوفهم للدفاع عن قضية التدفق الحر للأنباء. وقد صرح وليم بنتون نائب وزير الخارجية الأمريكي في يناير عام 1946 بأن وزارة الخارجية الأمريكية سوف تبذل كل ما في وسعها سياسيا

ودبلوماسيا من أجل العمل على القضاء على القيود المفتعلة التي تحول دون التوسع في مد نشاط وكالات الأنباء والصحف وسائر وسائل الاتصال الأمريكية إلى سائر أنحاء العالم. فحرية الصحافة وحرية تبادل الأنباء جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية. ويلاحظ أن هذه هي المرة الأولى التي يشار فيها إلى حرية التدفق الإعلامي باعتبارها جزءا من السياسة الخارجية الأمريكية. ويشير شيللر إلى أنه في عام 1944 كان رؤساء جمعيات محرري الصحف. الأمريكية قد تبنوا مجموعة توصيات تنص على ضرورة حث أو إقناع الأحزاب السياسية الأمريكية لمساندة مبدأ حرية الأنباء العالمية والعمل على إزالة القيود المفروضة على وسائل الاتصال الدولية. وفي سبتمبر من عام 1944 أصدر الكونجرس قرارا تاريخيا تبنى بمقتضاه حرية تدفق الأنباء مستندا إلى توصيات جمعية المحررين السالفة الذكر. وقد أعرب الكونجرس عن إيمانه العميق بحق العالم أجمع في تبادل الأنباء من خلال وكالات الأنباء سواء بشكل فردي أو جماعي أو أية وسيلة أخرى دون تمييز في المصادر أو التوزيع أو الالتزامات، وطالب بضرورة حماية هذا الحق من خلال اتفاق دولي. ولقد سافر وفد مكون من بعض أعضاء جمعية المحررين الأمريكي بالاشتراك مع بعض مسئولي وكالتي ا. ب. ي، ب. الزيارة 22 مدينة و 11 دولة حليفة ومحايدة وذلك على متن طائرات الجيش الأمريكي في ربيع 1945، كي يبلغوا هذه الرسالة الخاصة بحرية التدفق الإعلامي إلى العواصم الصديقة في العالم. وفي هذا الوقت تبنت الأمم المتحدة التي كانت حديثة النشأة، وأيضا اليونسكو فكرة التدفق الحر للأنباء وقد كانت الأمم المتحدة حينئذ واحدا وخمسين عضوا تشكل دول أمريكا اللاتينية التابعة للولايات المتحدة ثم هذا العدد. وقد أنشئ قسم خاص للتدفق الحر للأنباء ألحق بشعبة الاتصال الجماهيري لليونسكو كما أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة حقوق الإنسان في فبراير عام 1946. وسرعان ما أعلن عن إنشاء لجنة فرعية عن حرية الأنباء والصحافة.(4) وفي نهاية عام 1946 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم 59 (أ) الذي نص على أن حرية الإعلام تعد حقا أساسيا من حقوق الإنسان. كما تعد حجر الزاوية لباقي الحريات التي ترعاها الأمم المتحدة وتتضمن كل هذه الحرية حق جمع أو تداول ونشر الأنباء من أي مكان إلى أي مكان آخر دون قيود أو

حدود.

وفي المؤتمر الذي عقد عن حرية الأنباء في مارس 1948 بجنيف. والذي تم تحت إشراف الأمريكيين صرح وليم بنتون رئيس الوفد الأمريكي بأن الولايات المتحدة سوف تبذل قصارى جهدها؟ لتقليل الموانع التي تعوق حرية تدفق الأنباء بين الأفراد والدول. وأضاف بأن الولايات-المتحدة تهدف إلى إنشاء جهاز داخل الأمم المتحدة يكون دائم الانتباه للأهمية المتزايدة لحرية التعبير داخل الدول وبين بعضها والبعض الآخر. وقد بدأت بريطانيا تبدي توجسها ومخاوفها من هذا الاهتمام الأمريكي المتزايد بمسألة حرية التدفق الإخباري. وقد علقت الأيكونومست قائلة بأن الانطباع الذي خرج به معظم الوفود في مؤتمر جنيف هو أن هؤلاء الأمريكيين يريدون تأمين أسواق العالم لوكالتهم، من خلال ترويج مبدأ حرية التداول الإخباري. ذلك أنهم ينظرون إلى مبدأ حرية تبادل الأنباء كامتداد لقوانين السوق الأوروبية وليس كمبدأ في حد ذاته. ومما يؤكد ذلك معارضتهم، الشرسة للجهود الصينية والهندية التي بذلت لحماية وكالات الأنباء الوطنية الناشئة في ذلك الحين [5]. وقد كان الاتحاد السوفيتي يرقب باهتمام قضية التداول الحر للأنباء وهى تستخدم من جانب الغرب كسلاح مؤثر في الساحة الدولية. والواقع أن محاولة الدخول في هذه المعركة ومسايرة الغرب في مناوراته العديدة كان يتطلب إحداث تغييرات في النظام السياسي للاتحاد السوفيتي، وعلاقة الدولة بالمواطن مما كان يستلزم ثمنا فادحا.

مشروع النظام الإعلامي العالمي الجديد

لقد أصبحت اليونسكو باعتبارها المنظمة الدولية المختصة بالعلوم والتربية والثقافة والإعلام منبرا للجدل والصراع بين أنصار النظام الإعلامي العالمي الراهن من الدول الغربية وبعض أنصارهم من حكومات العالم الثالث وبين غالبية دول العالم الثالث، تساندهم الدول الاشتراكية وبعض التيارات والمجموعات من الصحفيين والمفكرين في الدول الغربية. وتطالب المجموعة الأخيرة بأجراء تعديلات جذرية في الأوضاع الإعلامية العالمية الراهنة تضمن عدالة توزيع المصادر الإعلامية بين الدول الرأسمالية المتقدمة وبين الدول النامية. كما يطالبون بنظام جديد لسريان الأخبار أكثر توازنا وعدالة

بين دول الشمال والجنوب. وقد حاولت اليونسكو أن تسهم في الجهود المبذولة لإصلاح مساوئ النظام الإعلامي العالمي الراهن والعمل على إقامة ما يسمى بالنظام الإعلامي العالمي الجديد. ورغم أن هذه القضية قد أثيرت لأول مرة في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام لليونسكو في عام 1970 عندما أشارت الدول النامية إلى مشكلة التوزيع غير المتكافئ لوسائل الإعلام، وطالبت بإقامة نظم دولية لتبادل الأنباء بصورة أكثر توازنا، وأكدت حقها في حماية هويتها الثقافية. غير أن الأبعاد الحقيقية للوضع الإعلامي غير المتوازن السائد في العام كانت واضحة لدى اليونسكو منذ عام 1957 عندما عرضت اليونسكو تقريرا شاملا تضمن أوجه القصور الأساسية التي يعانى منها الإعلام الدولي. وذلك أثناء المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة عن حرية الإعلام. وفى عام 1959 طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اليونسكو القيام بإجراء مسح عالمي لوسائل الإعلام. وقد تم إنجاز ذلك وإقراره من خلال عدة مؤتمرات إقليمية نظمتها اليونسكو مع الحكومات ورجال الأعلام. وقد عقدت معظم هذه المؤتمرات بدول العالم الثالث. كما قامت اليونسكو بإنشاء أول مركز للدراسات العليا للصحافة في ستراسبورج-فرنسا في عام 1957. ونظم المركز حتى تاريخ إلغائه في عام 1975 ما لا يقل عن 28 لقاء وحلقة دولية ضمت 1200 مندوبا وأفسح المجال لتدريب وتأهيل مائة صحفي معظمهم من أفريقيا. وأنشئ مركز ثان بالتعاون مع اليونسكو في جامعة كيتو في عام 1959 لأمريكا اللاتينية نظمت فيه دورات سنوية لأساتذة الصحافة في بلدان أمريكا اللاتينية. بالإضافة إلى عقد ندوات حول موضوع الاتصال والإعلام وقد أغلق المركز عام 1973. أما في أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية فإن تعاون اليونسكو مع جامعة داكار في السنغال استمر 10 سنوات ابتداء من عام 1963 تم خلالها تدريب الصحفيين الأفارقة. وفى عام 1964 ساعدت اليونسكو حكومية الفليبين على إنشاء معهد الإعلام الجماهيري في جامعة الفليبين. كما ساعدت اليونسكو كينيا في عام 1969 على إقامة معهد للصحافة في جامعة نيروبي توافد عليه الطلاب من عدد كبير من بلدان شرق أفريقيا كالصومال وأثيوبيا والسودان وتنزانيا وزامبيا وملاوي وأوغندا.. . الخ.

وكذلك الحال بالنسبة إلى معهد الاتصال بالجماهير في جامعة لاغوس

في نيجيريا الذي أنشأ عام 1973 والمعهد المماثل الذي أنشئ في جامايكا في عام 1974 بمعونة مشتركة من اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. وضمن هذا الإطار عملت اليونسكو أيضا على مساعدة بعض الدول النامية على إنشاء وكآلاتها الوطنية للأنباء مثل الصومال وليبيا والكاميرون ونيبال وماليزيا وفولتا العليا. بالإضافة إلى وكالات الأنباء التي أنشئت في منطقة الكاريبي. وقد قامت اليونسكو بعدة تجارب في تشجيع الصحافة الريفية في بعض الدول النامية وخصوصا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.(6)

وفى عام 1972 أصرت دول العالم الثالث من خلال مندوبيها في اليونسكو على ضرورة مواصلة العمل على كثف الأخطار الكامنة في التدفق غير المتوازن للأنباء، والسعي لتصحيح هذه الأوضاع وفوضت المدير العام لليونسكو في الاستمرار في تطوير البحوث الإعلامية وخصوصا تلك التي يمكن أن تسهم في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإعلامية الوطنية التي تهدف إلى إسهام الإعلام في التنمية. ولتحقيق هذه الغاية أوصى المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشر(1974) بتنظيم مؤتمر دولي حكومي للبحث في السياسات الإعلامية في أمريكا اللاتينية في عام 1975. وعقد مؤتمر آخر في آسيا عام 1977. هذا وقد عقد أول مؤتمر حكومي في ككوستاريكا عام 1976 خصص لدراسة السياسات الإعلامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وكان هذا المؤتمر الحلقة الأولى في سلسلة مؤتمرات مماثلة عقدت في العالم الثالث. وقد أوصى هذا المؤتمر بصياغة سياسات وطنية دولية للاتصال والإعلام، وحث بصفة خاصة على إقامة مجالس إعلامية وطنية وعلى تطوير البحث العلمي في هذا المجال، وإنشاء وكالات أنباء قومية وإقليمية. وقد عقد مؤتمر مماثل في كوالالمبور في فبراير 1979 في نطاق آسيا والمحيط الهادي، وقام بدراسة جميع جوانب السياسات الاتصالية في آسيا. وكان مؤتمر ياوندي آخر هذه المؤتمرات، وقد عقد في عام 1981 في الكاميرون لبحث السياسات الاتصالية والإعلامية في أفريقيا. وفى اجتماع اليونسكو عام 1974 قدم الاتحاد السوفيتي مسودة إعلان عن المبادئ الأساسية التي يجب الالتزام بها لتنظيم استخدام وسائل الإعلام وتجنيدها لخدمة السلام والتفاهم الدولي ومحاربة الدعاية العنصرية والحرب النفسية. وقد أعلن المندوب الأمريكي في المؤتمر بأن

العنوان وحده كان كفيلا بإيقافه والاعتراض عليه. وأشار بأن الهدف من الاقتراح السوفيتي هو نشر الأيديولوجية السوفيتية التي تستند إلى فرض سيطرة الدولة على الإعلام، ونقل ذلك إلى المجال الدولي. وقد انتقل الخلاف السوفيتي الأمريكي إلى مؤتمر نيروبي في أكتوبر 1976، واعتبره رئيس جمعية الناشرين الأمريكيين أكبر تحد عالمي لحرية الصحافة. وقد حذر من أنه يجب على اليونسكو إنقاذ نفسه من هذه السياسات التي سوف تخدم أهداف الديكتاتوريين والطغاة أكثر مما تخدم الحرية وأهدافها. وقد عبأت الولايات المتحدة من خلال جهودها الدبلوماسية معظم دول العالم الثالث لمعارضة قرار الاتحاد السوفيتي، وهددت بالانسحاب من اليونسكو لو أصرت على متابعة المبادرة السوفيتية في هذا الصدد. ولهذا السبب تأجل النظر في المشروع السوفيتي أثناء مؤتمر نيروبي عام 1976 وتأجيل المؤتمر العام لليونسكو إلى عام 1978 .[7]

وفى إطار الجدل الذي دار أثناء مؤتمر نيروبي حول مشكلات الأعلام والاتصال أكد ممثلو جميع الدول على أهمية إجراء دراسات ميدانية ومفصلة عن هذه المشكلات. وفى غضون شهور قليلة أصدر المدير العام لليونسكو قرارا عهد فيه إلى لجنة دولية يرأسها شون مكبرايد بمهمة القيام بدراسة جمع المشكلات الراهنة للاتصال والأعلام الدولي. وقد تحددت مهمة لجنة مكبرايد في بضعة خطوط رئيسية يمكن إيجازها على النحو التالي:

1- دراسة الأوضاع الراهنة للإعلام والاتصال وتحديد المشكلات التي تستلزم جهودا جديدة على المستويين الوطني والدولي.

2- التركيز على مشكلات التدفق الحر للأنباء وتحديد الاحتياجات النوعية للدول النامية.

3- تحليل مشكلات الاتصال بمختلف أبعادها في إطار السعي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتيسير نظام أعلامي دولي جديد.

وقد قامت اللجنة الدولية تقريرا مرحليا عن أوضاع مشكلات الإعلام في المجتمع الحديث وقدمته إلى الدورة العشرين للمؤتمر العام لليونسكو الذي عقد في نوفمبر 1978. وقد اقترح هذا التقرير المرحلي المبادئ الأساسية التي يجب أن يستند إليها النظام الإعلامي العالمي الجديد. ولا نريد الخوض

في تفاصيل المشروع بقدر ما نود الإشارة إلى ردود فعل الدول إزاءه. ورغم ردود الفعل المتباينة غير أن الإجماع اتجه في النهاية إلى قبول اصطلاح النظام (العالمي الجديد للإعلام والاتصال) باعتباره شعارا للعمل من أجل قيام علاقات دولية على أسس من العدل والمساواة.

الإعلان العالمي للإعلام:

في 22 نوفمبر 1978 أصدرت اليونسكو إعلانا عالميا يتضمن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام، والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية. وقد قدم مشروع هذا الإعلان لأول مرة إلى اليونسكو عام 1970. ومر بعد ذلك بتعديلات كثيرة. وقد أبدت الصحافة الغربية ارتياحها للإعلان، وكانت قد حذرت من المسودة الأصلية للبيان على أساس أن تبنى اليونسكو لها سيرتب عليه سيطرة الحكومات على الصحافة. وحرصت الحكومات والصحافة الغربية على أن تؤكد لدول العام الثالث بأنها لن تجنى شيئا من هذا الإعلان بينما سوف تجنى الكثير ماديا وفنيا من خلال التعاون مع الغرب. وقد تم إقناع رؤساء الوفود الرئيسية التي كانت تمثل العالم الثالث بإسهام المؤتمر بضرورة اتخاذ موقف واقعي وعملي. ووجد الغرب بعض التأييد والمساندة لوجهة نظره لدى بعض ممثلي العالم الثالث، لا سيما هؤلاء الذين يؤمنون (بالديمقراطية الغربية) وحرية الصحافة طبقا للمفهوم الغربي.

وقد رحب الغرب ببيان اليونسكو بإسهام صورته الجديدة، على اعتبار أن الدور المرسوم لليونسكو هو العمل على تقديم المعونة العملية للدول النامية لدعم إمكانياتها بإسهام المجلات الإعلامية. وعبر وليم هارلي رئيس الوفد الأمريكي عن وجهة النظر الغربية بقوله: (إن أمريكا ترغب بإسهام ضم جهودها إلى اليونسكو للمعاونة في تنمية قدرات شعوب العالم الثالث على تبادل الأنباء). وأضاف أن أي تغيير للنظام الإعلامي الراهن لن يتم إلا نتيجة للجهود الجماعية، والتعاون الجماعي بين جميع الدول. وختم المندوب الأمريكي حديثه بقوله (إننا رغم ثقتنا الكاملة بإسهام أن هذا البيان الإعلامي لن ينفذ كاملا، ولكننا بذلنا أقصى الجهد بإسهام اجتماعات المؤتمر، كي نسهم بإسهام حل هذه المسالة كي لا تؤدى إلى إهدار جهودنا المشتركة

بإسهام مجال الإعلام).[8]

هذا وقد عقد المندوب السوفيتي مؤتمرا صحفيا أعرب فيه عن ارتياحه، لأن جوهر وروح البيان ظل كما كان عام 1970، وأنه يكفى أن سلطة دولية عليا قد وافقت لأول مرة على ربط حرية الصحافة بمسئوليات الإعلام. وهكذا نجح الاتحاد السوفيتي بإسهام تحويل الاهتمام عن مشروعه الأساسي وأصبح مدافعا عن مبدأ حرية التبادل الإعلامي وبقى ممثلو العالم الثالث مجرد متفرجين.

نقد المشروع:

تدعو ديباجة البيان جميع أعضاء اليونسكو إلى الإيمان الكامل بتكافؤ الفرص بإسهام التعليم للجميع، والسعي المطلق من أجل الصدق الموضوعي والإيمان بحرية تبادل الأفكار والمعرفة والتصميم على تطوير ومضاعفة وسائل الاتصال بين الشعوب واستخدامها من أجل التفاهم المتبادل، والمزيد من التعارف العميق والصادق بين الشعوب.

ولا شك أن كلمات السعي المطلق من أجل الحقيقة الموضوعية تقدم غطاء شرعيا لمبدأ حرية التبادل الإعلامي، لأن أي مساس بالحقيقة الموضوعية سوف يهدم البناء الشامخ لحرية التبادل الإعلامي. ولكن هل الظروف الراهنة للأوضاع الإعلامية داخل الدول وخارجها تسمح بتحقيق هذا الحلم (وهو السعي للحقيقة الموضوعية).. ؟

المادة الأولى:

تشير إلى الحاجة إلى تدفق حر ومتوازن أوسع وافضل لعملية نشر وبث الأنباء من أجل تعزيز السلام والتفاهم الدولي، ومن أجل تطوير حقوق الإنسان ومحاربة العنصرية والدعوة للحرب. ولذا يجب أن تقدم وسائل الإعلام إسهاماتها في هذا الميدان. وهنا لم يحدد البيان ما هو المقصود بكلمة (إعلام) أو (نشر وتوزيع للأنباء أكثر توازنا)

المادة الثانية:

تؤكد بأن حرية الإعلام جزء من حقوق الإنسان. وتنص على أن الإعلام

يجب أن يكون متاحا لكل فرد من مختلف المصادر حتى يتمكن من التأكد من دقة الأنباء وصحتها. ولذلك يجب أن يكفل للصحفيين كل الضمانات في داخل دولهم وخارجها لتأدية أعمالهم في أفضل الظروف. هنا لم يتحدد من هم الذين سوف يضعون هذه التسهيلات والضمانات للصحفيين؟ وأي نوع من البشر هؤلاء الذي سيمثلون وسائل الأعلام.. . ؟

المادة الثالثة:

تنص أيضا على ضرورة إسهام الإعلام في محاربة العنصرية ومحاربة الدعوة للحرب ولكن لم تحدد أو تشير إلى نوع هذه المساهمة وكيفية تقديمها

المادة الرابعة:

التي نصت على ضرورة قيام الصحافة والإعلام بتعليم الشباب مبادئ العدالة والسلام والاحترام المتبادل مع الشعوب الأخرى. ولكن لم توضح كيف يتحقق ذلك ؟

المادة الخامسة:

التي تنص على ضرورة تحيز وسائل الإعلام للمفاهيم والموضوعات التي تدعو للسلام والتفاهم الدولي. ولم نوضح من سيقوم بذلك وكيف؟ ومتى؟

المادة السادسة:

التي تنص على ضرورة تعديد مسار التدفق الإعلامي من وإلى الدول النامية. ولم تحدد الطريقة أو النظام الذي سيتم من خلاله تحقيق ذلك.

المادة السابعة:

تنص على ضرورة إسهام وسائل الإعلام في إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة. والواقع أن هذا الموضوع الشائك لم يحسم بعد ويبدو أن المطلوب أن تقوم وسائل الأعلام بإحياء ذكراه في أذهان الناس.

والمادة الثامنة:-

التي تنص على ضرورة إعداد برامج تدريب للصحفيين بما يتفق مع روح هذا البيان. ولم ينص على ضرورة أن يتم إعداد هذه البرامج بما يتفق مع الاحتياجات الثقافية لكل بلد. وهكذا لم يتضمن البيان أية تحديدات أو توضيحات للمهام التي نص عليها بعبارات فضفاضة.

والواقع أن البيان لم يحل أي مشكلة إعلامية من تلك المشكلات العديدة التي يواجهها العالم الثالث على المستوى الوطني بما يتفق مع الاحتياجات الثقافية والتراث القومي لهذه الدول.

لقد قام بتشخيص المشكلات وتوصيف وظائف ومسئوليات الإعلام الراهن، دون أدنى محاولة لإزعاج الأوضاع الراهنة بالعمل على تعديلها أو تغييرها. ولكنه سرعان ما تغير الوضع تماما إذ انعقدت بعد عدة شهور من إعلان هذا البيان لجنة شون ماكبرايد، وأعدت وثيقة لحماية الصحفيين، كمقدمة للمؤتمر الذي تقرر عقده باليونسكو في مايو 1979.

ولقد ثبت من المناقشات التي دارت في لجنة ماكبرايد مدى تناقض فكرة التبادل الحر للأنباء مع الواقع الدولي الراهن. كما ثبت أنها تجسيد لانعدام العدالة الدولية وغلاف يخفى سيطرة الغرب على وسائل الإعلام التي تعد تأكيدا لاستمرار سيطرته عل الموارد الاقتصادية في العالم الثالث.

لجنة مكبرايد:

وفى منتصف عام 1980 قدمت اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام والاتصال التي يرأسها شون ماكبرايد تقريرها المكون من خمسة أجزاء إلى المدير العام لليونسكو. وكان قد تم تكليف الجنة ببحث مشكلات الإعلام والاتصال. والمعروف أن إنشاء هذه اللجان قد تم على اثر النقاش الذي دار على الصعيد الدولي خلال السنوات العشر الأخيرة بشأن بنى الاتصال الدولي ودور الإعلام في العلاقات الدولية والحاجة إلى تخطيط وإقامة نظام دولي جديد للإعلام والاتصال يضم بمزيد من العدالة والتوازن والفاعلية. وقد بلغ هذا النقاش ذروته في المؤتمر العام لليونسكو الذي انعقد في نيروبي عام 1976 عندما تناول مشروع الإعلان الخاص بوسائل الإعلام الجماهيري. فدعا المؤتمر المدير العام لليونسكو إلى مواصلة العمل

على دراسة دور الاتصال في المجتمع الحديث وغاياته وشروطه. وبناء على ذلك شكلت اللجنة في نوفمبر 1977 واستمرت أعمالها عامين. وقد شرعت اللجان في دراسة ظاهرة الاتصال وفقا لمنظور شامل باعتباره ظاهرة اجتماعية أساسية لا يمكن تحليلها بمعزل عن غيرها، بل يجب وضعها في سياق اجتماع وسياسي وحضاري أوسع. ولذلك فإن التقرير الذي أعدته اللجنة لا يركز على أنماط صناعة الاتصال وحدها. بل يتناول أيضا الوسائل اللازم توافرها لتحقيق نظام للاتصال أكثر اتساما بالطابع الإنساني. وينتقل أفقيا بين أطراف متكافئة أكثر من انتقاله رأسيا من أعلى إلى أسفل، ويستهدف تحرير الإنسان بدلا من طبع البشر بطابع واحد. ويؤكد التقرير (الذي شارك في إعداده 16 عضوا منهم 9 أعضاء يمثلون دول العالم الثالث والباقون من الدول الغربية والاشتراكية) أن القضية لا تعني الدول النامية وحدها بل العالم أجمع وعلى وجه التحديد الدول الصناعية المتقدمة. إذ سيتعذر في حالة عدم إجراء التغييرات اللازمة في كل من شمال العالم وجنوبه ضمان خلق مزيد من الحرية والندية والاستقلال في مجال تبادل المعلومات والرسائل الإعلامية والأفكار.

وقد تناول التقرير الاتصال باعتباره حاجة وحقا للأفراد والجماعات مع التركيز على وجهه نظر المنتفعين به أكثر من التركيز على وجهه نظر القائمين عليه. وقد حرصت اللجنة في هذا الصدد على النفاذ إلى صميم مجموعة من المشكلات المتشابكة مثل الاتصال، وعلاقته بحرية الصحافة. وقد أعربت اللجنة عن إيمانها العميق بان الحق في الاتصال يتجاوز حرية الصحافة وحرية الإعلام رغم ما تتمتع به هاتان القيمتان من تقدير عظيم.

وبينما أكدت اللجنة أن حرية الأعلام قد أسيء تطبيقها كمبدأ فهي ترى أن ثمة أمرا أهم من ذلك هو أنه (يتعين خلق الظروف الضرورية اللازمة لتحقيق هذه الحرية على المستويين الوطني والدولي في آن واحد).[9]

وقد تناول التقرير مفاهيم التداول الحر للمعلومات والتدفق المتوازن وحرية الانتفاع بوسائل الإعلام، فأوضح مساوئ تدفق المعلومات من الدول الكبرى إلى الدول الصغرى، ومن الدول التي تحتكر التكنولوجيا الحديثة إلى الدول التي لا تمتلكها. ومن الدول الصناعية المتقدمة في الغرب إلى الدول النامية وعلى الصعيد الوطني من مراكز السلطة إلى القواعد الشعبية.

ويشير التقرير إلى أن تدفق الرسائل الإعلامية والأفكار من جانب واحد قضية تشغل بال جميع الدول، وأن لها جذورها في الشمال والجنوب وأنه ينبغي البحث عن حلول حاسمة لها في كليهما. وقد أوضحت الدراسات التي قام بها أعضاء لجنة مكبرايد أنه ينبغي على الحكومات في كل من الدول النامية والمتقدمة أن تبدي مزيدا من الاهتمام بتنمية الاتصال، وأن تخطيط نظم الاتصال أمر يتزايد الأخذ به في جميع أنحاء العالم. على أنه برغم ضرورة وضع سياسات للاتصال فإنه لا ينبغي أن يؤدي هذا إلى فرض قيود على التبادل الثقافي والإعلامي، وإنما إلى تقليل الحواجز داخل المجتمعات المختلفة وفيما بينها.

وهناك فصلان من التقرير يركزان بشكل خاص على حقوق الصحفيين ومسئولياتهم ومعايير السلوك المهني، ويتناولان كل ما يتعلق بقواعد السلوك المهني للصحفيين والمجالس الصحفية والإعلامية وحق الرد والتصويب.

وبالنسبة لمسألة أوضاع الصحفيين وحمايتهم التي تتسم بقدر كبير من الأهمية ويحتدم حولها الجدل فقد تباينت آراء اللجنة إلى حد ما. ولكن حسمها التقرير بقوله (أنه لن تتوافر الحماية الكاملة لصحفيين إلا عندما يتم ضمان حقوق الإنسان للجميع). وقد وافق أعضاء لجنة مكبرايد على ثمانين توصية جاءت بالجزء الخامس من التقرير وتغطي ثلاثة مجالات رئيسية. يتعلق المجال الأول بالظروف اللازمة لدعم الاستقلال الوطني في شئون الاتصال والإعلام. وقد اقترحت اللجنة أن يحظى التعاون الدولي لتنمية الاتصال بأولوية مساوية للأولوية المعطاة لقطاعات أخرى مثل الصحة والزراعة والعلوم والتربية. كما أوصت أن تعطي البلدان النامية أولوية لإعداد سياسات وطنية للاتصال، وكذلك لإنشاء شبكات إذاعية قادرة على الوصول إلى الأميين وسكان المناطق النامية بالإضافة إلى ضرورة إقامة شبكات سلكية ولاسلكية تشمل شبكة تليفونات ووكالات للأنباء الداخلية وتوزيعها وبرامج وطنية لإنتاج الكتب. أما المجال الثاني الذي شملته توصيات اللجنة فهو يتعلق بالمهام الاجتماعية للاتصال. وتوصي اللجنة بضرورة دمج الاتصال في العمليات الإنمائية باعتباره موردا أساسيا، ويؤكد التقرير على أهمية اليقظة تجاه صون الذاتية الثقافية ودعمها بالنسبة للدول النامية على وجه التحديد. وذلك بالقضاء على التبعية الثقافية مع السعي في ذات

الوقت إلى تعزيز إنشاء علاقات خلاقة مع سائر الثقافات. وتشير اللجنة إلى أهمية القضاء على نزعة الاستغلال التجاري للاتصال. ويشير التقرير إلى قضية احتكار التكنولوجيا من جانب الدول الصناعية المتقدمة والشركات المتعددة الجنسية. ويقترح لمعالجة هذا الوضع الخاطئ ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير على المستويين الوطني والدولي، منها إصلاح القوانين والاتفاقيات القائمة بشأن براءات الاختراع وإقرار تشريعات واتفاقيات دولية أكثر عدالة.

ويركز المجال الثالث لتوصيات اللجنة على المعايير والممارسات المهنية. ويتناول هذا الجزء مسألة الوصول إلى المعلومات، وحرية الصحفيين ومسئولياتهم وحمايتهم والتدابير الكفيلة بتحسين تغطية الأنباء الدولية. ويولي التقرير عناية خاصة لظروف جمع الأنباء والآراء وعمل المراسلين الأجانب. كما يولي واضعو التقرير اهتماما خاصا لتعزيز الاعتماد على النفس على الصعيدين الفردي والجماعي، وللجهود التعاونية بين الدول النامية حيث إن (الاعتماد الجماعي على النفس هو حجر الزاوية في أي نظام دولي جديد للإعلام والاتصال). وقد اتفق أعضاء اللجنة على اعتبار إقامة نظام دولي جديد مرحلة على الطريق لا مجرد غاية في حد ذاتها. ولذلك يمكن اعتبار جميع التوصيات والاقتراحات بمثابة بداية لهذا السعي المتواصل نحو خلق علاقات جديدة في مجال الاتصال داخل المجتمعات وفيما بينها.

موقف الدول الغربية من النظام الإعلامي العالمي الجديد

وبالنسبة للدول الغربية هناك موقفان أولهما يركز على شرعية مطالب الدول الفقيرة ولا يرى أي تناقض بينها وبين المبدأ الخاص بحرية الإعلام الذي يعلنه الديمقراطيون الغربيون إذ إن الرغبة في صيانة الشخصية القومية (الهوية القومية) من الأخطار التي تهددها لا تتعارض مع أفكار التنوير التي نشرتها أوروبا في العالم كله. كما أن إقامة وكالات أنباء جديدة كذلك. ويتبنى هذا الاتجاه قطاع كبير من الكتاب والإعلاميين الليبراليين والماركسيين في الغرب.

أما الموقف الثاني: فهو على النقيض إذ يستنكر الرؤية القائمة على

النفاق التي أهدت إلى تحقيق ما يطلق عليه (ديمقراطية الإعلام) من خلال قوى خارجية ويتخذ أنصار هذا الاتجاه من تجربة الهند مثالا على صحة رؤيتهم. إذ إن المسئولين قد طردوا الصحفيين الأجانب الذين رفضوا إخضاع تحقيقاتهم أو برقياتهم للرقابة المسبقة من جانب السلطات وذلك في عام 1978،

وهناك الرؤية الثالثة: وهي التي يتبناها بعض المتخصصين الإعلاميين في الغرب، أبرزهم فرانسيس بال. وسوف أعرض لأهم خطوطها العامة ؟

يرى فرانسيس بال[10] أنه قد لا يمكن التهوين من موقف المعارضة للنظام الإعلامي الجديد. إذ إن أي محاولة للقضاء على مؤامرة الصمت إزاء أخبار الفقراء في العالم الثالث سوف تصطدم بحرية الإعلام في دول الشمال. وإذا حاولنا تطبيق هذه القاعدة مثلا على إحدى دول المجموعة الأوروبية كأن تحتفظ الحكومة الفرنسية بحقها في إجبار الصحف على الكتابة عن هولندا بحجة أنها دولة أوروبية ترتبط معها بوحدة المصالح والاهتمامات السياسية، فإن ذلك سوف يصطدم بمبدأ حرية الإعلام وعلاقته بالدولة إذا حاولت تجنب سياسة التجهيل طوعا أو إجبارا، وذلك بالاستماع إلى الشرح الهندي للأحداث في الهند مثلا. فمما لا شك فيه أن الإعلام الغربي لن يقنع بهذه الرؤية ما لم يتنازل عن مبدأ تعددية المصادر التي يطبقها على نفسه. وإذا طبقنا مبدأ التوازن في تبادل منتجات الثقافة مثل الكتب والأفلام والبرامج المسجلة في الراديو والتليفزيون فإن الدول الغربية سوف تعارض تنظيم هذا التبادل من خلال شكل أو إطار تنظيمي محدد، لأنه يتعارض مع قوانين حرية المرور التي تؤمن بها هذه الدول، حتى وإن ترتب على ذلك قدر كبير من عدم المساواة بين الشركاء قد يهدد ممارستهم لهذه الحرية، فالواقع أن عدم التوازن في التدفق الإعلامي بين الدول الغنية والدول الفقيرة وسيطرة الدول الغنية على مصادر الأخبار العالمية كل هذا لن يتغير بين يوم وليلة بمجرد اتفاق الدول على ذلك، والمجتمعات لم تكن في يوم تابعة بعضها لبعض في هذه النقطة بل كانت تمارس الاعتماد المتبادل. وبالنسبة للدول النامية فقد عقدت اتفاقات شفوية على الأقل للتبادل والتعاون، مع الالتزام بالاحترام الكامل للاتفاقات التي تنظم علاقات التبادل بين الدول الشركة مثل اتفاق هلسنكي. ولم تشكل

هذه المبادئ أية حماية للسيادة القومية ولكنها تضمنت احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. أما فيما يتعلق بالإعلام والثقافة فإن حرية المرور مكفولة وفي ذات الوقت يجب ألا تدفع المجتمعات إلى حافة التطرف في تأكيد حق الاختلاف ورغبتها في تأكيد الهوية المتميزة. وعند انتهاك مبدأ حرية الإعلام والتبادل الإعلامي فإن جميع الدول تدافع عن أساسيات السيادة المهددة تحت غطاء التعاون من أجل توزيع الأخبار. كما أن تبادل المواد التليفزيونية يظل محكوما بمبدأ السيادة. والآن عندما نتحدث عن إعادة التوازن بين الشمال والجنوب فإن هذا لا يعني إلا استئناف الحوار بين القيم المتباينة في عالم تتنازعه المعتقدات والسياسات المتنافرة أو بمعنى أدق بين دول تتناقض في المعتقدات، والسياسات، ولكن محكوم عليهم باقتسام المصير المشترك. فالدول الاشتراكية تلتزم بمبدأ التخطيط الإعلامي في الداخل، وفي مجال التبادل الإعلامي بين الدول التزاما بمبدأ المسئولية في المجال الإعلامي. أما الدول الغربية فهي تعترف لوسائل الإعلام بحرية النقد وتؤمن بالتبادل الحر للأشياء اعتقادا منها أن ذلك يسهم في التعايش السلمي بين المجموعات العديدة التي تتقاسم الحياة في القرية العالمية.

ولذلك فإن أي محاولة سلطوية من جانب الهيئات الدولية تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن الشكلي في المجال الإعلامي، سواء في تبادل البرقيات أو الأفلام أو البرامج التليفزيونية لن تؤدي إلى إعاقة أي دولة من الدول المعنية عن ممارسة حريتها. ولكن هذه المحاولة لا تحمل حلا حقيقيا لمشكلة عدم التوازن الإعلامي، بل إن الحل النهائي لكل أشكال عدم المساواة بين الدول الغنية المتقدمة صناعيا، والدول النامية يكمن في انتزاع دول العالم الثالث لحقوقها في الإعلام عن نفسها وهذا يضمن حقها في الإعلام من خلال وسائلها الخاصة وليس من خلال الآخرين وتتضمن أيضا حق إعلام الآخرين مباشرة وليس عن طريق مراسلين أجانب.

دول العالم الثالث والنظام الإعلامي العالمي الجديد

استطاعت دول العالم الثالث أن تدفع المجتمع الدولي من خلال منظمة اليونسكو إلى البحث عن صيغة جديدة للنظام الإعلامي العالمي الراهن. وهنا يجب أن نؤكد أن فكرة إقامة نظام عالمي جديد للإعلام قد بدأت

أساسا في اجتماعات الدول غير المنحازة خصوصا مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر عام 1973. كما أن أول وثيقة دولية دعت إلى قيام النظام العالمي الجديد في مجال الاتصال والإعلام قد صدرت عن المؤتمر الخامس لدول عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو عام 1975. وقد جاء في هذه الوثيقة:-

(إن إقامة نظام دولي جديد في مجال الإعلام والاتصال الجماهيري يشكل ضرورة تماثل في حيويتها ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وقد لاحظت الدول غير المنحازة مدى عمق تلك الهوة التي تتسع بشكل مطرد بين الإمكانيات الإعلامية في الدول غير المنحازة وفي البلاد الصناعية المتقدمة والتي-ورثتها عن حياتها الماضية في ظل الاستعمار. وقد خلق هذا وضعا من التبعية والخضوع فأصبحت غالبية الدول غير المنحازة تقتصر على مجرد تلقي معلومات منحازة وغير كافية بل ومشوهة.. ولذلك يتحتم على هذه الدول لحماية ذاتيتها الثقافية وتأكيدها على أكمل وجه أن تصحح هذا الاختلال الخطر وأن تتخذ خطوات عاجلة لإعطاء قوة دفع أكبر للتعاون فيما بينها في هذا المجال). [11]

هذا وقد حرصت دول العالم الثالث على بلورة مواقفها إزاء الدعوة لإقامة النظام الإعلامي العالمي الجديد وذلك من خلال المؤتمرات التالية:-

1-أثارت دول العالم الثالث في المؤتمر العام لليونسكو عام 1970 مشكلة اختلال التوازن في التدفق الإعلامي بين دول الشمال والجنوب، وطالبت بضرورة تعديد نظام التبادل الدولي للأنباء لكي يكون تبادلا متكافئا أي في-اتجاهين بحيث يسمح لها بتقديم صورة صحيحة عن أوضاعها الثقافية والاجتماعية.

2- قرر المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر في عام 1973 ضرورة اتخاذ موقف موحد من جانب الدول النامية إزاء الأوضاع الإعلامية العالمية الراهنة والعمل على مد جسور التعاون والتنسيق فيما بينها.

3- أكدت دول العالم الثالث في مؤتمر وسائل الاتصال الذي عقد في بلجراد في سبتمبر 1974 ما سبق أن أعلنته في اليونسكو بخصوص أهمية إرساء أسس عادلة للتبادل الإعلامي المتكافئ والمتوازن بين الدول الصناعية

المتقدمة والدول النامية.

4- أعرب المؤتمر الدولي لتنمية وسائل الاتصال بين دول عدم الانحياز.. والذي انعقد في تونس عام 1976 عن قلقه البالغ إزاء الأوضاع الإعلامية في العالم الثالث وخصوصا ظاهرة اختلال التوازن في تدفق المعلومات والأنباء على المستوى العالمي مما يشكل خطورة على دول عدم الانحياز ويسهم في تعميق تبعيتها الثقافية والإعلامية للدول الصناعية المتقدمة وطالب المؤتمر بضرورة العمل على التعجيل بإرساء أسس النظام الإعلامي العالمي الجديد.

5- أكد المؤتمر الذي نظمه المعهد اللاتيني للدراسات الدولية عن (دور وسائل الاتصال في النظام الاقتصادي العالمي الجديد) الذي انعقد بالمكسيك في عام 1976 العلاقة الوثيقة بين كل من النظام الإعلامي والاتصال العالمي الجديد والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

6- كما أكد المؤتمر الوزاري للدول غير المنحازة الذي انعقد في الهند عام 1976 بخصوص إنشاء مجمع وكالات أنباء عدم الانحياز على ضرورة قيام نظام دولي جديد في مجال الاتصال والإعلام، وأبرز المؤتمر علاقة الترابط الوثيقة بين إقامة هذا النظام وقيام نظام اقتصادي عالمي جديد. وقد قام السيد مصطفى المصمودي وزير الإعلام التونسي السابق بإعداد وثيقة شاملة تتضمن اقتراحات الدول النامية فيما يختص بالنظام الإعلامي العالمي الجديد، وقام بتقديمها إلى اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام. وتؤكد هذه الوثيقة حرص الدول النامية على السعي إلى إقامة علاقة مساواة في مجال الإعلام بين الدول المتقدمة والدول النامية تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة والتوازن، وأن هذا النظام المقترح لا يمثل تهديدا بأية حال لحرية الإعلام. بل يهدف إلى تأكيد مبدأ العدالة والإنصاف لصالح جميع الدول وليس للدول النامية على حساب الدول المتقدمة. وقد تناولت هذه الوثيقة مجموعة من الاقتراحات المحددة التي تهدف إلى تحويل الدول النامية من دول مستهلكة وتابعة في مجال الإعلام إلى دول منتجة ومستقلة بشكل كامل. كما أكدت الوثيقة الحاجة الماسة إلى التغيير الجذري في مجال الاتصال والإعلام وتضمنت الوثيقة ثلاث فئات من المقترحات تتلاءم مع نوعية المشكلات التي تعالجها وتشمل كلا من الجوانب السياسية

والقانونية ثم التقنية والمالية.[12].

ومما تجدر الإشارة إليه أن وجهات النظر داخل دول العالم الثالث تتباين بشكل ملحوظ فهناك ثلاث وجهات نظر رئيسية بشأن النظام الإعلامي العالمي الجديد.

وجهة النظر الأولى: وتتسم بالاعتدال وهي تخص الدول الغيورة على استقلالها والمهمومة بالسعي لاسترداد هويتها الثقافية. وهؤلاء يرون أن ثقافتهم القومية تتعرض للغزو والخروج عن مسارها السوي من خلال الرسائل الإعلامية التي تبثها الدوائر الاستعمارية القديمة ويرون أن وسائل الإعلام تستطيع أن تساهم في رسم طريق النمو الصحيح الذي يتلاءم مع التاريخ القومي والمصالح الحقيقية لهذه الدول. وهذه المجموعة تتحدث أيضا عما يسمى نظام ثقافي عالمي جديد كما جاء في تصريحات الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سنجور.

وجهة النظر الثانية: وتتبناها الدول المسماة بالثورية. ويقولون إن التحرير الكامل للإعلام يستلزم ضرورة إقامة هذا النظام الجديد مع التأميم الكامل للمؤسسات الإعلامية ووكالات الأنباء مع الملكية الجماعية لجميع وسائل التعبير حيث تصبح مهمة الصحفي النضال من أجل إقامة النظام الاشتراكي في الداخل والنضال ضد الاستعمار بكافة أشكاله في الخارج.

وجهة النظر الثالثة: ويتبناها عدد كبير من الدول ذات الاتجاهات الفكرية المتباينة وتتعدد بينها الاختلافات وتتكون بشكل أساسي من ذوي الاتجاهات التي لم تمثل في المؤتمرات الرسمية ويرون أن التحرير الحقيقي للإعلام يستلزم ضرورة تغيير أنظمة الحكم القائمة حاليا في دول العالم الثالث. ويتبنى هذا الاتجاه العديد من الصحفيين في العالم الثالث ويركز عل ضرورة حصول الصحفيين على حقوقهم في التعبير وتداول المعلومات أو ضمان حرية التعبير للصحفيين بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والملاحظ أن لكل واحد من وجهات النظر السابقة أنصارها في دول الشمال كما أنها تثير الشكوك لدى خصومها. فالصراع بين الشمال والجنوب يتقاطع رأسيا وأفقيا مع الصراع بين الشرق والغرب.[13]

وظائف ومهام النظام الإعلامي والعالمي الجديد (رؤية من العالم الثالث)

لقد تعددت وتنوعت الاجتهادات التي طرحها المتخصصون والباحثون

الإعلاميون من أبناء العالم الثالث لمناقشة النظام الإعلامي العالمي الجديد سواء من حيث أهدافه وغاياته والصعوبات التي تعترض إقامته أو من حيث مدى قدراته الفعلية على حل المشكلات العديدة التي تعاني منها شعوب العالم الثالث في مجال الإعلام والاتصال على المستويين الوطني والدولي.

وتتفاوت أهمية الدراسات والتعليقات العلمية التي طرحها العالم، الثالث بشأن النظام الإعلامي العالمي الجديد في المؤتمرات الدولية أو الندوات الإقليمية أو دوائر النقاش أكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث العلمية. وقد يكون من المفيد استعراض أهم ما تضمنته هذه الدراسات كنموذج للسعي الذي لا يتوقف من جانب أبناء العالم الثالث وباحثيه للإسهام في الجهود الدولية التي تبذل حاليا في مختلف الدوائر، وخصوصا داخل المنظمات الدولية من أجل إقرار صيغة عادلة للعلاقات الدولية بين الدول الغنية في العالم الأول والدول النامية في العالم الثالث، سواء في مجال الاقتصاد أو الاتصال والإعلام. هذا وقد أجمعت معظم هذه الدراسات على عدة مهام ووظائف يجب على النظام الإعلامي العالمي الجديد أن ينجزها ويمكن تلخيصها على النحو التالي[4] :-

أولا: الوظيفة الإعلامية:

لا شك أن جميع الأفراد والمجموعات في مختلف أنحاء العالم الذي يتسم بدرجة عالية من التشابك والتداخل في الظروف الراهنة يتوقون إلى استمرار انسياب وتدفق الإعلام دون عوائق أو قيود بما يساعدهم على اتخاذ المواقف والقرارات الصحيحة في حياتهم اليومية. والمهمة الرئيسية للنظام الإعلامي الجديد هو تزويد هؤلاء الأفراد والمجموعات بهذا النوع من الإعلام الشامل المتكامل مع الاقتناع بضرورة تزويدهم أيضا بالأعلام التقني المتخصص وذلك بلغة سهلة ومفهومة. ولهذا يجب أن يراعى تحرير العملية الاتصالية من إغراءات أو قيود النخبة السياسية (سواء كانت حكومية أو غير حكومية)

ثانيا: الوظيفة الاتصالية:

التركيز الأساسي هنا يجب أن يكون على النهوض بالقيم والأصوليات

المرتبطة بالنظام الإعلامي العالمي الجديد والتي تعكس الوجه الأخر للنظام الاقتصادي العالمي الجديد مع مراعاة الأبعاد القومية والدولية لكل منها. وهذا يعني بالضرورة وجود التزامات اجتماعية وأصوليات يجب أن تراعى من جانب المسئولين عن أجهزة الاتصال والإعلام سواء في العالم الصناعي المتقدم أو العالم النامي.

ثالثا: الوظيفة الثقافية:

يجب على النظام الإعلامي الجديد أن يساعد على حفظ وصيانة التقاليد والثقافات وتأكيد الجوانب الإيجابية في التراث الثقافي للشعوب وبذلك يسهم في بعث وتقوية خصائص الشخصية القومية. كما يجب أن يعمل على تقوية التفاهم الدولي من خلال تبادل الأنباء المتعلقة بالإنتاج الثقافي في كافة الدول. وهناك وظائف أخرى للنظام الإعلامي والاتصالي العالمي الجديد مثل تشجيع الحكومات على تزويد البيئات والرأي العام بصفة منتظمة بكل ما يطرأ من تغيرات على السياسات الحكومية المتعلقة بالصناعة والتجارة والشئون الاقتصادية المختلفة والتعليم. وما يفوق ذلك أهمية القيام بتدريب صناع القرارات الإعلامية في الدول النامية على توجيه وسائل الإعلام وتكيفها لخدمة هذه الأغراض. ولا شك أن هناك اعتراضات سوف تثار على اعتبار أن هذا التنظيم الجديد للإعلام الدولي سوف يشكل قيدا على حرية الإعلام، مما يتعارض مع التفكير العالمي السائد حول هذه القضية والذي انتشر في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبح للولايات المتحدة تأثيرها الطاغي على الشئون العالمية. والواقع أن هذا الاعتراض يثار بشكل أقوى داخل المجتمعات الغربية الصناعية رغم تعدد وتنوع أشكال السيطرة التي تمارسها الهيئات الاحتكارية والحكومات الغربية على العمليات الإعلامية والتي تتم طبقا للقيم والمفاهيم الغربية.

وهناك احتمال أن يلجأ بعض رؤساء الحكومات والنخب السياسية في العالم الثالث إلى تأييد تطبيق النظام الإعلامي الجديد لتبرير أشكال السيطرة التي يمارسونها على أجهزة الإعلام بهدف ممارسة السلطة والاحتفاظ بها في حد ذاتها. ولا بد من مقارنة هذا الاتجاه. فالواقع أن

هناك خيطا رفيعا جدا-ولكنه واضح-بفصل بين ما يهدف إليه النظام الإعلامي الجديد من إرساء المساواة الإعلامية وبين استخدامه كوسيلة لتعزيز سيطرة بعض الحكومات والنخبات السياسية في العالم الثالث. إن ما نحتاجه لضمان التطبيق الصحيح للنظام الإعلامي الجديد هو التوصل إلى تعريف دقيق للوسط أو المحيط الاجتماعي الثقافي ورموزه وخلق أجهزة إدارية وسياسية واقتصادية شرعية قادرة على إنجاز أهداف هذا النظام ولكن داخل هذا الإطار يجب أن تمنح أوسع الحريات للدارسين. مع مراعاة أن أية ممارسة تتم خارج هذا الإطار أو ضد قوانينه سواء بشكل معلن أو خفي فإنها ستؤدي إلى إلحاق أضرار شديدة بالممارسين والإطار الإعلامي والقوانين التي تحكمها. فإذا كان يمكن تبرير القيود المقترحة من أجل تحقيق أهداف جماعية فإنه لا عذر مطلقا لأية محاولة تهدف إلى فصل الإعلام عن الجماهير. فمن الواضح أنه بدون المشاركة الإدارية الفعالة على كل المستويات الشعبية لن يكون هناك نظام اقتصادي جديد على المستوى القومي أو العالمي. إذ إن هذه المشاركة تمثل شرطا أساسيا لتحقيق فكرة الاعتماد على النفس على المستوى الجماعي بالنسبة لدول العالم الثالث. كما أن حرية الإعلام وحق الإنسان في الإعلام يجب أن يتوازنا مع حق الاتصال وحق الخصوصية وهذه الحقوق الأساسية التي ينص عليها ميثاق حقوق الإنسان معترف بها داخل معظم المجتمعات والدول رغم وجود بعض الاختلافات وأوجه التباين، لأن ما يصدق على الأفراد يصدق على الأمم والثقافات. فالعدالة المرتبطة بتطبيق النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يمكن فصلها عن العدالة الاقتصادية داخل الدول أو على المستوى القومي، وبالمثل الأفكار والمفاهيم التي تطبقها الحكومات في مجال الإعلام والاتصال على المستوى القومي بضماناتها الدولية.. فماذا يعني ذلك في المجال التطبيقي؟ أولا لا بد أن يتغير داخل الدول وفي علاقتها المتبادلة المفهوم السائد عن الإعلام والذي يرى أن الإعلام هو كل ما يتميز ويشذ عن القاعدة العامة أو السياق العام ويتبع ذلك مناقشة تغيير النظم التي تسند النظام الإعلامي والمقصود بها النظام التعليمي، والنظر في ضرورة استخدام أجهزة الإعلام في محو الأمية التعليمية والسياسية والثقافية. ولا شك في أن تحقيق ذلك سوف يستلزم الاستعانة بكفاءات على درجة عالية من

الالتزام ومقبولة جماهيريا. والمعروف أن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة تلعب دورا خطرا في العالم الثالث. حيث تسود الأمية بصورة مخيفة بينما تلعب الصحافة والإعلام المكتوب دورا له خطورته التي لا يمكن تجاهلها، أو التقليل منها بالنسبة للطبقة الوسطى والنخبة الحاكمة. فالكلمة المطبوعة لها مزاياها العديدة وأبرزها الثبات في الذاكرة والتأثير الطويل المدى. ومن هنا تستمد الصحافة المطبوعة قيمتها وخصوصيتها وتميزها عن الوسائل السمعية والبصرية. وكل ما أسلفنا ذكره عن ضرورة إعادة النظر في النظم التعليمية بما يخدم النظام الإعلامي القائم على التكافؤ والمساواة والموضوعية يصدق على المستوى القومي، كما يصدق على المستوى الدولي. والتغير لا يجب أن يقتصر على النظام أقيمي من أجل ضمان قيام سياسة إعلامية عادلة وغير جزئية. بل يجب أن تتوافر هذه الأنباء بكل تنوعها واختلافاتها على المستوى الدولي. ولكن من الملحوظ أن القنوات الحالية التي تتدفق من خلالها الأنباء عبر الحدود القومية لا تحقق هذه الأهداف ولا تخدمها. ومن المعروف أن الشركات المتعددة الجنسية عليها التزامات إزاء دولها وأيضا إزاء الدول المضيفة. فهي تخضع لقوانين كل من الجانبين فلماذا لا تخضع الشركات المتعددة الجنسية التي تعمل في مجال الإعلام والاتصال لنفس الالتزامات والقوانين؟

فحرية الإعلام يجب أن تتوازن مع حق الاتصال وحق الخصوصية. ومثلما يمتلك الأفراد هذه الحقوق كذلك الدول والنقابات التي تتجاوز الالتزامات تعرض هذا التوازن للخلل أو التشويه. فإن حرية الإعلام لا يمكن أن تفرضها حقوق الخصوصية والاتصال الخاصة بالآخرين. ومن هنا يأتي دور الدول المضيفة في ضرورة فرض قيود والتزامات على هذه الشركات التي تعمل في مجال الاتصال.

وهنا لا بد أن نشير إلى أهمية اقتراح دول عدم الانحياز في اجتماعهم بالجزائر ثم ليما الخاص بضرورة إنشاء وكالة أنباء تصبح بديلا لوكالات الأنباء الغربية في تبادل أنباء العالم الثالث بينه وبين دول العالم، وضرورة ألا تكون هذه الوكالة تقليدا للوكالات الغربية. بل تؤدي مهاما أخرى تتعلق بطبيعة الأخبار التي ستقوم ببثها وتبادلها مع وكالات الأنباء الوطنية في دول العالم الثالث. كما أنها ستؤدي عدة أدوار في عملية تبادل الأخبار. ولا

بد أن يتاح لهذه الوكالة قدر هائل من المساندة السياسية والمالية من جانب دول العالم الثالث، وان كان يجب مراعاة العمل على تحريرها من آثار وقيود السيطرة الحكومية البيروقراطية المباشرة أو غير المباشرة مما يضمن انطلاقها وفاعليتها ولا تصبح صورة من إدارات الأمم المتحدة ومنظماتها. كما يجب أن تتولى إدارتها مجموعة من الكفاءات المتخصصة الأمينة. وإذا كان هناك علاقة وثيقة بين التسهيلات التكنولوجية في مجال الاتصال التي تتلقاها دول العالم الثالث وتشكل إحدى آليات التبعية في هذا المجال، فإنه من الهام إجراء دراسات حول هذه القضية وعلاجها بما يضمن سريان الأنباء وتدفقها دون عوائق بين دول العالم الثالث وبينها وبين العالم الصناعي المتقدم وذلك دون التضحية بالاستقلال الإعلامي للعالم الثالث.

ومن سمات العصر الراهن خضوع عدد كبير من الدول لسيطرة الشركات المتعددة الجنسية. وحيث ثبتت سذاجة الفكرة القائلة بان التفاهم بين الدول دائما يأتي كنتيجة لتحسن وسائل الاتصال، فقد ثبت أن وسائل الاتصال المتطورة لا تؤدي بالضرورة إلى تفاهم أفضل. ولكن من المؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك تفاهم دون وسائل اتصال. ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى قضية التفاهم بين شعوب العالم الثالث، وبينهم وبين الدول الصناعية..... مما يستلزم ضرورة إقامة أبنية اتصالية تساهم في تحقيق هذا الهدف.

ويلاحظ-كما في تجارة الخدمات والسلع-أن تدفق الأنباء من الدول الصناعية الغربية إلى الدول النامية أرخص كثيرا وأسهل مما بين دول العالم الثالث نفسها أو بينها وبين الدول الصناعية. فأسعار البرقيات وخصوصا البرقيات الصحفية بين دول العالم الثالث تتميز بارتفاع أسعارها. ولذلك يجب أن تمنح هذه البرقيات الامتيازات التي تمنح للدول وللسلع ذات الأفضلية في التعامل التجاري، وأن تقتصر هذه الامتيازات على الشركات الوطنية. ولا تمنح للشركات المتعددة الجنسية إلا في حالة إجراء تغييرات جذرية في سياساتها الإعلامية إزاء العالم الثالث. ويتطلب تنفيذ هذا الاقتراح إعادة تنظيم وسائل الاتصال وقنواته بين الدول والأقاليم المختلفة في العالم الثالث كبديل للوضع الراهن، حيث يتم الاتصال بين الدول النامية-عبر العواصم الأوروبية-ودول المركز. ولا شك أن إقامة البنى التحتية لوسائل الاتصال سوف يكون له فوائده الاقتصادية والإعلامية

معا.

ومن الأشياء الهامة ضرورة تشجيع نمو الأبنية والقنوات الوطنية للاتصال في العالم الثالث، مثل وكالات الأنباء. فيتم إنشاء وكالات في المناطق التي لا توجد بها. وكذلك في المناطق التي يوجد بها وكالات أنباء تديرها الشركات المتعددة الجنسية. فهذه الوسائل سوف تصبح الأدوات الحقيقية للتدفق الإعلامي من وإلى دول العالم الثالث-ويشترط عدم خضوع هذه الأجهزة للسيطرة الحكومية أو البيروقراطية على أن تدار من الناحية الحرفية أو المهنية بشكل يدعو إلى اكتساب احترام وثقة المتخصصين والرأي العام.

وفيما يتعلق بوكالة عدم الانحياز المعروفة بالـPOOL والتي تقوم بإدارتها وكالة تانيوج اليوغوسلافية يجب أن تتوسع وتتغير سواء من حيث الحجم أو نوع وأساليب العمل بها. ولن يتحقق هذا الهدف إلا عندما تقوم وكالات الأنباء الوطنية بتزويدها بأنباء غير دعائية، وإلا عندما تتوقف نظرة هذه الوكالات لـPOOL على أنها أداة للدعاية لخطب وبيانات الزعماء من الحكام في العالم الثالث.

ولا شك أن هذه الوكالة تستطيع أن تتمايز بالتركيز عل أنباء المواقف أكثر من تركيزها على النمط الاستهلاكي الشائع للأنباء. وبهذا الشكل يمكنها أن تصل إلى الدول الصناعية وتفرض وجودها، بل وتميزها عن الوكالات الغربية الأخرى.



١- نقلا عن:

(1) I.A.M.C.R.: Mass Media and man‘s view of society. Leicester. 1978.pp32-37

(2) Francis Balle: Media et societe. Mont chrestien. Paris 1980-pp388

(3) Tran Van Dinh: The new order of information and Non alignement in Schiller, Norden streng)eds(the national sovereignty and the international communication OP.Cit.,p

(4) Altaf Goher: The new international order of information in Mattle Art, Sieglaub)eds(communication and class struggle I.M.M.C.R. Bagnolet-France 1979 P.224.

(5) Jacqueline carbonell, Nazli Tan: le pool des agences de press des pays Non alignes-Op. cit.,pp32-37.

(6- 7- 8) Rose Mary Righter: whose news, politics, the press and the third world. Burnett-London-1980. pp76- 99

(٩) تقرير لجنة مكبرايد-مصدر سابق-مقدمة الطبعة العربية.

(10) Francis Balle: op. cit p.397

(11) Francis Balle: Moving towards a new international information order, development Dialogue. 1981- No 2 LLET-pp119-123.

(12) IPS: An information alternative for a new internationnal order. development Dialogu-1981-No2 pp98-102.

(13) Herves Bourges: Decoloniser l‘information. Paris-1978- pp132-125.

(١٤) أنظر كل من:

A-Charavarti Rghavan: Anew world communication and information structure in Development Dialogue. 1981. No 2 pp 153-161.

B-Awatef Abdelrahman: Towards a new international order of information and communication, An Afro-Asian vision-AAPSO. Cairo-1983- pp6-11.

8 آفاق الاستقلال الإعلامي والثقافي في العالم الثالث

لقد تغير ميزان القوى العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وتحولت خريطة العالم من التركيز عل ثلث البشرية المستمتع بالرخاء إلى ثلثي البشرية الأقل نموا ورخاء والذين تتكون منهم شعوب العالم الثالث. ولقد واجهت تجارب الاستقلال الوطني انتكاسات حادة تمثلت في الإخفاق الواضح الذي سجلته تجارب التنمية في العالم الثالث في الستينات والسبعينات. تلك التجارب التي أسهمت في ترسيخ الأشكال العديدة للتبعية الاقتصادية والثقافية والإعلامية. وقد تعلم قادة العالم الثالث أن الاستقلال الاقتصادي والثقافي يمثل شرطا رئيسيا لكل محاولات التغيير الحقيقي، وإنهاء التبعية الشاملة، فبدون الاستقلال الثقافي والإعلامي فإن المكاسب السياسية والاقتصادية تصبح عرضة للانهيار. وقد حاولت شعوب العالم الثالث من خلال تواجدها في المنظمات الدولية سواء الأمم المتحدة أو وكآلاتها المتخصصة وخصوصا اليونسكو أن تطرح مطالبها التي تبلورت في إعداد صيغة عالمية جديدة لكل من النظامين الاقتصادي والإعلامي.

وقد تواكبت هذه المحاولات مع الجهود القومية داخل دول العالم الثالث من أجل القضاء على كافة أشكال السيطرة الغربية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. ولكن مع انتشار نفوذ الشركات المتعددة الجنسية وترويجها لأحدث أشكال التكنولوجيا الحديثة مصحوبة بالقيم والأذواق وأنماط الاستهلاك الأجنبية أصبحت قضية المحافظة على السيادة الثقافية أشد إلحاحا وحيوية.

وكما يتطلب الوضع الراهن ضرورة توجيه أكبر قدر من الاهتمام العالمي إلى القضاء على كافة أشكال التفاوت وعدم التكافؤ في مجال الاتصال بوجه عام ومجال تدفق المعلومات على وجه الخصوص، وذلك ضمانا لإقامة نظام اجتماعي عالمي جديد أكثر عدالة وديموقراطية، فإنه لا بد لتحقيق هذه الأهداف من وضع سياسات قومية شاملة للاتصال ترتبط بالأهداف الأساسية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ لا بد أن تقتنع الحكومات الوطنية في العالم الثالث والمجتمع الدولي بكافة تنظيماته وتكتلاته بضرورة منح الاتصال أولوية عالية، سواء في التخطيط أو التمويل. كذلك يجب أن تتضمن استراتيجيات التنمية في العالم الثالث سياسات الاتصال باعتبارها جزا لا يتجزأ من أولويات التنمية ووسيلة لضمان المشاركة السياسية الحقيقية وأداة لخلق الوعي بالقضايا القومية. وإزاء ضرورة تكامل الجهود الدولية والقومية للقضاء على مخلفات المرحلة الاستعمارية السابقة والأطماع المعاصرة للسيطرة لدى الاستعماريين الجدد فإنه يتعين علينا استعراض المهام والمسئوليات المطروحة على كل من المنظمات الدولية والدول الصناعية المتقدمة ثم الحكومات المحلية في العالم الثالث.

أولا: على المستوى الدولي:

اتسمت المعونات الدولية في مجال الاتصال بالطابع الثنائي بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث. وفي قدوم السبعينات اتسعت هذه المعونة لتشمل مشروعات متعددة الجوانب وخصوصا من جانب الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة. ومع ذلك فإن المعونات الدولية بصفة عامة تميل إلى أن تكون ذات طابع مؤقت يتسم بالتشتت ويفتقر إلى التكامل مع خطط التنمية الشاملة. فضلا عن ضآلة المعونات في حد ذاتها وقصورها عن

تلبية الاحتياجات الفعلية للدول النامية في مجال الاتصال وشبكاته، وخصوصا تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية. يلاحظ مثلا أن مجموعة البنك الدولي التي تمثل المصدر الرئيسي المتعدد الأطراف لتمويل مشروعات الاتصالات السلكية واللاسلكية قد قدمت حتى نهاية عام 1978 حوالي 1685 مليون دولار أمريكي قروضا لهذا الغرض إلى 35 دولة نامية. ويبلغ هذا حوالي 3 ٪ من إجمالي قروض البنك منذ عام 1965. كذلك زود الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الدول النامية بمعونة فنية بلغت نحو 158 ملايين دولار في الفترة من 1965- 1976. أما ميزانية اليونسكو فقد تضمنت لعامي 1979- 1980 مبلغ 17 ,1 مليون دولار لقطاع الاتصال في الدول النامية. وتهدف إلى تطوير السياسات الاتصالية وتنمية البنى الأساسية والتدريب وبحوث الاتصال وتبادل الأنباء. ولا تزال المعونة الدولية لتنمية الاتصالات لا تلقى الاهتمام المطلوب من جانب المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي. وقد سيقت عدة حجج لتبرير هذا الوضع تدور أغلبها حول نقطتين:أولاهما: أن مشروعات الاتصال في العالم الثالث لم يتم تقييم عوائدها الفعلية ومدى إسهامها في انجاز مشروعات التنمية الشاملة خصوصا وان وسائل الإعلام في الدول النامية تركز على سكان العواصم والمدن ولا يستفيد منها سكان الريف الفقراء.[1].

ثانيتهما: أن دولا قليلة هي التي جددت سياسات اتصال واضحة. ومع ذلك ف إن السياسات التي تنتهج ضمنيا هي لا تزيد عن كونها مجموعة من الممارسات. وبذلك فهي لا توفر إطارا ملائما للتعاون المنظم الفعال. وأخرا فإن الاعتبارات العسكرية المتعلقة بسياسات أو مصالح الكتل السياسية تشكل أحيانا عقبة أمام تنمية بني الاتصال في بعض المناطق الحساسة في العالم الثالث. وقد أعربت في الوقت الحاضر كثير من الدول الصناعية المتقدمة عن استعدادها لتقديم مساعدات ملائمة للدول النامية لتطوير مواردها الأساسية للاتصال. غير أنه على المستوى الثنائي لا تزال الأمور في دائرة التخطيط والدراسة كذلك ليست هناك دلائل عل استعداد لزيادة مخصصات مشروعات الاتصال من جانب الوكالات الدولية. والواقع أن المعونات الدولية المتعددة الأطراف هي الوحيدة القادرة على مساعدة الدول النامية لتصحيح وتدارك أوجه النقص والاختلال التي يعاني منها الاتصال

والإعلام على المستوى الدولي. يضاف إلى ذلك التعاون بين الدول النامية ذاتها من أجل تقاسم الخبرات وتنظيم المعونة المتبادلة. وهناك بعض المحاذير التي ينبه إليها خبراء الاتصال وهي ضرورة مراعاة عدم اقتصار المعونات الدولية على المجالات التقليدية كالصحافة والإذاعة والتليفزيون. بل العمل على توسيع نطاقها كي تشمل أنشطة أخرى، مثل إقامة البني الأساسية للاتصال وإنشاء وكالات الأنباء وبنوك المعلومات. كذلك ينبغي الحذر من التشوهات التي يحتمل أن تنجم عن إدخال كميات كبيرة من التكنولوجيات الحديثة عل نظم اتصال ما زالت تقليدية في جوهرها.

ثانيا: عل المستوى القومي:

لقد أجمعت الدوائر العالمية والأكاديمية المتخصصة في مجالات الإعلام والاتصال على الاهتمام بوضع الملامح الرئيسية للسياسات القومية للاتصال، وتحديد الإطار العام للتعاون الإقليمي بين الدول النامية في مجال الاتصال. وقد تبلورت هذه المحاولات في مجموعة من الإنجازات الفعلية شملت المؤتمرات والدراسات التي أعدتها اليونسكو منذ بداية السبعينات عن السياسات الوطنية للاتصال في دول القارات الثلاث. كما تضمنت المحاولات والمبادرات التي قامت بها بعض دول العالم الثالث في مجالي التخطيط الإعلامي والثقافي. أما عل المستوى الإقليمي فقد تعددت وتنوعت صور التعاون الأفقي بين دول العالم الثالث في مجال تبادل الأنباء وإنشاء مجمعات لوكالات الأنباء والإذاعات القومية وإصدار دوريات مشتركة.

وسوف نتناول هذه الإنجازات بالتفصيل على النحو التالي:-

1 - السياسات الوطنية للاتصال في العالم الثالث:

لقد تزايد الاهتمام العالمي منذ أواخر الستينات بأهمية وضع سياسات وطنية للاتصال في دول العالم الثالث ترتبط بشكل وثيق باستراتيجيات التنمية وقد أسهمت اليونسكو بدور كبير في هذا المجال. إذ بدأت تتعرض بصورة عامة لهذا الموضوع منذ عام 1969 ثم دعت الدول الأعضاء إلى ضرورة وضع سياسات وطنية للاتصال.

كما بدأت في نشر سلسلة من الدراسات من سياسات الاتصال الوطنية

في دول العالم منذ عام 1974. وكان الهدف من هذه السلسلة توعية الدول الأعضاء بمفهوم سياسات الاتصال عل كافة المستويات الحكومية والمؤسسية والمهنية وذلك من خلال تحليل السياسات الاتصالية القائمة فعلا لدى الدول الأعضاء وقد عقد اليونسكو ثلاثة مؤتمرات دولية حكومية لمناقشة سياسات الاتصال في دول العالم الثالث بدأت بمؤتمر سياسات الاتصال في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الذي عقد في سان خوزيه بكوستاريكا في يوليو 1976. وقد عقد المؤتمر الثاني لسياسة الاتصال في آسيا وأوقيانوسيا بكوالامبور (ماليزيا) في فبراير 1979 ودعا المؤتمر أعضاءه للإسراع في صياغة سياسات اتصالية واقعية تراعي ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على تصحيح نتائج الاختلال في التدفق الإعلامي محليا وإقليميا ودوليا، وتسهم في تهيئة الظروف العالمية والمحلية لتطبيق النظام الإعلامي العالمي الجديد. أما المؤتمر الدولي الثالث لسياسات الاتصال في أفريقيا فقد عقد في يادندي (الكاميرون) في يوليو 1980 وأوصى المؤتمر الدول الأفريقية بضرورة البدء في وضع سياسات للتخطيط في مجال الاتصال. ولم يتبق سوى المؤتمر الرابع الخاص بسياسات الاتصال في العالم العربي. وقد تقرر عقده في عام 1984.

وقد قررت اليونسكو القيام بمسح شامل للأوضاع الراهنة للاتصال في بعض الدول العربية الممثلة لمناطقها بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة. وذلك تمهيدا لعقد مؤتمر سياسات الاتصال بالوطن العربي.

وقد بدأت اليونسكو في الإعداد لإصدار مجموعة من الدراسات تتناول الجوانب المختلفة للاتصال في الدول العربية للمساعدة في تحقيق أهداف المؤتمر. كما أعدت ببيلوجرافيات ومستخلصات لبحوث الاتصال العربية. كما تقوم بإعداد دراسة حول إنشاء شبكة من مراكز بحوث الاتصال للدول العربية ترتبط بالشبكة الدولية لبحوث الإعلام.[2]. هذا وقد نظمت اليونسكو خمسة مؤتمرات دولية حكومية خاصة بالسياسات الثقافية عقدت في كل فينيسيا (إيطاليا)، وهلسنكي، (فنلندا)، و بلغراد (يوغوسلافيا)، وأكرا (غانا)، وبوجوتا (كولومبيا) بحثت من خلالها إمكانية التكامل بين السياسات الاتصالية والسياسات الثقافية.

وكانت زامبيا أول دولة في العالم الثالث طلبت مساعدة اليونسكو في

عمل دراسة نقدية لسياساتها الاتصالية، ومصادر الاتصال بها وذلك في فترة مبكرة بعد حصولها على الاستقلال مباشرة في عام 1964. كما طلبت إندونيسيا من اليونسكو عام 1970 أن توفد لها بعثة لتخطيط الاتصال بها.

وقد أسفرت الدراسات التي أعدتها اليونسكو والأطروحات العالمية التي قدمها بعض الباحثين الإعلاميين في العالم الثالث عن مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب أن تلتزم بها السياسات الاتصالية في العالم الثالث وتنحصر فيما يلي:-

أ- ضرورة الارتباط بأهداف التنمية الشاملة ونخططها، وضرورة التكامل بين السياسة الثقافية والسياسة الاتصالية حيث لا يمكن أن تكون هناك سياسة ثقافية فعالة بدون أن ترتبط بالسياسة الاتصالية.

ب- أن تستهدف سياسات الاتصال تدعيم الإحساس بالمنطقة والانتماء القومي والرغبة في المشاركة في الشئون الوطنية وخلق الوعي لدى الجماهير بأهمية احتفاء الذاتي والاعتماد على النفس.

جـ- أن تسعى سياسات الاتصال إلى العمل على إلغاء الفجوات الاتصالية بين كل من سكان المدن والريف وإتاحة الفرص للأقليات المختلفة: القومية والعرقية والثقافية والسياسية والدينية واللغوية للتعبير عن آرائها من خلال وسائل الاتصال القومية أو من خلال وسائلها الإعلامية الخاصة بها.

د- بناء نموذج اتصالي يقوم على المشاركة. وذلك بالعمل على تحقيق ديموقراطية الاتصال وتجنب النموذج الرأسي في الاتصال سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

هـ- أن تعمل سياسات الاتصال على التوصل إلى صيغة تجمع بين استخدام الأشكال التقليدية والأشكال الحديثة للاتصال مع الاهتمام بالمحافظة على الأساليب التقليدية وتشجيع وسائل الاتصال الشخصي. وذلك حرصا على تصحيح الاتجاهات الخاطئة السائدة في النظر الاتصالية القائمة حاليا.

و- الحفاظ على القيم والذاتية الثقافية وحماية الثقافات الوطنية وتعزيزها ومقاومة شتى أشكال الغزو الثقافي مع مراعاة الانفتاح على الثقافات الأجنبية، دون الاعتماد المطلق على المنتجات العالمية في الثقافة.

ز- ضرورة الالتزام باحترام ما نصت عليه المواثيق العالمية والمحلية في

مجال حرية التفكير والتعبير لكافة المواطنين دون تمييز، مع التأكيد على الدور الأساسي لوسائل الاتصال في توجيه النقد للحكومات المحلية وسياساتها.

ح- مراعاة وضع مجموعة من الضوابط والقيود التنظيمية بخصوص استيراد تكنولوجيا الاتصال ونشاط الشركات المتعددة الجنسية في مجال الإعلام والاتصال-[3]

2- أشكال التعاون الأفقي في مجال الاتصال:

لقد تجسدت المحاولات التي بذلتها الدول النامية لمواجهة سلبيات النظام الإعلامي العالمي الراهن، وخصوصا ما يتعلق بالتدفق الحر في مجموعة من المبادرات يمكن تلخيصهما على النحو التالي:-

أ) التعاون الإقليمي المتغاير بين وكالات الأنباء وهيئات الإذاعة في الدول النامية وخصوصا مجموعة عدم الانحياز والسعي لإنشاء وكالات أنباء إقليمية.

ب) السعي لإنشاء مراكز لتبادل الأخبار وبرامج التليفزيون والأفلام في أفريقيا وآسيا.

جـ) الاتفاق بين ست عشرة صحيفة هامة في أجزاء مختلفة من العالم المتقدم والنامي، لإصدار ملحق مشترك كل ثلاثة أشهر يستعرض الآراء المختلفة حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وقد صدرت عدة أعداد من هذا الملحق.

د) عقد اجتماعات وندوات دورية على مستوى المهنيون في دول العالم الثالث والصناعي لمناقشة القضايا المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد وعلاقته بالنظام الإعلامي العالمي الجديد.

هذا وسنتناول بالتفصيل أشكال التعاون بين دول العالم الثالث في مجال وكالات الأنباء. فقد لوحظ أن الدول النامية قد حققت إنجازات ملموسة في سعيها للعمل على كسر الاحتكار العالمي للأنباء. فقد تم إنشاء بعض الوكالات الإقليمية للأنباء مثل وكالة كانا (وكالة أنباء الكاريبي) التي أنشأتها 13 دولة ناطقة باللغة الإنجليزية في الكاريبي، وذلك بالاشتراك مع وكالة رويتر وبمساعدة اليونسكو والأمم المتحدة وقد أصبحت في عام 1976

وكالة إقليمية مستقلة. وتضم الآن 17 مؤسسة إعلامية. كذلك تم إنشاء وكالة الأنباء الأفريقية بانا وفي أبريل 1983 بدأت الإرسال. وقد قررت منظمة الوحدة الأفريقية أن يكون مقرها داكار وتستعد وكالات الأنباء الأسيوية لوضع أساس شبكة لتبادل الأنباء تغطي القارة. كما أجريت دراسة محددة لإنشاء وكالة للتحقيقات الصحفية في أمريكا اللاتينية. وتعتزم الدول المصدرة للبترول إنشاء وكالة أنباء مشتركة تختص بتوزيع الأنباء المتعلقة بمشكلات الطاقة وآفاقها في العالم[4]. كما شهدت جزيرة مالطة في شهر يوليو 1983 إعلان قيام وكالة أنباء دول حوض البحر المتوسط.

ومن أبرز التطورات في هذا الصدد قيام مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز في أغسطس 1976. وقد أنشئ هذا المجمع من أجل تأكيد سريان المعلومات والأنباء من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ومن بعض الدول النامية إلى بعضها الآخر وهو يمثل جهدا ملموسا لتقليل تبعية الدول غير المنحازة لوكالات الأنباء العالمية. وقد بدأ المجمع بعضوية 26 دولة وصل عددهم الآن 64 دولة. ويعمل المجمع من خلال عدة مراكز إقليمية هي وكالة تانيوج اليوغوسلافية، وتاب التونسية وما بين المغربية، وواع العراقية ويرسي ترست الهندية وبرنس لاتينا الكوبية. كما أنه يتعاون مع أنتربرس سيرفس التي أسست عام 1964 لتقديم خدمات إخبارية إلى دول أمريكا اللاتينية وسائر الدول النامية. وقد أسهم المجمع خلال الأعوام الثلاثة الأولى من وجوده في زيادة كمية الأنباء المتبادلة بين دول عدم الانحياز خمسة أضعاف. كما أسهم في تحسين مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية بما فيها التوابع الصناعية، وتخفيض رسوم نقل الأنباء وزيادة مراكز التدريب الإعلامي وتقديم معونات فنية لإنشاء وكالات أنباء في الدول النامية التي لا تمتلك بعد وكالات أنباء خاصة، وهي تبالغ 22 دولة من دول عدم الانحياز. علاوة على ما سبق توجد اتحادات إقليمية للإذاعة والتليفزيون في آسيا وأفريقيا والدول العربية ومنطقة الكاريبي. وتسعى هذه الاتحادات إلى دعم التعاون المهني في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك. كما تعمل على إنشاء مبنى لتبادل الأنباء والبرامج الإقليمية وغير الإقليمية.[5]

الهوامش

(1) انظر تقرير مكبرايد-مرجع سابق-الصفحات 93, 249, 253.

(2) انظر:

A-Herbert. 1. Schiller: communication and cultural domination New York, 1976, pp68-98

ب) ليلى عبد المجيد: السياسة الإعلامية في مصر منذ قيام ثورة يوليو وحتى 15 مايو 1971. رسالة دكتوراه غير منشورة-كلية الإعلام-جامعة القاهرة 1982 ص. ب 10- 22.

جـ) سعد لبيب: اجتماع الخبراء للتحضير للمؤتمر الدولي الحكومي لسياسات الاتصال في الدول العربية-عمان-يونيو 1982.

(3) Alan Hancock: La planificationde la communication au service de developement. Unesco. Paris, 1982, pp11- 40,211- 213.

(4) Le monde, 17 juin 1981.

(5) Jacqueline Carbonell, Nazli tan: Le pool des agences de press de pays Non alignes. Unesco-Paris 1978 pp38- 47.

قائمة المراجع العامة

المراجع العربية والمترجمة:

(1) د. السيد محمد الحسيني: التنمية والتخلف دراسة لتاريخية بنائية، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 1980.

(2) وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة 1979.

(3) د. محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث. الجزء الأول، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى 1978.

(4) فرانتز فانون: معذبو الأرض، ترجمة د. سامي الدروبي ود / جمال الأتاسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة.

(5) بييرجالية: العالم الثالث في الاقتصاد العالمي-الاستغلال الإمبريالي، ترجمة ذوقان قرقوط، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973.

(6) محبوب الحق: ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.

(7) سمير أمين: التطور اللامتكافىء-دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة. ترجمة برهان غليون، دار الطليعة بيروت الطبعة الثالثة 1980.

(8) حامد ربيع: الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة، التكامل القومي دار الموقف العربي القاهرة 1982.

(9) جونارميردال: النظرية الاقتصادية والدول النامية ترجمة إبراهيم الشيخ، مجموعة اخترنا لك، العدد 172.

(10) بول باران، بول سوبزي: رأس المال الاحتكاري ترجمة حسين فهمي مصطفى الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1971.

(11) عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية 1974- 1979 الجزء الأول والثاني، دار الوحدة، بيروت الطبعة الأولى 1981.

(12) كريستيان بالوا: الاقتصاد الرأسمالي العالمي-المرحلة الاحتكارية والإمبريالية الجديدة ترجمة عادل عبد المهدي / دار ابن خلدون بيروت الطبعة الأولى 1978.

(13) سمير أمين: التراكم على الصعيد العالمي-نقد نظرية التخلف ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون، بيروت الطبعة الثانية 1978.

(14) تيبورماند: من المساعدة إلى عودة الاستعمار، ترجمة منير زيدان، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1980.

(15) بول بايروك: هل العالم الثالث في طريق مسدود، ترجمة موريس جلال منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1977.

(16) أندريه نجدر فرانك: البورجوازية الرئة والتطور الرث، ترجمة الهيثم الأيوبي وأكرم ديري دار

العودة، بيروت 1973.
(17) د. إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي جديد. دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية / الهيئة المصرية العامة للكتاب / الإصدارة الثانية من الطبعة الأولى 1977.
(18) محمد السيد سعيد: الشركات متجددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية / الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1978.

مراجع متخصصة:

1) جيهان رشتى: نظم الاتصال والإعلام في الدول النامية-دار الفكر ا لعربي-القاهرة 1972.
2) خليل صابات: وسائل الإعلام نشأتها وتطورها-الأنجلو المصرية 1976.
3) خليل صابات: الإعلان-الأنجلو المصرية 1969.
4) سمير حسين: فن الإعلان-القاهرة 1977.
5) عواطف عبد الرحمن-مقدمة في الصحافة الأفريقية-الجمعية الإفريقية القاهرة-1980.
6) عواطف عبد الرحمن: المدرسة الاشتراكية في الصحافة-دار الثقافة الجديدة-القاهرة 1983.
7) محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية-القاهرة 1978.
8) مختار التهامي: الصحافة والسلام العالمي-القاهرة 1964.
9) وليور شرام: أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية-ترجمة محمد فتحي-الهيئة المصرية للتأليف والنشر 1970.
10) وليم ريفرز وآخرون: وسائل الإعلام والمجتمع الحديث-ترجمة إبراهيم إمام-دار المعرفة-القاهرة 1975.

المراجع المتخصصة (الأجنبية):

1- Anthony smith: The geopolitics of information. London-1980
2-Chin-chuan lee: Media imperialism reconsidered. Sage press. London-1980
3-Armand Mattel Art: Mass media Ideologies and the revolutionary movement, Harvester press, sussex, 1980.
4. A. Mattel Art: Multinational corporations and the control of culture. Harvester press, Sussex1979.
5-Hamelink, C. L. Informatics, Third world call for new order. Journal of communication summer29-30- 1979.
6.Smith. T.: The under development of dependency literature: The case of the dependency theory, world politics No(2) 1980.
7-Norden streng. k. and Sheller (eds): National sovereignty and international communication. Albex publishing, Norwood,1979.
8- Hatchen W.A.: Ghana's press under the NRC. Journalism quarterly-Autmn.1975
9- Mattel art and siegelaub: communication and class struggle, INMMRC-Bagnolt, France,1979.
10- Herbert. i. Schiller: Mass communication and American Empire. New York, Kelly.1969.

11- H. Schiller: communication and cultural domination. New York-White plains, 1976.

12- Rita cruise O'Brien: Domination and dependence in Mass-communication. IDS discussion paper No. 64. Sussex Univ-institute of developing studies Oct.1974.

13- Jane corradi: cultural dependence and the sociology of Knowledge ; Latin American case. International journal of contemporary sociology, 1971,pp35-40.

14- Rose Marry Righter: Whose news, politics, the press and the Third world. Burnett, London 1978.

15- Thomas Macphail: Electronic colonialism. Sage London,1981.

16- Herves bourges: decoloniser l'information. Paris,1978.

17- Francis Balle: Medias et sociate, Montchrestien ; Paris 1980.

18- Dente B-Fascell: international News, Freedom under attack sage London 1980.

19- Phil harris: reporting southern Africa. UNESCO-Paris 1981.

20- Gaye Tuchman: Making News, A study in the construction of Reality, free press, London 1978.

21- Alan Hancock: la planification de la communication au service de development. UNESCO, Paris,1982.

22- Jean Louis Lepigeon: Dominique wolton : L'information Demain, de la presse écrit au nouveaux media. série Impact-No 6 Paris1979.

23- Armend et Michel Mattle Art: De l'usage de medias en temps de crise. editions Alain Moreau. Paris-1979.

24- Danton jobin: Introduction au journalisme contemporatione. hibraine Nizet, Paris 1959.

صحف ومجلات متخصصة:

1- le monde diplomatique. Paris- 1976, 1979,1981.

2- Third world quarterly. Pakistan. 1979.

3- The democratic journalist. Prague1980, 1983

4- Development Dialogue-LIET 1981

5- Mass communication UNILAG Nigeria 1979.

6- Instant research on peace and violance. Tamper peace research institute 1976-1979.

7- Nordicom review of Nordic mass communication research. University of Gaterborg 1983.

8- مجلة التنمية والتقدم-منظمة التضامن الأفريقي الأسيوي-وحدة التنمية-القاهرة 1979- 1980.

9- مجلة المستقبل العربي-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت 1979- 1981.

10- مجلة شئون عربية-الجامعة العربية-تونس 1983.

المؤلفة في سطور

د. عواطف محمد عبد الرحمن

* من مواليد جمهورية مصر العربية.

* تخرجت من كلية الآداب (قسم الصحافة) جامعة القاهرة وحصلت عل الماجستير في موضوع «صحافة الثورة الجزائرية» عام 1968، ثم الدكتوراه في الإعلام عام 1975.

* من مؤلفاتها:

- اكتشاف أفريقيا (مع آخرين)
- إسرائيل وأفريقيا.
- الصحافة العربية في الجزائر.
- وسائل الإعلام في أفريقية.
- دور وسائل الإعلام الأفريقية.
- بالإضافة إلى العديد من البحوث والدراسات الإعلامية..

* عملت محررة دبلوماسية بجريدة الأهرام ومجلة الأهرام الاقتصادي، ومجلة السياسة الدولية لمدة عشر سنوات. وتعمل حاليا أستاذا مساعدا للصحافة بكلية الإعلام بجامعة القاهرة.



مفاهيم قرآنية

تأليف

د. محمد أحمد خلف الله